الموسم الثاني
للانصات المركزي

د.محمد نورالدين: تركيا وسوريا.. أوهام في طريق المصالحة

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 31
الخميس
2024/07/04

No. :7929

مقترحات من اجل السلام العالمي

هدف نبيل ومهمة مقدسة

الذكرى السنوية لانتخاب الرئيس مام جلال
نائبا لرئيس منظمة الاشتراكية الدولية

الرابع من يوليو.. يوم استقلال الولايات المتحدة

العفو الدولية: إقليم كردستان يخذل الناجيات من العنف الأسري

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- إئتلاف إدارة الدولة يبحث آخر المستجدات السياسية
- الرئيس بافل: بذلنا جهودا حثيثة لإبعاد الانتخابات عن التزوير والتلاعب
- الرئيس بافل في محادثات العاصمة بغداد...: الحوار الوطني والحل الدستوري
- العمليات المشتركة تشيد بدور الرئيس مام جلال في استقرار العراق
- المتحدث: يجب ملاحقة المتورطين في أحداث الحرائق وليس اختلاق السيناريوهات
- رئيس الاقليم يفند الاتهامات الزائفة ضد الاتحاد الوطني
- الاتحاد الوطني يتسلم ثلاثة مناصب إدارية في نينوى والمجلس يؤكد سلامة اجراءاته
- وزير البيشمركة يدعو الى شمول جميع قوات البيشمركه بمساعدات التحالف
- بغداد: مطار السليمانية يعمل تحت سلطة الطيران المدني العراقية
- رئيس الجمهورية: النظام القضائي العراقي، من أرصن الأنظمة المستقلة في المنطقة
- رئيس الجمهورية يجدد موقف العراق الداعم لنضال الشعب الفلسطيني
- تدفق كبير للقوات التركية والآليات الثقيلة إلى مناطق وارياف دهوك
- منظمة العفو الدولية: سلطات إقليم كردستان تخذل الناجيات من العنف الأسري

مام جلال.. حقائق ومواقف تاريخية

ذكرى وشموخ :

- الرئيس مام جلال نائبا لرئيس الاشتراكية الدولية ومن ثم رئيسها الفخري

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- فائق زيدان... حصانة المؤسسة القضائية وعلو كعبها
- فلاح المشعل: العراق.. أزمة تلد أخرى
- د. شيلان فتحي: تأطير الحوار الكردي - العربي و ديمومته

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

- د.محمد نورالدين: تركيا وسوريا.. أوهام في طريق المصالحة

المـرصد الايراني

تغطية الانتخابات ..

- الجولة الثانية من الانتخابات الإيرانية.. أهميتها والقضايا الرئيسية

المرصد الامريكي ويوم الاستقلال

تقرير المرصد:

رابع من يوليو.. يوم استقلال الولايات المتحدة

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- توقعات ستراتفور: الاتجاهات المحتملة للتفاعلات العالمية خلال الربع الثالث من العام
- تسونامي الذكاء الاصطناعي يضرب الوظائف.. ما وضع المنطقة ؟

العدد: 7929... 2024-07-04

إئتلاف إدارة الدولة يبحث آخر المستجدات السياسية

بحضور بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، عقد ائتلاف إدارة الدولة اجتماعه الاعتيادي، مساء الإثنين ٢٠٢٤/٧/٢، في القصر الحكومي ببغداد، لبحث آخر المستجدات على الساحتين العراقية والدولية.

حضر الاجتماع رئيس الوزراء الاتحادي محمد شياع السوداني، وقادة الكتل السياسية، وناقش الاجتماع، بحسب بيان رسمي ، «الجهود الحكومية المبذولة في توفير أفضل الخدمات للمواطنين وأهمية إسنادها».

واكد الائتلاف، بحسب البيان، على اهمية «تشكيل ما تبقى من الحكومات المحلية في ديالى وكركوك»، مجددا «تفويضه الحكومة في الحوار الجاري مع التحالف الدولي وتأييد القرارات المتعلقة بذلك».

وكرر الائتلاف «مطالبته بحسم موضوع رئاسة مجلس النواب من قبل الاحزاب المتنافسة على ذلك»، مستنكرا «الاساءة غير المقبولة ضد مجلس القضاء الأعلى متمثلا برئيسه القاضي فائق زيدان».

كما تسلم المجتمعون، بحسب البيان «آخر تحديث لتقرير اللجنة المعنية بمتابعة تطبيق البرنامج الحكومي حيث وصلت نسبة التنفيذ حتى الان «٦٨٪.

بذلنا جهودا حثيثة لإبعاد الانتخابات عن التزوير والتلاعب بأصوات المواطنين

الرئيس بافل: اجراء انتخابات لتغيير نمط الحكم وتعزيز المؤسسات القانونية

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاثنين ٢٠٢٤/٧/١ في دباشان، اندرو بيزلي القنصل البريطاني الجديد في إقليم كوردستان.

وقدم الرئيس بافل خلال اللقاء، التهاني للقنصل بمناسبة تسنمه مهام منصبه الجديد، وأعرب عن دعم الاتحاد الوطني لإنجاح مهامه، املا ان يسهم ذلك في تعزيز العلاقات وتحقيق الأهداف العليا.

كما بحث خلال اللقاء، الأوضاع العامة في إقليم كوردستان وسبل حل المشكلات بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية، حيث تم التأكيد على مواصلة الحوار وجهود القوى والأطراف السياسية بهدف خدمة المواطنين وبناء مستقبل أكثر استقرارا، وتوفير المزيد من الفرص للمواطنين ولاسيما الشباب وتشجيعهم في المجالات لمختلفة.

وكان ملف الانتخابات في إقليم كوردستان محورا آخر من اللقاء، حيث قال الرئيس بافل حول هذا الموضوع: «جهودنا متواصلة لإجراء الانتخابات وعدم تأخيرها تحت ذرائع مختلفة، حيث ان الإقليم يحتاج الى انتخابات نزيهة تسفر عن تغيير في نمط الحكم وتعزيز المؤسسات القانونية».

وأوضح الرئيس بافل « بذلنا جهودا حثيثة لإبعاد هذه الانتخابات عن التزوير والتلاعب بأصوات المواطنين، لذا فان تطلعات سائر القوى والأطراف السياسية تكمن في اجراء انتخابات عادلة في موعدها وعدم تعريض مكانة اقليمنا للمزيد من المخاطر».

وحول ملف كركوك واكمال الإجراءات السياسية والإدارية، أوضح الرئيس بافل موقف الاتحاد الوطني للقنصل البريطاني وأشار الى ان «الاتحاد الوطني كطرف فائز في الانتخابات حريص على احتواء الخلافات وتحديد محافظ يسهم في تعميق روح التعايش في المدينة وخدمة مواطنيها دون تمييز، لهذا فان حواراتنا مستمرة ونأمل في التوصل الى نتيجة ايجابية في أسرع وقت خدمة لأهالي كركوك الأعزاء».

محادثات العاصمة بغداد

الرئيس بافل والقاضي زيدان: الحوار الوطني والحل الدستوري للمشكلات

التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الثلاثاء ٢٠٢٤/٧/٢ في بغداد، القاضي فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق.

وخلال اللقاء، جدد الرئيس بافل جلال طالباني دعمه ودعم الاتحاد الوطني، لاستقلالية المؤسسة القضائية في العراق، مبديا تقديره العالي لمكانة ودور السيد فائق زيدان، الذي عمل في السابق على تحقيق الأهداف العليا وصون الدستور، وقال: «ندين بشدة أي مساس بسيادة القانون واستقلالية المؤسسة القضائية العليا في العراق ورئيسها».

من جانبه، تقدم القاضي فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق، بالشكر والتقدير الى الرئيس بافل والاتحاد الوطني، معتبرا مساندتهم ودعمهم حافزا له للمزيد من العمل على حماية استقلالية السلطة القضائية في العراق

والالتزام بالقوانين النافذة وحماية الحقوق القانونية والدستورية في البلد، كما تم الحديث عن آليات تطوير القدرات العلمية والقانونية للقضاة وأعضاء الادعاء العام في رئاسة محكمة استئناف منطقة السليمانية وكرميان.

وفي جانب آخر من اللقاء، جرى التأكيد على استمرار الحوار الوطني والحل الدستوري للمشكلات كافة، بما يحفظ حقوق الجميع في إطار السلطة القضائية.

أوضاع المنطقة تتطلب استمرار العلاقات والتعاون على مواجهة الارهاب

واجتمع بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الثلاثاء ٢٠٢٤/٧/٢ في العاصمة بغداد، مع الجنرال جوول فاول، القائد العام لقوات التحالف في العراق وسوريا.

وجرى خلال الاجتماع، التباحث حول الوضع الأمني ومخاطر الارهاب في العراق والمنطقة، وتم التأكيد على تعزيز التنسيق والعمل المشترك بين قوات البيشمركة، العراق والتحالف، من أجل مواجهة التحديات الأمنية وحماية الاستقرار في المنطقة.

وأشار الرئيس بافل جلال طالباني الى أهمية وديمومة التنسيق كعامل رئيس لحفظ الأمن في المنطقة، وقال: «أوضاع المنطقة تتطلب استمرار العلاقات في إطار القانون وحماية المصلحة العامة، وأن يتعاون الجميع على مواجهة الارهاب ومخاطره».

التعامل بمسؤولية والحرص على مستقبل وحياة المواطنين

وكذلك التقى بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الثلاثاء ٢٠٢٤/٧/٢ في العاصمة بغداد، الشيخ قيس الخزعلي، الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق.

وجرى خلال اللقاء، بحث آخر المستجدات السياسية، الاقتصادية والأمنية، حيث تم التأكيد على ضرورة مواصلة الحوار بين الأطراف المكونة للحكومة في إطار تحالف إدارة الدولة، بهدف حل المشكلات وتقديم الخدمات.

وشدد الرئيس بافل جلال طالباني على التنسيق والعمل المشترك بين جميع الأطراف، قائلا: «الوضع يحتاج الى جهود الجميع، ويجب أن نكون حريصين على مستقبل وحياة مواطنينا، ونأمل من الجميع التعامل بمسؤولية وأن تكون خطواتهم في خدمة تحقيق المصالح العامة».

وفي محور آخر من اللقاء، تم التطرق الى المشكلات بين أربيل وبغداد ولاسيما مسألة الرواتب والاستحقاقات المالية لاقليم كوردستان، حيث أكد الجانبان على أهمية الالتزام بالاتفاقات وصون حقوق جميع الأطراف في إطار الدستور.

العمليات المشتركة تشيد بدور الرئيس مام جلال في استقرار العراق

زار الفريق اول الركن قيس المحمداوي نائب قائد العمليات المشتركة والفريق الركن قاسم المحمدي قائد القوات البرية برفقة مدير مكتب رئيس الجمهورية الفريق كهدار زيباري ووكيل وزارة النفط الدكتور عزت صابر وعدد من المراتب والضباط في وزارة الدفاع، اليوم الاثنين، ضريح الرئيس مام جلال وكان في استقبال الوفد أعضاء مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال.

وأشار الوفد في كلمة دونت بدفتر المذكرات، إلى المكانة البارزة للرئيس مام جلال على الساحة السياسية في العراق والمنطقة ودوره اللافت والكبير في الاستقرار السياسي والأمني في البلد وقيادة العراق وفقا لمبادئ الشراكة والتسامح وتنمية الحس الوطني والتقيد بالمبادئ العامة.

الاتحاد الوطني يدحض اتهامات البارتي..

المتحدث: يجب ملاحقة المتورطين في أحداث الحرائق وليس اختلاق السيناريوهات

أكد المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، أن الاتحاد الوطني يستعد لانتخابات برلمان كوردستان، ويرد بشدة الاتهامات الموجهة اليه واختلاق السيناريوهات لتعكير العملية الانتخابية.

وقال سعدي أحمد بيره المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، في مؤتمر صحفي عقده مساء الاثنين ٢٠٢٤/٧/١، في أربيل: «وقعت في أواخر العام ٢٠٢٣ وبدايات ٢٠٢٤، مجموعة حرائق في أربيل ودهوك وكركوك، وقلنا آنذاك أن على حكومة الاقليم والجهات المسؤولية والأجهزة الأمنية التحقق من ملابساتها».

وأضاف: «نحن كاتحاد وطني كوردستاني والرئيس بافل وفريقنا الحكومي، أعلنا إدانتنا الشديدة لهذه الأحداث، وقلنا أنها تهدف الى زعزعة الأمن والاستقرار واستهداف معيشة المواطنين»، مشيرا الى أنه «بعد تلك الأحداث وصلتنا معلومات من المخابرات العراقية، أنه تم توقيف شخص وهو عنصر في قوات مكافحة الارهاب، واعترف بأنه تسلم ٨٠٠ دولار مقابل هذا العمل، وذلك قبل حوالي ٩ شهور من الآن، وفورا تعاونت

قوات مكافحة الارهاب مع جهاز المخابرات العراقي للتحقيق في الأمر وقانت بفصل ذلك العنصر، واليوم تم الاعلان عن نتائج تلك التحقيقات، ولم يشر المتحدث باسم وزارة الداخلية العراقية الى قوات مكافحة الارهاب وقوات ٧٠».

وقال المتحدث باسم الاتحاد الوطني: «حينما بدأ ممثل وزارة داخلية الاقليم بالحديث، بدأت الدعاية الانتخابية، بذكر الاتحاد الوطني الكوردستاني وقوات مكافحة الارهاب وقوات ٧٠، وان المتهمين منتمون الى هذه الجهات»، مؤكدا أن «الاتحاد الوطني يستعد للانتخابات وليس للحرب الداخلية، وكان ومازال يدين هذه الاعمال»، مضيفا: «المتحدث باسم الداخلية العراقية أكد انه تم تجنيد المتهمين، أي أنهم يأخذون الاوامر من الجهة التي جندتهم وليس من الاتحاد الوطني».

وأوضح سعدي بيره قائلا: «قبل أيام أشرت الى ان هناك محاولات للحديث معنا حول تأجيل الانتخابات ونحن رفضنا مناقشة هذا الامر لأننا نرفض تأجيل الانتخابات، وحذرت آنذاك من اختلاق سيناريوهات عوجاء لتعكير أجواء الانتخابات»، مشددا على «اننا في الاتحاد الوطني الكوردستاني نرفض هذه الادعاءات ونستنكرها، كما يجب النأي عن استخدام الخطاب الخشن تجاه الآخر، وعدم الانجرار وراء هذه المواضيع».

قيادة قوات ٧٠ ترد على اتهامات باطلة

أكدت قيادة قوات ٧٠ لبيشمركه كوردستان، أنه «لا علاقة لا من قريب ولا من بعيد، لقواتنا والقوات الأخرى في اقليم كوردستان، بالأحداث التي وقعت في أربيل العزيزة، ودهوك الحبيبة وكركوك قدس كوردستان».

جاء ذلك في توضيح صادر عن قوات ٧٠، وفيما يأتي نص التوضيح:

نعلن للرأي العام، أن لا علاقة لقواتنا ولا القوات الأخرى في اقليم كوردستان، بأي شكل، لا من قريب ولا من بعيد، بالأحداث التي وقعت في أربيل العزيزة ودهوك الحبيبة وكركوك قدس كوردستان.

ما يثير القلق والاعجاب، أن ممثل وزارة الداخلية في حكومة اقليم كوردستان، وحده، من أشار الى قواتنا وحدود السليمانية، خلال المؤتمر الصحفي في بغداد، وذلك لأغراض ومقاصد خاصة، في وقت أشار السيد المتحدث باسم وزارة الداخلية الاتحادية الى المعلومات بوضوح، دون ذكر أي قوات.

من هنا نعلن، أن ممثل وزارة الداخلية في حكومة الاقليم، قال خلال المؤتمر الصحفي: «إن المتهمين تم «تجنيدهم» بمقابل مادي». وهذا دليل على ما نؤكد عليه، بأن هؤلاء الأشخاص لم يقوموا بهذه الأعمال، في ظل، أو بأمر من قواتنا أو أي قوة أخرى، وليست لهم أي علاقة بقواتنا.

نحن بانتظار المسار النهائي لتحقيقات القوات الأمنية العراقية، لتوضيح الحقائق والوقائع للرأي العام، دون المقاصد والمؤامرات غير المشروعة، وذلك بإحالة الأشخاص والاطراف التي تقف خلف إحراق الأسواق، الى القضاء، لينالوا عقابهم القانوني.

مع التقدير.

رئيس الاقليم يفند الاتهامات الزائفة ضد الاتحاد الوطني

أكد رئيس اقليم كوردستان، أنه لايوجد دليل يثبت وقوف الاتحاد الوطني الكوردستاني، خلف حوادث الحرائق التي وقعت في الفترة الماضية في أربيل ودهوك وكركوك.

وخلال تصريح صحفي في العاصمة النمساوية فيينا، الثلاثاء ٢٠٢٤/٧/٢، تحدث نيجيرفان بارزاني عن اعتقال عدد من المتورطين في حوادث الحرائق، حيث قال: «ليس هناك أي دليل يثبت تورط الاتحاد الوطني الكوردستاني كحزب، في هذه الحوادث».

وأضاف رئيس الاقليم: «قد يكون هناك أفراد متورطون كانوا أعضاء في الاتحاد الوطني في السابق، ولكن ليس هناك أي دليل يشير الى وقوف الاتحاد الوطني كقوة سياسية خلف هذه الحوادث».

وكان سعدي أحمد بيره المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، أعلن خلال مؤتمر صحفي في أربيل، أمس الاثنين: «نحن كاتحاد وطني كوردستاني والرئيس بافل وفريقنا الحكومي، أعلنا إدانتنا الشديدة لهذه الأحداث في وقتها، وقلنا أنها تهدف الى زعزعة الأمن والاستقرار واستهداف معيشة المواطنين»، مشيرا الى أنه «بعد تلك الأحداث وصلتنا معلومات من المخابرات العراقية، أنه تم توقيف شخص وهو عنصر في قوات مكافحة الارهاب، واعترف بأنه تسلم ٨٠٠ دولار مقابل هذا العمل، وذلك قبل حوالي ٩ شهور من الآن، وفورا تعاونت قوات مكافحة الارهاب مع جهاز المخابرات العراقي للتحقيق في الأمر وقانت بفصل ذلك العنصر، واليوم تم الاعلان عن نتائج تلك التحقيقات، ولم يشر المتحدث باسم وزارة الداخلية العراقية الى قوات مكافحة الارهاب وقوات ٧٠».

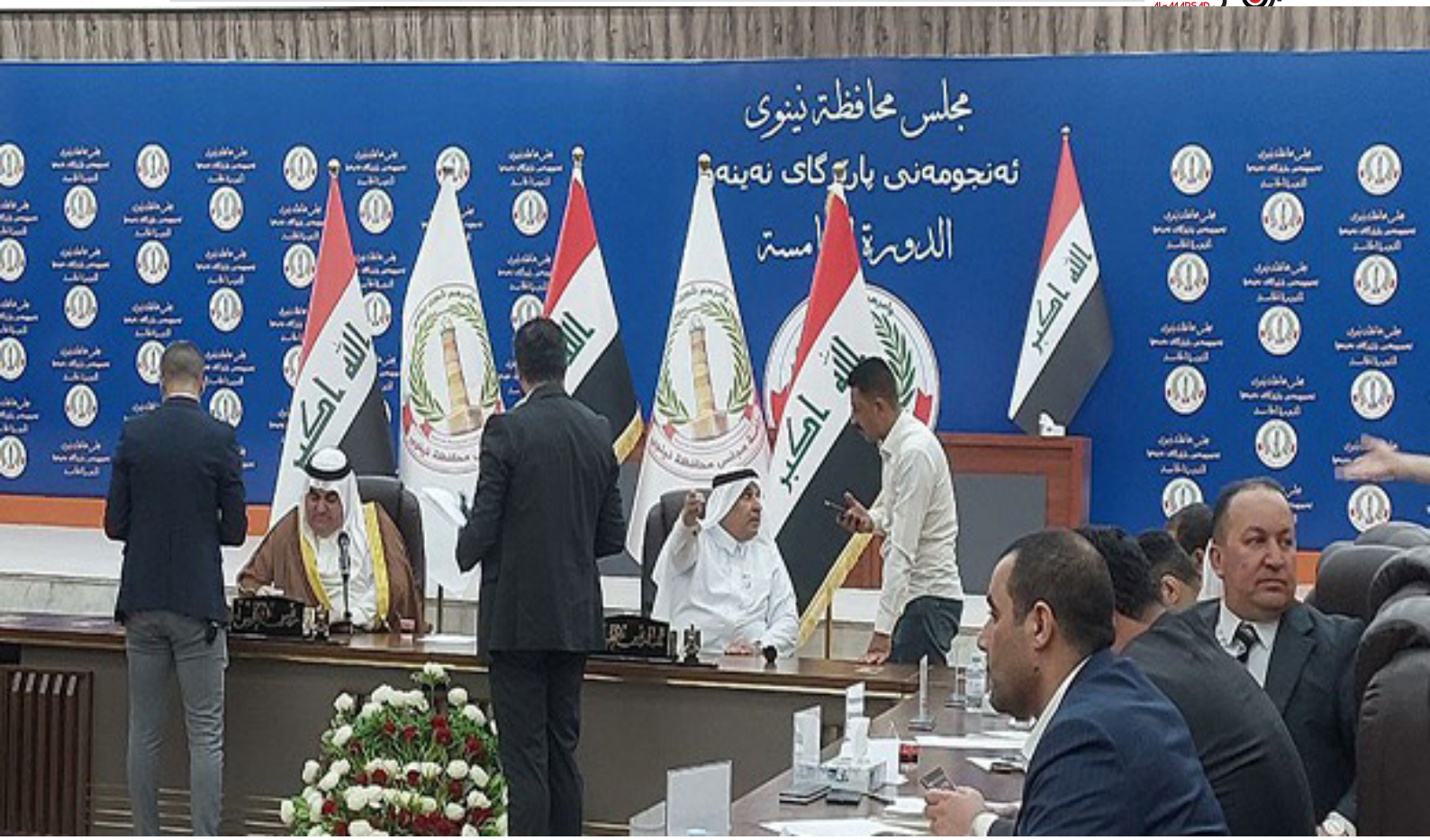

الاتحاد الوطني يتسلم ثلاثة مناصب إدارية في نينوى ومجلس المحافظة يؤكد سلامة اجراءاته

أعلن رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس محافظة نينوى محمد الكاكائي، الثلاثاء، عن تسلم حزبه ثلاثة مناصب إدارية في نينوى.

وقال الكاكائي في تصريح إن "الاتحاد الوطني تسلم ثلاثة مناصب إدارية في نينوى"، مؤكدا "انتخاب سردار سيامند لمنصب قائممقام قضاء مخمور وداوود جندي مدير لناحية سنوني (الشمال) وياسر الشيخ عساف مديرا لناحية وانكي".

واضاف أن "المناصب الثلاثة جاء ضمن الاستحقاق الانتخابي، وحسم للاتحاد الوطني عبر انتخابات أجراها مجلس محافظة نينوى".

الى ذلك اصدر مجلس محافظة نينوى بيانا حول قراراته المتخذة في جلسته الاعتيادية المتعلقة بانتخاب رؤساء الوحدات الادارية، اكد فيه ان جميع هذه الاجراءات كان وفق الصلاحيات الدستورية والقانونية.

واوضح مجلس محافظة نينوى في البيان انه مستمر باجراءاتها الاصلاحية كون المجلس يمثل الارادة الحقيقية لاهلي محافظة نينوى والممثل الشرعي لهم.

كما استنكر مجلس المحافظة جميع التصريحات المسيئة للمجلس وهيئة الرئاسة، مؤكدا تمسكه بحقه القانوني بمقاضاة المسيئين له.

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
رئاسة مجلس محافظة نينوى
مكتب رئيس المجلس

كۆماری عیراق
سەرۆکایەتی ئەنجومەنی پارێزگای نەینەوا
نوسینگەی سەرۆکی ئەنجومەن

العدد :

التاريخ : ٣ / ٧ /٢٠٢٤

بيان صادر عن مجلس محافظة نينوى

لقد مارس مجلس محافظة نينوى اختصاصاته الدستورية والقانونية والسير باتجاه الإصلاحات الإدارية وان قرارات مجلسنا المرقمة (٢١-٤٠) المتخذة في الجلسة الاعتيادية الرابعة عشر بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢ الخاصة بانتخاب رؤساء الوحدات الإدارية والتي كانت وفق أحكام الدستور والقانون وكما مبين أدناه:

١- نصت المادة (١١٥) من الدستور العراقي (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما).

٢- نصت المادة (٣٠) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل (يستمر المحافظ ونائباه ورؤساء الوحدات الإدارية في تصريف الأمور اليومية بعد انتهاء مدة الدورة الانتخابية للمجالس والى حين انتخاب من يخلفهم من قبل المجالس الجديدة) وبالتالي فان انتهاء عمل رؤساء الوحدات الإدارية ينتهي بانتهاء كل دورة انتخابية وتقوم المجالس الجديدة بانتخاب من يخلفهم.

٣- نصت المادة (٨/ثالثاً/ ١) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل على اختصاصات مجلس القضاء (انتخاب القائممقام ومدير الناحية بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه وإذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة يتم التنافس بين الحاصلين على أعلى الأصوات وينتخب من يحصل على أكثرية الأصوات في الاقتراع الثاني).

٤- نصت المادة (٢٤/أ) من قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ التعديل الثالث لقانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ (في حال غياب مجالس الاقضية لأي سبب كان تؤول صلاحياتهم الى مجالس المحافظات).

ونؤكد بان مجلس محافظة نينوى مستمر بإجراءاته الإصلاحية كونه يمثل الإرادة الحقيقية لأهالي محافظة نينوى والممثل الشرعي لهم وقد أقسمنا على حماية مصالح محافظة نينوى ويستنكر جميع التصريحات المسيئة للمجلس وهيئة الرئاسة ويحتفظ بحقه القانوني بمقاضاة المسيئين. كما يبارك مجلسنا لجميع الاخوة الفائزين كمدراء للوحدات الإدارية ويدعوهم للعمل من اجل تقديم أفضل الخدمات لأهالي محافظة نينوى، وان قرارات المجلس الخاصة بانتخاب رؤساء وحدات الإدارية نافذة وسيتم العمل على تطبيقها وتنفيذها من قبل محافظة نينوى، وبالإمكان المتضرر من قرارات مجلسنا المشار اليها أعلاه اللجوء الى القضاء المختص.

د . أحمد يونس الحاصود
رئيس مجلس محافظة نينوى
٣/ ٧/ ٢٠٢٤

وزير البيشمركة يدعو الى شمول جميع قوات البيشمركه بمساعدات التحالف

عقد الثلاثاء ٢٠٢٤/٧/٢، اجتماع بين وزارة البيشمركه في حكومة اقليم كوردستان والفريق الاستشاري لقوات التحالف في الاقليم، وأكد وزير البيشمركه الذي أشرف على الاجتماع، أن عملية الاصلاح في الوزارة مستمرة، داعيا شمول جميع البيشمركه الأبطال بمساعدات التحالف الدولي.

وقال شورش إسماعيل وزير البيشمركه خلال الاجتماع: «الاصلاحات في وزارة البيشمركه عملية جادة، فقد أنجزت منها مراحل مهمة، ومازالت مستمرة بدعم أصدقائنا في التحالف الدولي، وهدفنا من ذلك بناء قوة وطنية رصينة».

كما تحدث وزير البيشمركه باهتمام، عن المشكلات التي يواجهها عدد من ألوية وأفواج المشاة التابعة لوزارة البيشمركه، حيث تم حرمانهم من المساعدات المادية للتحالف، بسبب بعض المشكلات الأمنية والفنية، مؤكدا «ضرورة حل هذه المشكلات سريعا، وإجراء تغييرات بجهود ودعم جميع الأطراف، ليستفيد البيشمركه الأبطال كافة من المساعدات الشهرية الممنوحة».

من جهته تحدث الكولونيل مكنزي مسؤول فريق المستشارين العسكريين للتحالف الدولي، عن عملية الاصلاح وإعادة صياغة برنامج عمل وزارة البيشمركه، قائلا: «سنكون عونا وسندا لكم في هذه العملية المهمة والضرورية، نأمل أن تتحول قوات البيشمركه الى قوة عصرية متطورة، لحماية الاستقرار في اقليم كوردستان والمنطقة».

وفي ختام الاجتماع تم التأكيد على تعزيز العلاقات والمزيد من التنسيق بين وزارة البيشمركه وكبار مستشاري التحالف، فضلا عن بحث الجهود والخطوات المتخذة وآليات العمل المشترك بين الجانبين في المستقبل.

بغداد: مطار السليمانية يعمل تحت سلطة الطيران المدني العراقية

تفقد وفد لجنة النقل والاتصالات النيابية برئاسة زهرة البجاري رئيسة اللجنة، يوم الثلاثاء ٢٠٢٤/٧/٢، مطار السليمانية الدولي، والتقى مدير عام المطار هندرين هيوا، وتم خلال جولة ميدانية الاطلاع على آليات عمل المطار.وقالت زهرة البجاري رئيسة لجنة النقل والاتصالات خلال مؤتمر صحفي في مطار السليمانية، ان «إدارة المطار سلمت لجنة النقل والاتصالات المعلومات الخاصة بالمطار، ومعلوم أن مطار السليمانية الدولي ثاني مطار في العراق من حيث الترخيص وهو مطار مدني ويعمل تحت سلطة الطيران المدني بصورة طبيعية وهو من المؤسسات الاتحادية».وأضافت: «بعد عودتنا إلي بغداد سنلتقي سلطة الطيران المدني ولجنة الأمن والدفاع ولجنة العلاقات الخارجية للبدء بالمباحثات مع الجانب التركي الذي يفرض حظرا على المطار، وليكن لنا موقف موحد وواضح حيال القضية، كون المطار من المؤسسات الاتحادية ويقع ضمن واحدة من المحافظات العراقية». مؤكدة أن «اللجنة ترفض أي اعتداء يطال أي مؤسسة عراقية في أي جزء من البلاد ومن أي دولة كانت وسيكون للبرلمان العراقي موقف واضح وصريح».

وعن حجم الأضرار المادية التي لحقت بمطار السليمانية الدولي نتيجة حظر الرحلات التركية أوضح مدير المطار هندرين هيوا، أن «الرحلات الى تركيا تمثل نسبة ٣٥٪ من حركة الطيران من مطار السليمانية والأضرار المادية التي لحقت بالمطار تقدر بنحو ١٠ ملايين دولار خلال الشهور الـ ١٤ الماضية بدون احتساب أضرار الجمارك والرسوم».وقال مدير المطار: «ليست لنا أي مشكلة أمنية أو عسكرية، وقد أبدينا دوما الاستعداد لأي إجراءات او تحقيقات ضرورية، والدليل على ذلك أن الرحلات من مطار السليمانية الى الدول الأخرى مستمرة، وهناك شركات عالمية كبرى تعمل في السليمانية».

وبهذا الخصوص، صرح كاروان يارويس عضو لجنة النقل والاتصالات، لـ PUKMEDIA قائلا: «غلق الأجواء التركية بوجه مطار السليمانية الدولي، تقف خلفه أغراض سياسية، ومع استئناف جلسات مجلس النواب سوف نتخذ خطوات عملية بشأن هذه المسألة».وأضاف كاروان يارويس: «لايجوز معاقبة مواطني محافظة السليمانية لأسباب سياسية، ومن واجب الجهات المعنية في الاقليم وبغداد العمل لحل هذه المشكلة».

مستنكرا تصريحات مايك والتز

رئيس الجمهورية: النظام القضائي العراقي، من أرصن الأنظمة المستقلة في المنطقة

نستنكر تصريحات النائب الجمهوري في الكونغرس الأمريكي مايك والتز والتي لا تمس فقط شخص رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي القاضي فائق زيدان وإنما هي مساس باستقلالية القضاء العراقي الذي هو ركن أساس من أركان الدولة.

ونؤكد هنا إن النظام القضائي العراقي، يعد من أرصن الأنظمة القضائية المستقلة في المنطقة وهو الكافل لتحقيق العدل والداعم لسيادة القانون والضامن لحقوق المواطنين المشروعة في العيش الحر الكريم، وما الاستقرار الأمني والسياسي الذي يشهده العراق إلا دليل واضح على ذلك.

إن مثل هذه التصريحات غير المسؤولة قد يؤثر تكرارها على طبيعة العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

د. عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية يجدد موقف العراق الداعم لنضال الشعب الفلسطيني

ويؤكد ضرورة حشد الجهد الدولي لوقف الاعتداءات الهمجية على المدنيين العزل

جدد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد موقف العراق الداعم لنضال الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، مشدداً على ضرورة حشد الجهد الدولي والعمل على وقف الاعتداءات الهمجية على المدنيين العزل وإيصال المساعدات الإنسانية والغذائية والطبية لهم بشكل فوري.

جاء ذلك أثناء استقبال فخامته، الاثنين ١ تموز ٢٠٢٤ في قصر بغداد، مستشار الرئيس الفلسطيني والناطق باسم الرئاسة الفلسطينية السيد نبيل أبو ردينة الذي نقل رسالة لفخامة الرئيس من فخامة الرئيس الفلسطيني

السيد محمود عباس تتعلق بتطورات القضية الفلسطينية وما يعانيه الفلسطينيون من أعمال عدوانية أثرت على جميع مناحي الحياة في قطاع غزة ومدن أخرى، مؤكداً إن استقرار المنطقة مرتبط باستقرار الأوضاع في فلسطين.

بدوره، أعرب السيد أبو ردينة عن شكره وتقديره للسيد الرئيس ولما يقدمه العراق حكومة وشعباً من جهود دفاعاً عن القضية الفلسطينية، مؤكداً حرص بلاده على استمرار التعاون مع العراق في شتى المجالات.

ويهنئ الهيئة العليا للحج والعمرة بمناسبة فوزها بجائزة لبيتم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٣ تموز ٢٠٢٤ في قصر بغداد، رئيس الهيئة العليا للحج والعمرة الشيخ سامي المسعودي.

وفي مستهل اللقاء هنأ فخامة رئيس الجمهورية الشيخ سامي المسعودي بمناسبة فوز هيئة الحج والعمرة في المرتبة الأولى وللعام الثاني على التوالي، حصولها على جائزة (لبيتم) كأعلى تقييم بعثة حج إسلامية وفقا للمعايير والمواصفات المحددة.

وأشاد السيد الرئيس بجهود الهيئة في تفويج الحجاج وأداء مراسم الحجاج العراقيين واعادتهم الى البلد سالمين، متمنيا للهيئة وكوادرها المزيد من التقدم والتطور.

من جانبه، أعرب الشيخ سامي المسعودي عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية، واستعرض لفخامته سير عمل الهيئة وخططها المستقبلية لتطوير عملها خدمة للحجاج والمعتمرين العراقيين.

ويستقبل السفير الإماراتي بمناسبة انتهاء مهام عمله

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ١ تموز ٢٠٢٤ في قصر بغداد، السفير الإماراتي لدى العراق السيد سالم عيسى القطام الزعابي بمناسبة انتهاء مهام عمله.

وأشاد رئيس الجمهورية بجهود السفير خلال فترة عمله في العراق من أجل تطوير العلاقات بين البلدين، متمنياً له النجاح في مهام عمله المقبلة، مشيراً إلى عمق العلاقات الأخوية بين العراق والإمارات، وضرورة العمل على تعزيزها نحو المزيد من التعاون بين الشعبين والبلدين الشقيقين، وبما يسهم في إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة.

من جانبه، أكد السفير الإماراتي التزام بلاده بدعم سيادة واستقرار العراق، وتعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات نحو المزيد من التعاون تحقيقا لتطلعات الشعبين في التقدم والازدهار.

تدفق كبير للقوات التركية والآليات الثقيلة إلى مناطق واريا دهوك

زاد الانتشار التركي في محافظة دهوك العراقية الحدودية مع تركيا، ضمن إقليم كردستان، في تطور يظهر أنه مقدمة لعملية قد تشهدها المناطق خلال الأيام أو الأسابيع المقبلة، قد تكون الأكبر والأشد ضد مسلحي حزب «العمال الكردستاني»، إذ سجلت الساعات الماضية تطورات أمنية، من بينها توزيع القوات التركية منشورات على المواطنين في قرى وبلدات حدودية أطراف محافظة دهوك، تدعوهم إلى الابتعاد عن مواقع وجود مسلحي حزب العمال لضمان سلامتهم.

ووضع الجيش التركي حواجز عسكرية نقاطاً للتفتيش التي تعمل على إبعاد المدنيين عن مناطق قد تشهد معارك خلال الأيام المقبلة. وذكرت المنشورات التي وزعتها سيطرة تركية للمارين في طريق عقرة بمحافظة دهوك: «نتقدم بالاعتذار من حضراتكم لأننا أوقفناكم أثناء رحلتكم». ومنعت مرور سيارات الشركات السياحية إلى بعض المصايف التي يزورها العراقيون في أيام الصيف الحار، مثل مصيف «كلي شيرانه».

ونقل مراسل «العربي الجديد» عن شهود عيان تأكيدهم أن تدفقاً للقوات التركية والآليات الثقيلة وصل إلى قرى شمالية في مدينة دهوك، مع انتشار

> مصادر امنية : كل ذلك يجري وفق اتفاق أمني جرى بين بغداد وأنقرة وأربيل

القوات السيّارة والراجلة، وعاملت المدنيين في تلك المناطق بطريقة مرنة، لكن القوات التركية لم تتحدث عن نيتها المستقبلية إزاء هذا التوغل العميق داخل الأراضي العراقية. وذكر سكان محليون أن خسائر سجلت في صفوف مسلحي عناصر العمال الكردستاني اضطرتهم إلى التراجع من مواقع كانوا يسيطرون عليها في العمادية والزاب وكاره.

كما تواصل «العربي الجديد» مع مصادر أمنية كردية في أربيل، قالت إن «القوات التركية سيطرت على سبع قرى بالكامل خلال الـ٢٤ ساعة الماضية، وهي تتجه نحو السيطرة على مناطق أكثر لطرد واعتقال وتحييد عناصر العمال الكردستاني في محافظة دهوك، وقد تستمر هذه العملية طيلة فصل الصيف الجاري».

وأضافت المصادر أن «المواقف الأمنية والعسكرية غير معروفة بخصوص ما يحدث في دهوك، لكن كل ذلك يجري وفق اتفاق أمني جرى بين بغداد وأنقرة وأربيل، لأجل إنهاء مخاطر تستهدف الأراضي التركية من محافظة دهـوك»، مشيرة إلى أن «الصمت الحكومي في بغداد وأربيل متفق عليه، لكنه قد لا يطول في حال ارتكبت القوات التركية أي إخفاق أو تجاوز على المدنيين».

وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قبل أيام إن قوات بلاده ستنفذ «عمليات مكافحة إرهاب أكثر عزماً وفعالية» على مدار شهور الصيف، كما تعهّد بأن تستكمل تركيا تأمين حدودها مع العراق بحلول الصيف، وتنهي ما بقي لها من عمل عسكري وأمني في سورية.

وأكد الخبير الأمني، سرمد البياتي، أن «تمدد القوات التركية في مناطق دينارته باتجاه عقرة، وفي «كلي شيرانه» وفي مناطق أخـرى وقعت تحت سيطرة الأتراك مثل «باولنه»، ويمكن اعتبار الانتشار التركي حالة هلامية وجرثومية، ومن واجب استخبارات الدولة العراقية والأسايش (الكردية) والتحالف الدولي أيضاً تحديد مواقع الأتراك وطريقة انتشارهم».

وأكمل البياتي، في حديثٍ مع «العربي الجديد»، أن «الأتـراك وضعوا سيطرات ونقاط تفتيش في العمادية، مركز محافظة دهوك، وقد أمروا الشركات السياحية التي تزور المصايف بالعودة إلى بغداد ومناطق أخرى»، موضحاً أن «القوات التركية تعتمد حالياً على طريقة الدفاع المتحرك، لكن الحكومة العراقية عليها أن توضح ما يحدث حفاظاً على سلامة المواطنين العراقيين».

منظمة العفو الدولية: سلطات إقليم كردستان تخذل الناجيات من العنف الأسري

موقع المنظمة:

قالت منظمة العفو الدولية، في تقرير جديد لها نُشر الاربعاء الذي يستند إلى ٥٧ مقابلة أجريت مع محامين وعاملين في المجال الإنساني ومسؤولين و١٥ ناجية من العنف الأسري ، إن سلطات إقليم كردستان العراق تتقاعس عن ضمان محاسبة مرتكبي جرائم العنف الأسري، بما في ذلك حالات القتل والاغتصاب والضرب والحرق المروعة، كما أنها تفرض قيودًا تعسفية على حريات الناجيات اللواتي يطلبن الحماية في نظام الإيواء.

على الرغم من بعض الخطوات التشريعية الإيجابية التي اتخذت في إقليم كردستان العراق لمكافحة العنف الأسري، إلا أن التقرير المعنون "نظام شاقّ ومزرٍ: الإفلات من العقاب ونقص تمويل المؤسسات يقوضان حماية النساء والفتيات من العنف الأسري في إقليم كردستان العراق"، يكشف كيف تواجه الناجيات، في الواقع الفعلي، عقبات هائلة في الحصول على الحماية والوصول إلى سبل تحقيق العدالة في إقليم كردستان العراق. ويخلُص التقرير إلى غياب الإرادة السياسية من جانب السلطات لملاحقة مرتكبي العنف الأسري، أو تقديم دعم حقيقي للنساء والفتيات اللواتي يلجأن إلى الدولة طلبًا للحماية.

وقالت آية مجذوب، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية: "تتعرض الناجيات من العنف الأسري في إقليم كردستان العراق للخذلان من كل ناحية. فمن لحظة هروبهن من الأوضاع المسيئة، تواجه هؤلاء النساء والفتيات بشكل متكرر عقبات شاقة في سعيهن لطلب الحماية والوصول إلى سبل تحقيق العدالة، مما يعرضهن للخطر ويسمح للجناة بالإفلات من العقاب. في الوقت نفسه، تواجه الناجيات اللواتي يلتمسن اللجوء إلى مراكز الإيواء ظروفًا أشبه بالسجن، ما يضطر النساء والفتيات في بعض الحالات إلى العودة إلى أوضاع مسيئة بشكل مروع".

وأضافت: "لقد سنّ إقليم كردستان قانونًا تقدميًا بشأن العنف الأسري لا مثيل له في العراق، إلا أن البحث الذي أجرته منظمة العفو الدولية خلص إلى أن هذا القانون في الوقت الحاضر لا يتعدى كونه حبر على ورق. يشكل هذا التقرير دعوة للسلطات لوضع حد عاجل للإفلات من العقاب على العنف الأسرى، بما في ذلك عن طريق ضمان أن تكون التحقيقات في جرائم العنف الأسري فعالة وأن تتمحور حول الناجيات. ويجب على السلطات إلغاء إجراءات المصالحة الإلزامية كشرط مسبق للإجراءات الجنائية. علاوة على ذلك، يتعيّن على حكومة إقليم كردستان زيادة التمويل للمؤسسات التي تدعم الناجيات من العنف الأسري، وإلغاء متطلبات صدور أمر من المحكمة وتقديم شكوى جنائية رسمية لتمكين الناجيات من الوصول إلى مراكز الإيواء، وتحسين الظروف المعيشية فيها".

يستند التقرير إلى مقابلات مع ٥٧ شخصًا، من بينهم ١٥ ناجية من العنف الأسري، بالإضافة إلى مديرين/ات وموظفين/ات في المديرية العامة لمناهضة العنف ضد المرأة والأسرة ومراكز إيواء النساء، وعاملين/ات في منظمات غير حكومية ومحامين/ات ومسؤولين/ات حكوميين/ات، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان؛ وذلك خلال رحلتَيْن بحثيتَيْن في مارس/آذار وسبتمبر/أيلول ٢٠٢٣ إلى محافظتي أربيل والسليمانية ومنطقة إدارة كرميان. كما زارت باحثة في منظمة العفو الدولية ثلاثة من مراكز الإيواء الأربعة التي تديرها الدولة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

في حين لا تتوفر إحصاءات شاملة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، أفاد مسؤولون حكوميون أن ٣٠ امرأة على الأقل قُتلن في عام ٢٠٢٣ و٤٤ في عام ٢٠٢٢. وأبلغ عاملون وعاملات في منظمات غير حكومية منظمة العفو الدولية أن الأرقام الحقيقية من المرجح أن تكون أعلى من ذلك بكثير. في عام ٢٠٢٢، تلقت المديرية العامة لمناهضة العنف ضد المرأة والأسرة ١٥,٨٩٦ شكوى بشأن العنف الأسري، لكن أرقام عام ٢٠٢٣ لم تكن متاحة لمنظمة العفو الدولية.

نظام قضائي يديم الإفلات من العقاب

يكشف التقرير عن العقبات العديدة التي تواجهها الناجيات من العنف الأسري في الوصول إلى سبل تحقيق العدالة. ومن أبرز العقبات هي أن الناجيات أنفسهن يجب أن يقدمن شكوى جنائية ضد المعتدين عليهن حتى تتمكن النيابة العامة من التحقيق في حالات العنف الأسري، والحصول على خدمات الحماية، بما في ذلك الوصول إلى مراكز الإيواء؛ وتخشى العديد من النساء التعرض للانتقام أو التهديدات إذا فعلن ذلك. وأوضحت إحدى العاملات في مجال الحماية: "في مجتمعنا... ذلك [تقديم شكوى جنائية] يمحو كل كدماتك وجروحك

ويجعلك أنت المعتدية".

إن إجراءات المحكمة المطولة، والسلطات التقديرية الواسعة لدى القضاة الذين يظهرون تحيزًا تجاه المعتدين، ويعطون الأولوية لحماية "وحدة الأسرة" على حماية المرأة، فضلاً عن التعرض للإهانة أثناء إجراءات المحكمة، كلها عوامل تثبط النساء عن السعي إلى سبل تحقيق العدالة، وتؤدي بالعديد منهن إلى إسقاط التهم، والعودة من جديد إلى الأوضاع المسيئة. إن الضمانة الوحيدة التي تتطلبها المحاكم عندما تسقط الناجيات التهم هي أن يوقع المعتدي – أو عائلة الناجية التي قد تكون هي من تهدد الناجية – على "تعهد بعدم الإضرار"، وهو إجراء تقديري يطلبه القضاة وليس مُلزِمًا قانونيًا. وأخبرت الأخصائيات الاجتماعيات منظمة العفو الدولية أنه كانت هناك حالات عديدة قُتلت فيها نساء وفتيات بعد التوقيع على هذه التعهدات. ففي إحدى الحالات الموثقة، تم العثور على جثتي شقيقتين، عمرهما ١٧ و١٩ عامًا، في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠، بعد حوالي شهر من مغادرتهما أحد مراكز الإيواء. وكان الأب قد وقّع هذا التعهد بعد أن أقنع أفرادُ الأسرة الفتاتين بإسقاط التهم الموجهة إليه.

ووصفت مديرة أحد مراكز الإيواء لمنظمة العفو الدولية حالة أخرى لفتاة مراهقة "قام شقيقها بقطع أذنيها وحلق شعرها بالكامل... لأنها كانت تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي، ليس إلا".وقالت المديرة إن القاضي أخبر مركز الإيواء أنه ينبغي عليهم حث أسرة الفتاة على إعادتها إلى المنزل. ولم يتم القبض على شقيقها أبدًا.

كما وصفت الناجيات والأخصائيات الاجتماعيات لمنظمة العفو الدولية كيف أن قوالب النوع الاجتماعي النمطية، وثقافة إلقاء اللوم على الضحية، تثبط النساء عن الذهاب إلى المحكمة وتدفعهن للمخاطرة بالتعرض للإهانة.

ووصفت إحدى الأخصائيات لمنظمة العفو الدولية كيف قال أحد القضاة لامرأة حملت بعد أن اغتصبها شقيقها: "لو كنت فتاة حسنة التصرف لما حدث لك هذا". ثم أقنعتها عائلتها بإسقاط التهم.

جوانب قصور في قانون مناهضة العنف الأسري

خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن قانون مناهضة العنف الأسري لعام ٢٠١١ في إقليم كردستان العراق يعطي الأولوية لحماية 'وحدة الأسرة' على تحقيق العدالة وحماية الناجيات، وينص على عقوبات على الجناة لا تتوافق مع خطورة الجرائم المرتكبة.

وأبرز دليل على ذلك هو أن القانون ينص على إجراء عملية مصالحة بين الناجية والمعتدي عليها قبل أن يقرر القاضي ما إذا كان سيحيل القضية إلى المحاكمة. وتتعارض عمليات المصالحة الإلزامية هذه مع النهج الذي يتمحور حول الناجيات في التعامل مع العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

فبموجب القانون، تعتبر أعمال العنف الأسري (بما فيها الأذى الجسدي والاغتصاب الزوجي) جنحًا، وبالتالي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى عقوبة أقصاها السجن لمدة ثلاث سنوات. في حين أن القانون يمنح القضاة حرية التصرف في استخدام العقوبات الأشد قسوة المنصوص عليها في قانون العقوبات، وجدت منظمة العفو الدولية أن غياب توجيهات واضحة في سياق قوالب النوع الاجتماعي النمطية المترسخة، يعني أن القضاة نادرًا ما يفرضون عقوبات تتوافق مع خطورة الجريمة المرتكبة. وقال أحد المحامين:

"[أتذكر] حالة امرأة تعرضت للضرب المبرح على يد زوجها، ووجهت إليه التهم ثلاث مرات، وفي كل مرة كان القاضي يفرض على الزوج غرامة رمزية. وانتهى بها الأمر بالذهاب إلى المحكمة ثلاث مرات، وفي كل مرة كانت تحمل الكدمات نفسها".

كما أن الإفلات من العقاب على "جرائم الشرف" لا يزال واسع الانتشار، على الرغم من تعديل قانون العقوبات في عام ٢٠٠٢ لإلغاء قضية "الشرف" كظرف مخفّف في قضايا القتل أو الجرائم الخطيرة الأخرى ضد المرأة.

نقص التمويل في آليات الحماية وعدم كفايتها

وجدت منظمة العفو الدولية أيضًا أن آليات الحماية والإبلاغ التي أنشأتها الدولة تعاني من نقص شديد في التمويل والموارد، مما يضعف للغاية قدرة المؤسسات على دعم النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف الأسري. وتشمل هذه المؤسسات المديرية العامة لمناهضة العنف ضد المرأة والأسرة، ومراكز الإيواء التي تديرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وأعرب مسؤولون في هذه المؤسسات عن استيائهم من ضعف الإيمان أو غياب الالتزام الكافي بمناهضة العنف ضد المرأة من قبل المسؤولين عن التمويل.

وكانت مراكز الإيواء الثلاثة التي زارتها منظمة العفو الدولية بحاجة للإصلاح، ومكتظة، وتفتقر للموظفين، وغير مجهزة بشكل مناسب لتلبية احتياجات الناجيات.وتحتاج النساء والفتيات إلى أمر من المحكمة للدخول إلى مراكز الإيواء والخروج منها، ولا يمكن الحصول على هذا الأمر إلا إذا تقدمن بشكوى جنائية ضد المعتدين عليهن. بالتالي، يستبعد هذا الشرط الناجيات اللواتي يمتنعن عن تقديم شكاوى، لأسباب تشمل الخوف من التعرض للانتقام.

بمجرد وصول النساء والفتيات إلى مراكز الإيواء، يتم تقييد حريتهن في التنقل والوصول إلى الهواتف والإنترنت تقييدًا شديدًا. وقد وجدت منظمة العفو الدولية أن هذه القيود المفروضة على حرية التنقل والاتصال غير متناسبة، وتصل إلى حد الحرمان التعسفي من الحرية.

وأعرب أحد المحققين في المديرية العامة لمناهضة العنف ضد المرأة والأسرة عن أسفه لهذا قائلاً:

"تتوقف حياة النساء والفتيات اللواتي يدخلن مراكز الإيواء... أنظرُ إلى النساء اللواتي يأتين بجروح وكدمات في عيونهن، وأنا أعلم أنه مهما فعلت، بعد أن يغادرن هذا المكتب، سيعدن في ٩٠٪ من الحالات إلى الوضع نفسه الذي جاء بهن إلى هنا في المقام الأول".

واختتمت آية مجذوب قائلة: "العاملون في الخطوط الأمامية منهكون. يجب على حكومة إقليم كردستان ضمان ترجمة وعودها بعدم التسامح مطلقًا مع العنف ضد المرأة إلى إجراءات ملموسة، من خلال زيادة الدعم لهذه المؤسسات، وإجراء إصلاحات قانونية رئيسية لإزالة العوائق أمام سبل تحقيق العدالة، وإطلاق حملات عامة للتثقيف والتوعية ضد التمييز بين فئات النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. إن التقارير المتزايدة عن العنف الأسري في إقليم كردستان العراق يجب أن تكون بمثابة نداء ينذر بأن النظام الحالي يخذل النساء والفتيات".

مام جلال.. حقائق ومواقف تاريخية

ذكرى وشموخ ..

الرئيس مام جلال نائبا لرئيس الاشتراكية الدولية ومن ثم رئيسها الفخري

*محمد شيخ عثمان

الرئيس جلال طالباني كان عضوا بارزا في منظمة الاشتراكية الدولية، وهي منظمة عالمية تجمع الأحزاب السياسية الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية والعمالية من مختلف بلدان العالم وقد تم الإعلان عنها في لندن سنة ١٩٥١، ويرأسها حاليا رئيس وزراء اسبانيا بيدرو سانشيز.

> **الرئيس جلال طالباني كان عضوا بارزا في منظمة الاشتراكية الدولية**

من خلال مشاركته في هذه المنظمة، سعى الرئيس مام جلال دوما لتعزيز المبادئ الاشتراكية والديمقراطية في العراق واقليم كردستان والمنطقة ودعم الحركات التقدمية على المستوى الدولي.

وبسبب دوره المحوري والهام في المنظمة تم انتخابه في المؤتمر الـ ٢٣ للمنظمة في ٢٠٠٨/٦/٣٠ نائبا لرئيس منظمة الاشتراكية الدولية ليتم اختياره في مؤتمرها الـ٢٥ رئيساً فخرياً للمنظمة، تقديراً لنضاله من أجل الديمقراطية ودوره الكبير والفاعل في اقليم كوردستان والعراق والشرق الاوسط.

حيثيات الدور والحضور

ولاهتمامه بالجانب التاريخي والتوثيقي بهذه المكاسب النضالية لابد من القاء الضوء حول حيثيات الانتخاب و رؤيته الرصينة ازاء قضايا السلام الدولي وحقوق الشعوب المضطهدة .

في (٢٠٠٨/٦/٣٠)تسلم وفد الإتحاد الوطني الكردستاني المشارك في المؤتمر الـ ٢٣ للإشتراكية الدولية SI بفندق لاغوينسي، في العاصمة اليونانية أثينا، بطاقات التصويت على انتخابات منظمة الإشتراكية الدولية والخاصة بالأعضاء الدائمين في منظمة الإشتراكية الدولية لكي يشاركوا في الانتخابات التي جرت في جلسة يوم الاثنين ٢٠٠٨/٦/٣٠ وبذلك اعتبر الإتحاد الوطني الكردستاني عضواً دائماً في منظمة الإشتراكية الدولية بشكل رسمي.

كما تم رسمياً انتخاب الأمين العام للإتحاد الوطني الكردستاني مام جلال نائباً لرئيس منظمة الإشتراكية الدولية (SI) في انتخابات جرت بشكل مباشر.

وكانت أعمال المؤتمر الـ ٢٣ للإشتراكية الدولية قد بدأت تحت شعار (الجرأة على إحداث التغيير) ، بفندق لاغوينسي في العاصمة اليونانية أثينا، بحضور الرئيس مام جلال الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني والذي جلس على المنصة الرئيسية للمؤتمر مع رئيس الاشتراكية الدولية جورج باباندريو والسكرتير العام للمنظمة لويس أيالا.

وقد افتتح المؤتمر بنشيد الترحيب بالضيوف من ثم ألقى جورج باباندريو رئيس SI كلمة تطرق فيها الى العديد من المسائل التي تهم مستقبل الاشتراكية الدولية.

وإستعرض كل من جورج باباندريو رئيس منظمة الإشتراكية الدولية ولويس آيالا سكرتير المنظمة المذكورة, برنامج عمل المؤتمر, وسلط باباندريو الضوء في كلمته على عدد من القضايا منها, مسألة التعليم في العالم والمحافظة على البيئة وحل مشكلة البطالة ومحو الأمية والعدالة الإجتماعية والسلام والمساواة في العالم.

ومن ثم تطرق الى نضال الإشتراكيين الديمقراطيين من اجل تحقيق الاهداف التي تسعى الإشتراكية الدولية لتحقيقها.

وفي نهاية كلمته دعا باباندريو الحضور الى الوقوف دقيقة صمت إجلالاً لروح ونضال بينظير بوتو.

ومن جانبه, ثمن لويس آيالا خلال كلمته الدور البارز للرئيس مام جلال الأمين العام للإتحاد الوطني الكردستاني في تحقيق السلام والحرية والديمقراطية طوال مسيرته النضالية.

كما القى لويس ايالا سكرتير المنظمة كلمة في الجلسة الافتتاحية ومن ثم بدأت أعمال المؤتمر، حيث جرى في الجلسة الاولى بحث موضوع البيئة والحفاظ عليها.

وأختتم جدول أعمال اليوم الأول للمؤتمر الـ ٢٣

حيث تضمن جدول أعمال إلقاء عدد من الكلمات من قبل ممثلي الأحزاب الأعضاء المشاركة في المؤتمر، وتمحورت حول المشاكل العالمية وسبل حل تلك المشاكل التي يعاني منها سكان الكرة الأرضية.

ومن أهم المواضيع التي تمت مناقشتها في اليوم الأول من المؤتمر، التلوث البيئي وثقب طبقة الأوزون وندرة المواد الغذائية ومشكلة البطالة وآفة الأمية.

كما وألقي في اليوم الأول من المؤتمر، بالإضافة الى كلمات ممثلي الأحزاب المشاركة كلمات عدد من الخبراء والمختصين تحدثت عن تلك المشاكل طرحوا من خلالها سبل حلها من أجل تحرير الانسانية من هذه المشاكل.

اجتماع موسع للاحزاب الكردستانية المشاركة في مؤتمر (SI)

و على هامش اجتماعات المؤتمر العام لمنظمة الاشتراكية الدولية (SI) ، عقدت الاحزاب الكردستانية المشاركة في المؤتمر اجتماعاً موسعاً تم خلاله بحث دور الاحزاب الكردستانية في منظمة الاشتراكية الدولية وكيفية تفعيل دورها ضمن المنظمة، واتفقت الاطراف المشاركة في الاجتماع على توجيه رسالة شكر الى المجموعة الكردية في المنظمة لدورها في دعم القضية الكردية من خلال هذه المنظمة في المحافل الدولية.

والاحـزاب المشاركة في الاجتماع كانت: الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران وحزب التجمع الديمقراطي في تركيا (DTP) والعصبة الثورية الكادحة في كردستان ايران والحزب الديمقراطي الكردستاني/ ايران.

كلمة باسم العراق والاتحاد الوطني الكردستاني

وفي اليوم الثاني للمؤتمر الـ ٢٣ للإشتراكية الدولية خصصت الجلسة الثانية لمسألة السلام العالمي,قد القى

> **سعى الرئيس مام جلال دوما لتعزيز المبادئ الاشتراكية والديمقراطية في العراق و كردستان والمنطقة**

ممثلو دول الشرق الاوسط وباكستان كلمات ركزوا فيها على مسألة السلام في المنطقة.

ومن ثم القى الرئيس مام جلال كلمة باسم العراق والاتحاد الوطني الكردستاني، وطرح في كلمته ثمانية مقترحات حول الدور المجيد الذي يمكن ان تنهض به الاشتراكية الدولية واحزابها من اجل السلام العالمي وفيمايأتي نص كلمة الرئيس مام جلال التي تعتبر وثيقة تاريخية لارساء السلام العالمي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الرفيق العزيز جورج باباندريو

الرفيق العزيز لويس أيالا

ايها الرفاق الاعزاء

أحييكم بحرارة، متمينا لمؤتمركم العتيد النجاح في تحقيق مهامه النبيلة، ويشرفني ان أكلف بالكلام عن العمل من اجل عالم يعيش بسلام، وحل النزاعات والقضاء على عدم الاستقرار.

إن هذه المهمة تجسد الهدف الانساني النبيل الذي طالما ناضلت البشرية من أجله، منذ أمد بعيد، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وما اعقبته من حروب إقليمية كلفت الانسانية حياة الملايين من البشر وأتت على ثروات طائلة للشعوب والبلدان وأجهزت على معالم ومراكز حضارية رائعة أبدع الانسان في خلقها.

وفي عصرنا الراهن، حيث ظهرت وتبلورت معالم العولمة، أصبح هذا الهدف النبيل، مهمة مقدسة ملحة لا

> تم انتخاب مام جلال نائبا لرئيس المنظمة في انتخابات جرت بشكل مباشر

تقبل التأجيل.

لقد تجلت معالم العولمة ومظاهرها في تسارع تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية والشركات المتعددة الجنسيات، وتركز واندماج الصناعات المتماثلة، وسيادة السوق الرأسمالية في العالم، والاستجابة لمتطلبات العصر الحديث في ميادين تكريس الامن والاستقرار وإشاعة مبادئ الحريات والقيم الديمقراطية وحقوق الانسان، إن كل ذلك يحتم الحاجة الماسة لتحقيق هذه المهمة المقدسة لخير البشرية.

ومما يسهل انجاز هذه المهمة، توازن قوى الرعب في العالم التي يؤشر لها خزين الاسلحة النووية والصاروخية، بحيث يجعل من المستحيل عقلانيا شن حرب عالمية بين الدول الكبرى.

ان اوروبا التي كانت موقد وميادين الحروب العالمية تغذ السير بخطوات متسارعة نحو استكمال وحدتها، بتوسيع سوقها المشتركة وعملتها الموحدة، وكل ما من شأنه تجاوز مخلفات ارثها التاريخي السلبي الذي تميز بالنزاعات المسلحة والعداوات التأريخية.

ان آسيا هي الاخرى تنزع نحو اعتماد سياسية الوفاق والتعاون بين دولها ومنظومتها السياسية.

فجمهورية الصين الشعبية التي تنطوي على قدرات بشرية وطاقات اقتصادية هائلة ومعدلات نمو مثيرة، تزداد ميلا نحو حل نزاعاتها مع المناطق المتمردة عليها، مثل تايوان التي كانت ومازالت جزءا من الوطن الصيني عبر الأساليب الدبلوماسية والسياسية، مبدية مرونة بلغت حد القبول بنظامين اجتماعيين في اطار دولة واحدة، وتأمين اقصى الحريات والصلاحيات لهذه المناطق.

وفي شرقنا الاوسط تم اجتثاث بؤرة خطيرة للحروب، بالقضاء على الدكتاتورية الصدامية، التي شنت حرب ابادة على الشعب العراقي وحروبا عدوانية على الجارتين الجمهورية الاسلامية في ايران، ودولة الكويت الشقيقة، فكلفت حياة مئات الالـوف من القتلى ومثلهم من الجرحى والمعوقين، ومئات الالوف من الارامل والايتام، وبددت ثروات شرقنا بمئات الالوف من ملايين الدولارات، مخلفة وراءها خرابا ودمارا في العراق، نحتاج الى سنين عديدة وجهودا هائلة، وملايين من الدولارات لاعادة بنائه وتعميره وتجديده.

ويتجه النزاع العربي الاسرائيلي الى تدشين مرحلة جديدة تتميز باعتماد المشروع العربي للسلام الذي أجمعت عليه الدول العربية، وبمقتضاه اقر قيام دولتين مسالمتين متعايشتين، فلسطينية واسرائيلية، وتطبيع العلاقات العربية- الاسرائيلية باعتماد تطبيق قرارات الامم المتحدة، وسيادة الشرعية الدولية، تضمن عيش اسرائيل بسلام وامـان مع جيران مستعدين لاقامة العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية، لما فيه خير الطرفين.

وتأتي المفاوضات السورية- الاسرائيلية برعاية تركيا عبر حزب العدالة والتنمية، في هذا السياق لتعزز هذا النوع الايجابي وتبعث نفحة جديدة من التفاؤل والامل.

وتشهد افريقيا محاولات جادة لارساء اسس متينة من الوفاق والتعاون، ومثلها امريكا اللاتينية.

ان هذه اللوحة الايجابية، والمنجزات التي عكستها، لا تعني ان السلام المطلوب قد تحقق، وان النزاعات قد انتهت.

فالدول الاستعمارية التي احتلت البلدان الاسيوية والافريقية، حقبة من الزمن، خلفت وراءها مشاكل عديدة ونزاعات حدود، جراء عدم احترامها لحق الشعوب في

تقرير مصيرها، وتثبيت حدود دولية، قيل عنها، ان ممثل بريطانيا كان يرسم، مثلا، حدود الاقطار الخليجية العربية، بعصاه على الرمال.

ولا اريد، وأنا استعرض اللوحة المعقدة للصراع الدائر في مختلف القارات والبلدان، ان استهين بما تنطوي عليه النزاعات المتبقية في انحاء متفرقة من العالم، قد تهدد بحروب مدمرة لا تقتصر عواقبها على الاطراف المباشرة، بل يمكن ان تمتد الى دول عديدة بصورة غير مباشرة او بالوكالة، مثل النزاع العربي الاسرائيلي والنزاع في قبرص وكشمير.

وما يزيد الطين بلة ان موجة واسعة من الارهاب الأعمى، انطلقت من الشرق الاوسط وافريقيا، تهدد بالانتشار في العالم مما يهدد السلام والاستقرار في العديد من البلدان، ومن بينها وطننا العراق الذي حقق انتصارات ملحوظة على الارهاب الغازي القادم من الخارج وعلى المليشيات المحلية، ولكنه رغم ذلك ما يزال يناضل للخلاص من شرور هذه الآفة العالمية المدمرة.

ايها الرفاق الاعزاء

إن المشهد الراهن للعالم، بما يعكسه من انجازات وما ينطوي عليه من تناقضات وصراعات ونزاعات، يتطلب جهدا استثنائيا من اميتنا للعمل الجاد من اجل عالم يسوده السلام تتضافر فيه الجهود للقضاء على النزاعات والمشاكل العالقة.

ودعوني أكون صريحا معكم، لأقول لكم، انه من غير المقبول ولا من صالح مبادئنا النبيلة، ان تمر الاممية الاشتراكية (مرور الكرام) على القضايا والمهام الملحة التي تواجه عصرنا، كما يقول المثل العربي، بل ان دورا تاريخيا مجيدا وبالغ الاهمية ينتظرها ويقع على عاتقها.

وأستميحكم عذرا لأطرح بصراحة رفاقية، من منبرنا المشترك هذا آرائي ومقترحاتي حول هذا الدور المجيد الذي يمكن ان تنهض به الاشتراكية الدولية واحزابها:

> **القى الرئيس مام جلال كلمة باسم العراق والاتحاد الوطني الكردستاني**

أولا:

أ- المبادرة لصياغة وتقديم مشروع شامل يقوم على مبادئ حق تقرير المصير وحقوق الانسان، ويعتمد الحل السياسي السلمي للنزاعات ونبذ الارهـاب مع شجب استخدام العنف ضد المدنيين من قبل الافراد والمنظمات والحكومات، والتأكيد على ممارسة كل أشكال الكفاح السياسي والدبلوماسي والبرلماني والجماهيري والاعلامي والنقابي كسبيل لتحقيق الاهداف المشروعة للشعوب.

وهذا النهج الذي ينسجم مع شروط عصرنا، يتعارض مع اعتماد العمل المسلح او سياسة العدوان.

ب- تنظيم حملة تعبئة عالمية واسعة، بمختلف الأساليب، لشرح أبعاد المشروع العام المصوغ، ومضامينه وأساليب وادوات تطبيقه، وما يستند إليه من مبادئ وقرارات دولية، وماتعكسه من إرادة الشعوب في تقرير مصيرها، وماتؤشر له من مخاطر اندلاع النزاعات الاقليمية على أمن الشعوب وتقدمها.

ثانيا:إن مثل هذه الحملة تتطلب اعتماد كل وسائل الاتصال الجماهيري، ووسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وكذلك الندوات واللقاءات والاجتماعات .

ثالثا:تشكيل لجنة عليا من كبار قـادة الاممية الاشـتـراكـيـة، تتولى صيغة الـمـشـروع، والبرنامج الاعلامي والجماهيري للترويج له، ولتنظيم الفعاليات السياسية والدبلوماسية والاشراف المباشر عليها، على النطاقين الدولي والاقليمي، وللدعوة لعقد الاجتماعات والكونفرانسات المحلية والدولية الضرورية، لانجاح العمل

> مام جلال:يشرفني ان أكلف بالكلام عن العمل من اجل عالم يعيش بسلام

من اجل السلام ولأمن وحل مختلف النزاعات وإطفاء بؤر التوتر في العالم.

إن تنوع المهام وتشعباتها تطرح على اللجنة الاممية الاشتراكية ان تشكل لجانا ترتبط بها:

١- لجنة في الامم المتحدة من ممثلي الحكومات التي تقودها الاحزاب الاشتراكية او تشارك فيها، تتولى العمل الفعال والمتواصل داخل المنظمة الدولية (مجلس الامـن، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان) وسائر اللجان المنبثقة عنها لبيان مضامين مشروع اميتنا والدعوة للأخذ بها والعمل على ضوئها وصولا الى تدويلها في اطار مقررات الامم المتحدة ومجلس الامن، على ان تتولى اللجنة مراقبة النشاطات والخروقات والنزاعات التي ترتبط بميدان نشاطها، والعمل على إثارتها في منتديات الامم المتحدة .

٢- تشكيل لجان خاصة مشابهة لدى الاتحاد الاوروبي ومنظمة الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز والجامعة العربية، لتحقيق أهداف المشروع.

٣- تشكيل لجنة خاصة تعنى بمتابعة فعالة ومستمرة لحل النزاع العربي- الاسرائيلي تتبنى الحلول السياسية والدبلوماسية وتسعى لتحقيقها وفقا للقرارات الدولية، وتستهدف نبذ العنف واعتماد السلاح والارهاب من جميع الاطراف، والاستجابة للدور الاممي والعالمي لحل النزاع.

٤- وكذلك تفعيل اللجنة الخاصة بحقوق الشعب الكردي وتشكيل لجان خاصة تتولى معالجة قضايا قبرص وكوسوفو وافغانستان والعراق.

رابعا:

تكليف الاحزاب الاعضاء بالالتزام الجاد والفعال بالمشروع الاممي وتأييد نشاطات وفعاليات اللجان المختلفة، والاسهام الايجابي في كل ما يفضي الى حل النزاعات التي تخص بلدانها بالاعتماد على المشروع ومبادئه، بحيث تبرز هذه الاحزاب كممثلة حقيقية لمبادئ الاممية الاشتراكية وجوهر ومفردات مشروعها الاممي للسلم والامن.

خامسا:

الاسهام الفعال في المفاوضات والوساطات التي ترمي الى حل النزاعات الاقليمية.

سادسا:

التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية بالاستناد الى قرارات الشرعية الدولية ودعم الجهود الجماعية من اجل إنجاح مشروعنا الاممي.

سابعا:

العمل على تعبئة مختلف أوساط الرأي العام العالمي وفي سائر البلدان، وكسب القوى العاملة والشعوب والبرلمانات والنقابات والاحزاب ودعوتها لدعم المشروع والعمل على حل النزاعات الدولية وادانة مواقف القوى المعادية للمشروع ونهجه وتوجهاته.

ثامناً:

التعاون والتنسيق مع الاتحادات الوطنية والدولية، نقابات العمال ومنظات النساء والطلبة والشباب،

ومنظمات المجتمع المدني، ودعـاة حقوق الانسان وغيرهم، بهدف تحقيق اوسع تعبئة جماهيرية، تحت ارشاد اللجنة العليا للأممية الاشتراكية، من أجل انجاح مشروعنا لحل النزاعات الإقليمية واطفاء بؤر التوتر ونزع فتائل الحروب، واقامة سلم وطيد وأمن مستتب.

أيها الرفاق الاعزاء

انني لا أزعم ان هذه المقترحات لمشروع أممي، تشكل حلا سحريا لتحقيق السلام والأمن، لكنها يمكن ان تعتبر مدخلاً لعمل جاد مثابر لتنمية قوى حية من مصلحتها انجاز هذا التوجه الانساني النبيل.

إنني أنطلق فيما قدمت من أخطار وتوجهات، من التقدير الصحيح لقوى الأممية الاشتراكية وإمكاناتها الهائلة في مواقع مؤثرة في العالم من شأن استخدامها بشكل فعال ومتواصل، التقدم نحو تذليل الصعوابت وتفكيك العقد، مما سيفتح أمام البشرية التواقة، باب الامل ويفضي بها الى ارساء أسس ممكنة لحل النزاعات واطفاء نيرانها.

ان المرحلة التأريخية التي تجتازها الأممية الاشتراكية، التي تتميز بملامح ايجابية جديدة، تتطلب من احزابنا وقوانا العمل الجاد والمثابر وبصفوف متراصة للنهوض بدورنا التاريخي المجيد.

وشكرا جزيلا.

شكرا للمجموعة الكردية

وفـي هـذه الجلسة بعثت الاحـزاب الكردستانية المشاركة في المؤتمر, برسالة الى رئاسة وسكرتارية منظمة الاشتراكية الدولية SI يشكرون فيها «المجموعة الكردية «في المنظمة المذكورة لدعمها المستمر للقضية الكردية في المحافل الدولية ويطالبون فيها استمرار جهود هذه المجموعة.

وقد تاسست المجموعة الكردية في منظمة الاشتراكية الدولية عام ١٩٩٣.

> **مام جلال: تجلت معالم العولمة في تسارع تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية**

القضية الكردية قضية شرق أوسطية

وفي ختام أعماله يوم الأربعاء ٢٠٠٨/٧/٢ ، وافقت منظمة الاشتراكية الدولية في مؤتمرها الـ٢٣ على المقترح الذي تقدمت به الأحزاب الكردستانية للمؤتمر حول التعامل مع القضية الكردية كقضية شرق أوسطية، وإدراجها ضمن أعمال اللجنة التي شكلت للنظر في قضايا الشرق الأوسط، والدعوة لحلها بالطرق السلمية.

وجاء في المقترح:

تجدد الاشتراكية الدولية التزامها بالاستمرار على عملها في إيجاد حلول سلمية وديمقراطية للنزاعات الدولية ومن ضمنها القضية الكردية في الشرق الأوسط.

كما تناول البيان الختامي، العديد من المقترحات لحل المشاكل وإيقاف العنف ضد النساء والأطفال والعمل على إحلال السلام في العالم.

اشادات بالدور النضالي للرئيس مام جلال

هذا و في كلمته الختامية، أشاد سكرتير منظمة الإشتراكية الدولية (SI) لويس أيالا بالرئيس مام جلال ونضاله ضد الدكتاتورية، حيث أشار إلى أن الرئيس طالباني الذي هو نائب رئيس الإشتراكية الدولية قارع لسنوات عديدة الدكتاتورية وناضل من أجل الحرية والديمقراطية.

> **مام جلال: تم اجتثاث بؤرة خطيرة للحروب، بالقضاء على الدكتاتورية الصدامية**

مام جلال رئيساً فخرياً لمنظمة الاشتراكية الدولية

وبسبب دوره المؤثر في المنظمة وعلى مستوى الشرق الاوسط وتقديراً لنضاله من أجل الديمقراطية ثقله الكبير والفاعل في اقليم كوردستان والعراق والشرق الاوسط، قررت منظمة اشتراكية الدولية وخلال فعاليات مؤتمرها الـ٢٥ المنعقد في كولومبيا في ٢٠١٧/٣/٣ ،انتخاب الرئيس مام جلال رئيساً فخرياً للمنظمة.

ونشير هنا الى ان أعمال المؤتمر الـ٢٥ لمنظمة الاشتراكية الدولية انطلقت في كولومبيا بمشاركة وفد رفيع من الاتحاد الوطني الكوردستاني، حيث بدأ المؤتمر بكلمات رئيس الجمهورية الكولومبية ورئيس وسكرتير منظمة الاشتراكية الدولية ورئيس الحزب الليبرالي الكولومبي.

وضمن فعاليات اليوم الاول للمؤتمر، تم اجراء الاقتراع لمنصبي رئيس والامين العام لمنظمة الاشتراكية الدولية، حيث انتخب جورج باباندريو رئيساً للمنظمة دون منافس، كما تم اعادة انتخاب لويس آيالا لمنصب الامين العام لمنظمة الاشتراكية الدولية.

وفي اطار فعاليات اليوم الاول للمؤتمر ايضاً وبحضور وفود عن جميع الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم ورؤساء ومسؤولين كبار من أغلب دول العالم، تم انتخاب الرئيس مام جلال كرئيس فخري لمنظمة الاشتراكية الدولية بالاجماع، تقديراً لنضال الرئيس مام جلال من اجل الديمقراطية ودوره الكبير والفاعل في اقليم كوردستان والعراق والشرق الاوسط.

وبعثت وفود الدول المشاركة التهاني والتبريكات للرئيس مام جلال على انتخابه كرئيس فخري للمنظمة عن طريق وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني.

ذوثقل ومكانة كبيرة

وبذلك يمكن القول ان الرئيس مام جلال كان ذوثقل ومكانة كبيرة ليس على مستوى كردستان والعراق بل على مستوى العالم وكان يستخدم منصبه في منظمة الاشتراكية الدولية للدفاع عن حقوق الشعوب المضطهدة ودعم حركات التحرر والنضال من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

كما كان يعمل على تعزيز التعاون بين الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية لتبادل الخبرات والأفكار حول كيفية تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في بلدانهم.

ومن خلال مشاركته في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية لمنظمة الاشتراكية الدولية، كان الرئيس مام جلال يعرض القضايا والتحديات التي تواجه العراق، ويبحث عن الدعم الدولي لتعزيز الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة ويشدد على أهمية التضامن الدولي في مواجهة التحديات المشتركة مثل الفقر وعدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، ساهمت عضوية الرئيس مام جلال في منظمة الاشتراكية الدولية في رفعة القضية الكردية باعتبارها قضية شرق اوسطية اساسية وكذلك تعزيز مكانة العراق على الساحة الدولية، حيث كان يسعى لبناء علاقات قوية مع القادة السياسيين من مختلف أنحاء العالم، مما ساعد على جلب الدعم والتعاون الدولي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ستتحدث الوقائع والوثائق و التاريخ بشموخ عن دوره الوطني وفكره الديمقراطي الحر والمحب للانسانية والوئام والتعايش بين الامم والشعوب كافة .

*رئيس التحرير

إياد محسن ضمد:

فائق زيدان... حصانة المؤسسة القضائية وعلو كعبها

عزز قوتها ومركزيتها بين بقية السلطات

حتى يتمكن القاضي من أداء مهامه بتطبيق القانون وتحقيق العدالة، ولأجل أن تتوافر لديه الظروف النفسية والوظيفية والاجتماعية المناسبة لأداء تلك المهمة السامية، يجب أن لا يتعرض للتنكيل والتجريح والإساءة الشخصية والتي تصل في أحيان كثيرة إلى محاولة تشويه السمعة والمساس بها. وإزاء ذلك تقف التشريعات

> الحفاظ على استقلال القضاء مسؤولية مجتمعية ووطنية، والبعض يدفع باتجاه التشويه

القانونية في كافة الدول موقف الحزم والردع من خلال تجريم أي فعل يشكل إهانة للقضاة أو للمؤسسة القضائية وفرض العقوبات المناسبة لمن يقترف مثل تلك الأفعال.

ولم تجرم التشريعات فعل إهانة القضاء لاعتبارات شخصية تتعلق بالقضاة، بل لاعتبارات تتعلق بحماية نظام العدالة وتوفير فرص أمثل للأمن القانوني في المجتمع من خلال ضمان استقلال القضاء والمحافظة على هيبته ومكانته في المجتمع، لأن أي إساءة وأي تجريح يتعرض له القاضي أو مؤسسته يتسبب في اهتزاز ثقة المواطنين في المؤسسة القضائية، وبالتالي يعرض نظام العدالة ككل لتصدعات خطيرة تنعكس على النظام القانوني بصورة كلية، وهذا هو السبب الموجب الذي يدفع التشريعات القانونية لتجريم فعل إهانة القضاء والإساءة للمؤسسة القضائية.

أما إذا كان هناك رأي مخالف لقرار أو حكم صدر من محكمة معينة، فإن طرق الطعن القانونية متاحة وحق النقد من خلال التعليق على الأحكام القضائية متاح أيضا، بعيدا عن المساس بشخوص من أصدروا تلك القرارات من القضاة بالإساءة الشخصية.

أسوق هذه المقدمة كتمهيد للحديث عما يتعرض له القضاء العراقي من إساءات متكررة طالت المؤسسة القضائية والكثير من القضاة ولم يسلم منها حتى رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور فائق زيدان، تلك الإساءات التي صدرت وتصدر من بعض الشخصيات. وأدرك أن منطلق بعض تلك الإساءات كان شخصيا كون من صدرت منه الإساءة سبق وأن تضرر من بعض الأحكام القضائية. وبعض تلك الإساءات تنطلق من عدم فهم لدور المؤسسة القضائية والدور الوظيفي الذي يمارسه الرئيس فيها.

فالرجل ساهم بشكل فاعل وأساسي في دعم المؤسسة القضائية وعلو كعبها وتوفير الحصانة لقضاتها من خلال قوة ومركزية السلطة القضائية في الوقت الحاضر بين بقية السلطات، تلك السلطة التي وفر لها القانون انعتاقا واستقلالا دستوريا عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما جعل التجربة القضائية في العراق من أفضل التجارب القضائية في المنطقة التي ما زالت غالبية مؤسساتها القضائية تتبع السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل.

ورغم ذلك، ورغم أن الحفاظ على استقلال القضاء ليس مسؤولية القضاة فقط، بل هو مسؤولية مجتمعية ووطنية فإن البعض يدفع باتجاه التشويه بدل المساندة، ذلك التشويه الذي طال حتى المسيرة المهنية لرئيس مجلس القضاء الأعلى وسط عدم الدراية وعدم الإلمام بتلك المسيرة، كون الرجل لم يأت لإدارة المؤسسة من خارجها فهو قاض عمل في بغداد منذ عام ١٩٩٩.

وبعد تغير النظام تم اختياره سنة ٢٠٠٥ لرئاسة المحكمة الجنائية المركزية التي كانت لها الولاية على جميع المحافظات العراقية وتختص بمكافحة الإرهاب والفساد الإداري والجرائم المنظمة.

وفي عام ٢٠١٢ تم تعيينه عضوا في محكمة التمييز بعد ترشيحه من مجلس القضاء الأعلى مع ٢٣ قاضيا آخر،

> منذ تولي القاضي زيدان مهام الرئاسة زاد بناء المحاكم الجديدة وتأهيل القائم منها

وتم التصويت عليهم بالموافقة من قبل مجلس النواب.

وفي عام ٢٠١٤ تم ترشيحه من مجلس القضاء الأعلى لمنصب نائب رئيس محكمة التمييز، ووافق رئيس الجمهورية وصدر المرسوم الجمهوري بتعيينه في هذا المنصب الذي لا يحتاج دستوريا موافقة مجلس النواب.

وفي عام ٢٠١٦ تم ترشيحه من قبل مجلس القضاء الأعلى لمنصب رئيس محكمة التمييز ووافق مجلس النواب بالإجماع على ذلك.

وفي عام ٢٠١٧ صدر قانون مجلس القضاء الأعلى رقم ٤٥ الذي فصل بين المحكمة الدستورية ومجلس القضاء الأعلى، وكان لغاية صدور هذا القانون رئيس المحكمة الدستورية هو رئيس مجلس القضاء الأعلى، لكن القانون المذكور جاء بنص جديد أوجب من خلاله أن يكون رئيس محكمة التمييز هو رئيس مجلس القضاء الأعلى. وهذا القانون تم اقتراحه إلى مجلس النواب من قبل مجلس القضاء الأعلى نفسه، لأن هذا النظام كان معمولا به في القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٣ وتحديدا في المادة (٢٨) منه والتي اعتبرت رئيس محكمة التمييز رئيسا لمجلس القضاء. والقانون المذكور هو أول قانون للسلطة القضائية في العراق.

وإزاء هذه المسيرة المهنية فقد أقر رئيس مجلس القضاء الأعلى وفي أكثر من مناسبة أن هناك محاولات من بعض الجهات للتدخل في عمل القضاء وإملاء الإرادات من أجل تحقيق مكاسب ومنافع فئوية وحزبية من خلال قرارات المحاكم، إلا أن المؤسسة القضائية وقفت أمام تلك المحاولات والتدخلات من خلال المحافظة على استقلال القضاة، كذلك عززت الاستقلال الذاتي للقضاة من خلال منع نقلهم بناء على تدخلات السلطة التنفيذية أو التشريعية وتوفير الحماية الوظيفية للقاضي من تلك التدخلات.

ومنذ تولي القاضي فائق زيدان مهام رئاسة مجلس القضاء الأعلى، زاد التوجه لبناء المحاكم الجديدة وتأهيل القائم منها وإدخال النظام الإلكتروني في عمل المحاكم، إضافة إلى زيادة عدد القضاة وزيادة عدد القاضيات وتمكينهن من تأسيس رابطة النساء القاضيات وانضمامها إلى رابطة القاضيات الدولية. وفي خطوات مدروسة لانفتاح المؤسسة القضائية على المجتمع القضائي الإقليمي والدولي تم الانضمام إلى المنتدى الدولي الدائم للمحاكم التجارية والمشاركة الفعالة في اجتماعاته في نيوروك وسيدني والدوحة.

وخلال تولي القاضي زيدان رئاسته عقد مجلس القضاء الأعلى مذكرات تفاهم وأقام علاقات قضائية متميزة مع عدد من دول العالم وأولها المملكة المتحدة ثم فرنسا وقطر والأردن وإيران والمملكة العربية السعودية والكويت وتركيا والمغرب والإمارات ولبنان، وتعلقت تلك المذكرات ببناء التفاهمات بين محاكم العراق ومحاكم تلك الدول على مستوى استرداد الأموال والمتهمين والتعاون الدولي والإنابات والمساعدات القانونية والقضائية.

وقد اقتبس رئيس المجلس- من خلال زياراته

> أيا كانت عمليات التشويه فإنها لن تفت في عضد المؤسسة القضائية

المتكررة إلى النظام القضائي في المملكة المتحدة وحضوره مرتين متتاليتين احتفالية افتتاح السنة القضائية فيها عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨- فكرة تنظيم احتفالية سنوية للقضاء العراقي. وفعلا يحتفل القضاء العراقي سنويا بيوم القضاء العراقي، في احتفال مهيب يجمع القضاة من كل المحافظات العراقية يتم خلاله التأكيد على استقلال القضاء ومهنيته.

وكان من أهم ما نجح في إنجازه بعد توليه المنصب عام ٢٠١٧ هو الدفع باتجاه تشريع قانون ضم المعهد القضائي إلى مجلس القضاء بعد أن كان مرتبطا بوزارة العدل التابعة للسلطة التنفيذية والعمل على تطوير البناء الهيكلي والعلمي للمعهد القضائي العراقي كي يتمكن من أداء دوره في تدريس القضاة ورفد المؤسسة القضائية بهم.

ولم تكن المؤسسة القضائية بعيدة عن الجانب الإعلامي، حيث أصدر مجلس القضاء الأعلى صحيفة خاصة بالقضاء تغطي نشاطات وعمل المحاكم اليومي، كذلك تم إنشاء موقع إلكتروني متميز للقضاء يغطي هذه النشاطات.

وإزاء وقوف المؤسسة القضائية قوية ومتصدية للأزمات الإدارية والسياسية والمجتمعية التي مرت بها الدولة العراقية وهي بصدد أداء مهامها، يوجه البعض الإساءات من خلال اتهام القضاء بعلاقته مع القوى السياسية، رغم أن القضاء سلطة ضمن مجموعة سلطات ولا يمكن لها أن تنفصل كليا عن بقية السلطات، لاسيما وأن القوى السياسية هي التي تكوّن تلك السلطات من خلال الأحزاب التي تنضوي تحتها. كذلك لا يمكن للسلطة القضائية أن تعمل بمعزل عن بقية السلطات طالما كانت تلك العلاقات مؤسساتية ولا تؤثر في توجهات المحاكم واتجاه بوصلة قراراتها، وهذا ما أنتج خضوع القوى السياسية والمكونات الاجتماعية لقرارات المحاكم واحترامها للقرارات التي يصدرها القضاء على مستوى فض المنازعات وإدارتها.

والبعض لا يميز بين مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا، ويعتبر القرارات التي تصدرها المحكمة الاتحادية صادرة عن مجلس القضاء الأعلى، رغم أن المحكمة الاتحادية مستقلة عن مجلس القضاء الأعلى. وبين هذا وذاك، فإن بعض الشخصيات التي سبق وأن تولت مناصب عليا ومنعت من توليها مستقبلا بقرارات من المحكمة الاتحادية راحت تدفع بعض المواقع الإعلامية لكيل الاتهامات للمؤسسة ورئيسها وللقضاة.

وأيا كانت عمليات التشويه فإنها لن تفتّ في عضد المؤسسة القضائية التي تنشغل بأداء مهامها أكثر من انشغالها بالرد على هذه الإساءة أو تلك، وتأخذ على عاتقها مهمة إرساء سفينة هذا البلد إلى بر الأمان والمحافظة على الأمن الوطني والسلم الاجتماعي.

*المرصد عن مجلة«المجلة»اللندنية

فلاح المشعل:

العراق.. أزمة تلد أخرى

معيار نجاح وتقدم أي دولة يتشكل من خلال وجود نظام سياسي راسخ، يعمل وفق تخطيط منهجي لعمل المؤسسات وبرامجها في تحقيق مشاريع قصيرة المدى زمنياً إلى جانب أهداف طويلة المدى، وفق ضوابط التقدم والنمو المتراكم في إدامة الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصولاً إلى الرياضة وكرة القدم عندما تكون واجهة حضارية ومدخلاً لتعزيز الاقتصاد.

كل شيء في الدول المتقدمة يخضع للتخطيط، بدءاً من المشاريع الكبرى في بناء المحطات النووية والصعود للفضاء وانتهاءً بأصغر مشروع إنتاجي أو وحدة إدارية أو فنية، لا شيء عشوائياً أو بمحض الصدفة والارتجال والمزاج المتغير للمسؤول، كما يحدث في العديد من الدول العربية ومنها العراق.

نعاني جميعاً في العراق من أزمة عنوانها العريض شح الطاقة الكهربائية، خصوصاً في فصل الصيف، والمفارقة المحزنة أنها أزمة مستمرة منذ ٢١ سنة، أي عقدين من السنين، وأنفقت لها أكثر من تسعين مليار دولار امريكي، دون أن تتوفر للمواطن بلا عناء وصعوبات. الأزمة هنا ليست فنية وحسب، بل هي معطى لأزمة سياسية وإشكالية اقتصادية يطول الحديث فيها، لكنها تمثل أحد أوجه الارتجال السياسي وغياب التخطيط مع تغول الفساد في هذا القطاع.

> الكتابة عن الأزمات في العراق تمتد على جميع مستويات الحياة

الحديث عن أزمة الكهرباء نعني بها تعطل قطاع حيوي مهم في الحياة ترتبط به الصناعة والعديد من المهن ووسائل الاتصال وغيرها، وتلك صورة لأزمات أخرى مثل أزمة المياه في بلاد الرافدين، ونتركها لنذهب إلى أزمة البطالة، وتكدس أكثر من مليون خريج بلا وظيفة، وضياع مليارات الدولارات في إنفاق يفتقد الرشد والحس الوطني والأخلاقي تحت عناوين قوانين انتقالية اسمها تعويضات للسياسيين وعوائلهم وأبنائهم في مرتبات شهرية تماثل السرقات العلنية المخزية التي تغطيها بقوانين وقرارات عبثية وغير مدروسة؛ هدر بالمال يأكل جزءاً كبيراً من موازنة الدولة السنوية.

بالانتقال إلى المدار السياسي، فالأزمات تتشظى دون اكتراث من القائمين على العملية السياسية، بسبب عدم تطبيق الضابط القانوني والدستوري.

أزمة غياب رئيس مجلس النواب العراقي أكملت شهرها الثامن دون انتخاب رئيس جديد حيث يشترط القانون أن يُنْتَخَب رئيس جديد في أول جلسة برلمانية في حال فراغ منصب الرئيس لأي سبب كان. وبتعليل موجز لأزمة مجلس النواب، فإنها تعكس تنافس وصراع الأحزاب السّنية على هذا المنصب وعدم قدرتها على الاتفاق واختيار شخصية سياسية تحقق القبول لدى الفرقاء السّنة.

الأزمة في داخل الإطار التنسيقي وأحزابها، إذ يريد البعض انتخابات مبكرة وبقانون انتخابي يضمن لها البقاء في السلطة، وطرف آخر يريد إنهاء مشوار حكومة محمد شياع السوداني بعد أن حققت مقبولية في الشارع العراقي والتفاف عدد من نواب مجلس النواب حوله، الأمر الذي يهدد بكسب مقاعد برلمانية عديدة تتيح له البقاء في رئاسة الوزراء دورة ثانية، والأمة داخل فريق الأحزاب الشيعية أشبه بنار تحت رماد.

الكتابة عن الأزمات في العراق تستدعي مجلدات كبيرة، لأنها تمتد على جميع مستويات الحياة من التعليم إلى الصحة إلى النقل إلى التفاوت الصارخ في المستوى المعيشي وغياب العدالة في توزيع الثروة؛ أزمات بلا حلول جميعها تولدت من أزمة غياب التخطيط والشفافية واستبدالها بطموحات الأحزاب التي تتصدى للسلطة في كل أربع سنوات، وتلك أزمة سياسية وتنظيمية كبرى، لأنَّ الحكومات المتعاقبة لا تعمل وفق منهج تراكمي وبحسب البرنامج والخطط السنوية والخمسية، بل كل ٌ يعمل وفق اشتهاء ورغبة الحزب في الانتفاع على حساب المال العام ومصادر عيش الشعب، وهنا نعود إلى الأزمة الأم بوجود فساد يشكل منظومة حاكمة في المجالات جميعهن، بل هو الذي يُغيب التخطيط، ويقصي الكفاءات ويحقق إرادة الدولة العميقة التي تؤكد غياب التخطيط حتى تعمل وفق قوانينها التخريبية وتحطيم الدولة والمجتمع وإشغالهم في أزمات تلد أخرى.

د. شيلان فتحي شريف الهموندي:

تأطير الحوار الكردي - العربي و ديمومته

يعد الحوار من أسمى وسائل التواصل الحضاري بين مكونات المجتمعات المتحضرة، فهو يعزز التماسك الاجتماعي بين الثقافات المختلفة ويزيل العقبات والالتباس ويقرب الرؤى ووجهات النظر بين الأطراف المختلفة.

ولقد كان لي شرف المشاركة في ملتقى الحوار العربي الكردي المنعقد في بغداد في ٢٠٢٤/٦/٢٩ بإشراف و رعاية كريمة من لدن فخامة رئيس الجمهورية العراقية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد .

حيث قدم فيه العديد من الكلمات القيمة من ممثلي الدول والشخصيات المرموقة في العالم العربي، إضافة إلى تقديم العديد من البحوث والأوراق البحثية المثمرة في ثلاث محاور مختلفة كانت لي فرصة المشاركة في محور الشخصيات الكردية المؤثرة في الحضارة والثقافة العربية ببحث معنون بالمرأة في الفكر التنويري للعلماء الكرد ، قاسم امين والملا محمد جليزادة الكويي انموذجا.

ان الملتقى الذي عقد في بغداد هو الملتقى الثالث من نوعه بين المثقفين الكرد والعرب بعد ملتقى التأسيس في السليمانية والملتقى الثاني في بغداد العاصمة ، والذي تم فيه وضع اللبنات الأساسية لمركز الحوار العربي الكردي من أهداف ورؤى وفعاليات والتي اشتملت على دعم الإنتاج الثقافي والفكري والأدبي والبحثي و إبراز التراث العربي والكردي واستكشاف المواهب الإبداعية ودعمها، تدعيم اواصر العلاقات الثقافية والروابط المشتركة بين المثقفين ، تمكين المرأة وتفعيل دورها في المجتمع، العمل على نشر الثقافة الكردية في المجتمعات العربية وبالعكس وغيرها من الأهداف الجليلة .

و لفكرة التواصل والتحاور هذه جذور مباركة كانت من بواكير الحضور السياسي الكردي والثقافي في بغداد عاصمة العراق الحديث مطلع العشرينات من القرن الماضي عبر محاولات الرعيل الاول من النخبة الكردية في بغداد وكانت البداية بتدشين تجربة الصحافة الكردية الرائدة من بغداد سواء الصحافة الرسمية مثل صحيفة فهم الحقيقة(تێگەیشتنی ڕاستی) الشقيقة لصحيفة لغة

> مبادرة رئيس الجمهورية بتأسيس المركز حولت هذه الجهود إلى واقع ملموس

العرب. او الصحافة الاهلية مثل صحيفة (بانگی کوردستان – نداء كردستان) او عبر تأسيس انشطة و فعاليات ثقافية ذات مغزى وطني رحب مثل نشاطات نادي الارتقاء الكردي (یانەی سەرکەوتنی کوردان) وغيره.

وفي تلك الاجواء الواعدة من عمر الدولة العراقية الجديدة كتب المناضل الكبير إبراهيم احمد من ابرز رموز الحركة الكردية والحركة الثقافية في كردستان كتيبا بعنوان الكورد والعرب اكد فيه على اهمية التلاحم بين الأمتين العربية والكردية في نضال مشترك داعيا الى توثيق عرى صداقة متينة واخوة تعززها الاقرار بالحقوق المتساوية للمكونين العريقين.

وكان الرئيس الخالد مام جلال بصفته مناضلا ثوريا و زعيما كرديا تقدميا و أحد الآباء المؤسسين للعراق الديمقراطي الاتحادي يؤكد في خطاباته السياسية الثرية و مواقفه الوطنية الفعلية على ضرورة التحاور والعمل المشترك بين المثقفين العرب والكرد، و نادى باصرار بهذه الفكرة البناءة اثناء جولات الحوار العربي الكردي في القاهرة عام ١٩٩٨ و في مهرجانات استذكار الجواهري شاعر العرب الاكبر في السليمانية عام ٢٠٠٠ وفي بغداد بعد انعتاقها من نير الدكتاتورية والاستبداد عام ٢٠٠٣ .

و تمتينا وتواصلا لهذه المسيرة الغنية وتطويرا وإثراء لها فأن مبادرة فخامة رئيس الجمهورية بتأسيس مركز للحوار العربي الكردي تأتي كخطوة فعلية جادة تحول هذه الجهود والمبادرات الايجابية إلى واقع ملموس يعنى بعقد هذه الملتقيات بشكل دوري ودائم، هذه المبادرة التي يحسب لفخامته اثناء فترة رئاسته للجمهورية العراقية يستحق ان يثمن عاليا، إذا انها تؤطر الجهود المباركة و تهيىء الأرضية لمزيد من التفاهمات وتقارب الرؤى حول القضايا المصيرية الهامة للشعبين الكردي والعربي. وهي بمثابة بذرة طيبة يستلهم وينبت منها المزيد من سنابل المشاريع الثقافية الكبيرة على مستوى العراق بين جميع مكوناته كرديا وعربا وتركمانا وآشوريين .بل و بين الامم الكبيرة على مستوى المنطقة من العرب والترك والفرس والكرد ايضا. فالمبادرات الخلاقة الخيرة تستحق التثمين والتطوير بغية خدمة الشعوب الأصيلة في الشرق الاوسط حتى داخل الكيانات الحديثة ومد اواصر التواصل بينهم ، ونحن كأمة كردية نعد رافدا أصيلا من روافد حضارة منطقة الشرق الاوسط لما أسهمنا وأسهم علمائنا في تطوير وتقدم الحضارة الإسلامية والإنسانية .

ونتمنى من المؤسسات و الفعاليات السياسية الكردية منها و العربية وأيضا من المثقفين العراقيين من كافة الأطياف ، المشاركة الفاعلة في الملتقيات القادمة من اجل ان نجعل الحوار الثر و العميق خيارنا الأمثل والأول لحل الخلافات التي تطرأ على الساحة العراقية وأن نؤكد فعلا وليس قولا ان اختلاف الامة رحمة و لايفسد لود التعايش البناء قضية.

و اني أرى ان ما يعزز الشراكة الوطنية بمعناه الواسع ليس فقط التفاوض السياسي المؤقت أو التكتيكي بين الاطر السياسية المتصارعة على المصالح الآنية أو حتى على الاستحقاقات الدستورية والديمقراطية رغم أهميتها وأحقيتها لديمومة العملية السياسية ، بل نحن نحتاج الى التحاور البناء والعميق الذي له الاولوية الوطنية والحضارية وتسهم في ديمومة التواصل بل وتوفر قاعدة متينة لأي تفاوض سياسي مطلوب من اجل تعزيز العملية السياسية. وقبل حوار السياسة و مشتركات المصالح نحن بحاجة الى حوار الثقافة و الفكر وتنشيط المخيلة الابداعية. و المثقفون والاكاديميون من الكرد والعرب مدعون قبل غيرهم لهذه المهمة.

د.محمد نورالدين:

تركيا وسوريا.. أوهام في طريق المصالحة

*المركز الكردي للدراسات

سال حبر كثير منذ الخامس من أغسطس/آب ٢٠٢٢ حين أعلن وزير الخارجية التركي حينها مولود تشاووش أوغلو عن إمكانية بدء لقاءات بين مسؤولين أتراك وسوريين لتطبيع العلاقات بين البلدين.

بعدها، توالت التصريحات التركية باحتمال عقد

> أثمرت الوساطة الروسية عن اجتماع ثلاثي غير مسبوق في موسكو

لقاءات أعلى من المستوى الاستخباراتي. وكانت الأنباء تخرج من وقت لآخر بأن رئيس الاستخبارات التركية حينها هاكان فيدان يلتقي من وقت لآخر برئيس جهاز الأمن الوطني السوري علي مملوك.

مع اقتراب نهاية العام ٢٠٢٣، أثمرت الوساطة الروسية عن اجتماع ثلاثي غير مسبوق في موسكو في ٢٨ ديسمبر/كانون الأول، بين وزراء دفاع روسيا سيرغي شويغو، وتركيا خلوصي آكار، وسوريا علي محمود عباس.

كانت الآمال كبيرة قياساً إلى التوقعات. وجاء البيان الختامي ليعلن أن الاجتماع عقد في «أجواء بناءة» وان اجتماعاً آخر سيعقد مجدداً بين الوزراء الثلاثة.

لكن أمراً لافتاً حصل وهو أن إيران لم تشارك في اجتماع موسكو. وانعكس ذلك سلباً على الوساطة الروسية، إذ إن طهران اعترضت على استبعادها من الوساطة، وهو ما تم تداركه في الاجتماع الثاني الذي انعقد في ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠٢٣ بحضور وزير الدفاع الإيراني محمد رضا أشتياني.

لكن بقيت هذه الاجتماعات في إطارها العسكري. ومارست موسكو أقصى أنواع الضغوط على أنقرة ودمشق لنقل مستوى الاجتماعات إلى مستوى وزراء الخارجية وهو الأمر الذي تحقق في ١٠ مايو/أيار ٢٠٢٣. لكن لم يتحقق ما كانت تأمل منه موسكو، كما إيران، وهو الاتفاق على ترتيب لقاء على مستوى الرؤساء بين رجب طيب أردوغان وبشار الأسد.

وانصرف بعدها الأتـراك بالكامل إلى انتخاباتهم الرئاسية والنيابية في ١٤ و ٢٨ مايو/أيار.

فشلت محاولات لقاء أردوغان والأسد قبل الانتخابات التركية لسببين رئيسيين. الأول، أن أردوغان كان يريد من اللقاء مجرد صورة تخدمه في الانتخابات الرئاسية وتظهر أنه في صدد إراحة المجتمع التركي وحل مشكلاته ببدء المصالحة مع سوريا، خاصة أن مسألة اللاجئين السوريين في تركيا كانت تضغط اجتماعياً واقتصادياً على أردوغان وفريقه السياسي.

السبب الثاني هو أن الأسد رفض اللقاء مع أردوغان لمجرد اللقاء، وطالب بأن تعلن تركيا مسبقاً استعدادها الانسحاب من سوريا، ولو تدريجياً، وبناء على جدول زمني.

رفض أردوغـان الشرط السوري، ومن ثم فاز في الانتخابات. وكان ذلك بداية اختفاء الحديث عن محاولات الجمع بين أردوغـان والأسـد، بل بداية مرحلة طويلة مستمرة حتى الآن من غياب أي محاولة لعقد لقاءات من أي نوع سواء العسكري منه أو السياسي أو الوزاري.

فجأة وفي السابع من يونيو/ حزيران، نشرت صحيفة «آيدينلك» التابعة لحزب وطن – القومي – والمعادية بشدة لحزب العمال الكردستاني، خبراً عن حصول اجتماع في قاعدة حميميم الروسية في سوريا بين مسؤولين أمنيين أتراك وسوريين، وذكرت أن اجتماعاً قريباً سوف يعقد بين الوفدين في بغداد.

ويجر هذا إلى الحديث عن محاولات للوساطة العراقية بين أنقرة ودمشق تبعاً لما صرح به رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني.

كان تصريح السوداني مفاجئاً. لكن على ما يبدو أراد السوداني أن يراكم من رصيده الإقليمي بالتنطح لدور إقليمي، خاصةً بعدما اعتقد ان استقباله الرئيس التركي في ٢٢ أبريل/نيسان الماضي في بغداد يخوله أن يظهر

بمظهر زعيم إقليمي ويعمل على ملف المصالحة بين تركيا وسوريا.

أعاد ذلك طرح التساؤل التالي: إذا كانت روسيا، الأكثر قدرة وتأثير، لم تنجح في وساطتها فكيف للسوداني، الذي لا يملك شيئا من مثل هذه الأوراق سوى الرغبة في ذلك، أن ينجح في مبادرته؟

لم يؤكد اجتماع حميميم أو ينفيه أي طرف لا في تركيا ولا في سوريا. وانطلقت حملة إعلامية متفائلة بهذا الإجتماع المفترض. وفي حين لم يصدر أي بيان رسمي أو تعليقات عامة في تركيا على خبر لقاء حميميم، فاجأت صحيفة «الوطن» السورية الجميع بإعلانها في ٢٤ يونيو/حزيران أن لا صحة للأنباء عن اجتماع في حميميم، وأن سوريا متمسكة بشروطها للقاء مع الأتراك وهو إعلان أنقرة نيتها سحب جيشها من سوريا.

هذا في وقت كان الرئيس السوري يستقبل المبعوث الروسي ألكسندر لافرنتييف ويعلن أن سوريا تتعامل بشكل «إيجابي وبنّاء» مع المبادرات التي تسعى للمصالحة مع تركيا تحت شرط «احترام سيادة الدول واستقرارها ومحاربة كل أشكال التنظيمات الإرهابية». ويعني ذلك أن تعلن تركيا مسبقاً استعدادها الانسحاب من سوريا.

كان مثيراً ومفاجئاً بعض الشيء، كما أسلفنا، أن تظهر أنباء عن محاولات للمصالحة بين تركيا وسوريا بعد حوالي سنة من طي صفحة هذا الموضوع.

وفي حين كانت تلك الأنباء تصدر عن أطراف عربية، عراقية تحديداً، كان الجانب التركي، بمختلف مسؤوليه في هذه الفترة بالذات، يثبّت مواقفه السابقة من المصالحة مع دمشق.

وفي الرابع من مـارس/آذار الماضي، كان أردوغان نفسه يؤكد على أن تركيا «مصممة على إقامة حزام أمني داخل سوريا على امتداد الحدود وبعمق ٣٠-٤٠ كيلومتراً

> **إيران لم تشارك في اجتماع موسكو. وانعكس ذلك سلباً على الوساطة الروسية**

داخل الأراض السورية».

إلا أن الموقف الثاني الأكثر إثارة كان خطاب وزير الدفاع التركي ياشار غولر في الأول من يونيو/حزيران الجاري بعد انتهاء مناورات عسكرية تركية تحت اسم «أفس ٢٠٢٤» ويمكن اعتباره بمثابة خريطة طريق تعكس بصورة دقيقة وشاملة وجهة النظر التركية. وجاء في الخطاب حرفياً أن «حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي (السوري) يشكل تهديداً لتركيا. ولذا، قامت تركيا بعمليات عسكرية متتالية.

وبعد أن يكسر الجيش التركي هذا الإرهـاب يبدأ الحديث عن مواعيد لانسحاب الجيش التركي. ومع أن روسيا كانت تعبر عن قلقها من هذا الإرهاب لكنها كانت تدعم دمشق في مطالبها. وكنا نرسل مطالبنا إلى دمشق بطرق مختلفة ومن وقت لآخر».

وأضـاف غـولـر أنـه «حـتـى الآن، لم تتغير شـروط تركيا التي أعلنتها منذ العام ٢٠٢١ وهي:

١- اتفاق كل السوريين على دستور جديد يحمي حق كل الفئات السورية.

٢- وضع نظام انتخابي يمكن أن تشارك فيه كل فئات الشعب السوري.

٣- بعد إجراء هذه الانتخابات، تشكيل حكومة شرعية.

٤- إنهاء البنى الإرهابية على الحدود التركية –

> فشلت محاولات لقاء أردوغان والأسد قبل الانتخابات التركية لسببين رئيسيين

السورية والتي تستهدف وحدة الأراضي التركية.

٥- بعد إتمام كل هذا وضمان الأمن الكامل على الحدود، يمكن لنا أن ننظر في الانسحاب إذا كان ذلك ضرورياً».

من الواضح جداً من خطاب غولر أن مواقف تركيا ليست جديدة ولا تعود إلى بداية مسار المصالحة في العام ٢٠٢٢ بل إلى العام ٢٠٢١. ولذلك لم تبادر إلى أي خطوة تتعلق بتغيير إيجابي للوضع مع سوريا وداخل الأراضي السورية المحتلة.

وبعد كل هذا الضجيج عن مبادرة عراقية ولقاءات أمنية بين أنقرة ودمشق، أتى كلام وزير الخارجية التركي فيدان مؤكداً على «عدم التغيير» في المواقف التركية. وتنبع أهمية كلام فيدان، الذي جاء في حوار تلفزيوني مع محطة «خبر تورك» في ٢٤ يونيو/حزيران، أنه صدر مباشرة بعد عودته إلى أنقرة من زيارة إلى موسكو التقى خلالها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وقال فيدان: «بالنسبة لسوريا، إن الشيء الأهم الذي نجحنا فيه مع الروس هو عدم استمرار الحرب حتى الآن بين النظام والمعارضة. مسارات أستانا أعطت إمكانية مشاركة منصات أخرى. لو أن النظام السوري قام بتقييم حكيم لفترة الهدوء هذه، كان يجب إعادة ملايين اللاجئين الذين هربوا خارج البلاد ومنحهم فرصة بناء البلاد.

لقد شددنا في لقاءاتنا مع نظرائنا الروس على هذه النقطة. سوريا يجب أن تقوم بذلك من أجلها هي. نرى أهمية لعودة اللاجئين. ونرى أن سوريا التي يتوحد فيها النظام والمعارضة لاعب مهم في المعركة ضد إرهاب حزب العمال الكردستاني. عمليات إسرائيل في سوريا والمجموعات المختلفة من الميليشيات تجعل الوضع أكثر تعقيداً. سياستنا الديناميكية مهمة».

وعن وحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية، قال فيدان إنها «مشكلة» تتصل بدولتين هما الولايات المتحدة وبريطانيا، وبصورة أقل فرنسا. وقال: «نعكس دائماً لواشنطن قلقنا هذا كونه يتناقض مع موجبات التحالف بيننا والامريكيين».

ما يمكن الخروج به من مواقف أردوغان وغولر وفيدان أن تركيا تريد ما يلي قبل تحقيق المصالحة:

١- تنشيط المسار السياسي في سوريا بين السلطة والمعارضة. أي الاتفاق على دستور جديد وإجراء انتخابات نيابية وتشكيل حكومة جديدة شرعية.

٢- التعاون مع الجيش السوري ضد الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا. وهنا، يتبادر الى الذهن ما كان زعيم حزب الحركة القومية وشريك أردوغان في السلطة دولت باهتشلي صرح به في أواخر مايو/أيار الماضي من أنه يريد للحكومة التركية أن تتواصل مع دمشق من أجل القيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد وحدات حماية الشعب في شمال البلاد.

٣- بعد كل هذا، يمكن لتركيا أن «تنظر» في وضع جيشها في سوريا من دون الجزم في أنها ستنسحب حتماً من هناك.

إن «ثوابت» الموقف التركي تطرح بلا شك الكثير من التساؤلات، من قبيل:

١- إن المسار السياسي من حوار ووضع دستور جديد وإجراء انتخابات وتشكيل حكومة جديدة هو شأن داخلي

سوري ولا يمكن لأي دولة خارجية أن تملي مواقفها ورغباتها وإرادتها على السوريين حتى في ذروة التطاحن الداخلي.

٢- إن مثل هذه الشروط أقرب في ظل الظروف الراهنة إلى التعجيز من أي شيء آخر. وحتى لو افترضنا تم البدء بذلك الآن، فهذا يحتاج إلى سنوات.

٣- إن اشتراط إنهاء ما تسميه أنقرة «التهديد» الكردي في شمال سوريا أمر غير واقعي. فالمجموعات المسلحة هناك لم تهدد تركيا يوماً على الإطلاق. وكل عمليات الجيش التركي منذ ما يسمى «درع الفرات» عام ٢٠١٦ و«غصن الزيتون» في ٢٠١٨ و«نبع السلام» في ٢٠١٩ كانت «استباقية»، متذرعة باحتمالات افتراضية بل وهمية.

٤- كما أن افتراض أن يتعاون الجيش السوري مع جيش أجنبي ومحتل هو الجيش التركي لضرب مجموعات هي سورية في الأساس، أمر لا يفترض أن يرد في بال الحكومة السورية، علماً أن الحوار بين دمشق وحزب الاتحاد الديمقراطي لم ينقطع ولا يزال مستمراً وإن بشكل متقطع، على الرغم من كل الضغوط الخارجية المعرقلة.

٥- لا تبدو تركيا واقعة تحت ضغط أي طرف لكي تنسحب من سوريا أو أن تبدأ حتى مسار مصالحة ينتهي الى انسحابها. فروسيا، الأكثر قدرة على الضغط على تركيا، باتت مشغولة أكثر بأوكرانيا منذ سنتين ونيف. وهي الآن تحتاج إلى دعم تركيا لها أكثر من قبل. وإيران أيضاً أصبحت أكثر انشغالاً بالوضع في غزة، ولم يعد انسحاب القوات التركية من سوريا يشكل أولوية لها في ظل الوضع المتفجّر في المنطقة.

٦- إلى ذلك، فإن البدء بخطوات ثنائية بين أنقرة ودمشق ليس سيئاً، ولكنه يواجه تحديات وصعوبات مع تعدد اللاعبين المؤثرين في الساحة السورية ومع

> **أراد السوداني أن يراكم من رصيده الإقليمي بالتنطح لدور إقليمي**

ربط حل الملف السوري بملفات ساخنة ومتفجّرة أخرى في المنطقة مثل القضية الفلسطينية والوضع في جنوب لبنان والصراع بين الغرب وروسيا في أوكرانيا، فضلاً عن اتساع بؤر التوتر في المنطقة من القوقاز إلى العراق والبحر الأحمر والانتخابات الرئاسية الامريكية وممرات الطاقة والتجارة (وآخرها طريق الحرير الصيني وطريق التنمية في العراق والممر الهندي إلى إسرائيل فأوروبا). إن كل ما سبق يجعل الحديث عن بدء جدي بخطوات مصالحة بين أنقرة ودمشق في غير محله.

٧- ما لا يجب أن يغيب عن الذهن والرؤية والتحليل أن احد أهم الأسباب التي تتحكم في السلوك التركي في سوريا كما في العراق هو الخلفية التاريخية التي تدفع أنقرة لكي تحاول إحياء خطط استعادة حدود الميثاق الملي لعام ١٩٢٠ والذي ضمت خريطته الافتراضية حينها شمال سوريا وشمال العراق. وإذا كانت بعض الظروف بعد العام ٢٠١١ توفرت لتحقيق بعض أجزاء هذا «الحلم» في سوريا، لا سيما بعد العام ٢٠١٦، فإن تركيا لن تتوانى عن استمرار بذل كل المحاولات لاستكمال ما تبقى من احتلال أراض في سوريا، كما لتحويل كردستان العراق إلى منطقة احتلال فعلياً بعدما حولتها الى منطقة هيمنة وسيطرة. وكل ذلك وفقاً لحدود الميثاق الملّي وربما.. أبعد منه.

الجولة الثانية من الانتخابات الإيرانية.. أهميتها والقضايا الرئيسية

تقرير: المرصد/فريق الرصد والمتابعة

تفتح صناديق الاقتراع الإيرانية يوم الجمعة ٢٠٢٤/٧/٥ للدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية وعلى قائمتها مرشحان من طرفي المشهد السياسي الإيراني المتناقض، الأول هو النائب الإصلاحي مسعود بزشكيان (٦٩ عاما) الذي يدعو لاعتماد سياسات أقل تصلبا تجاه الغرب، والثاني هو المحافظ سعيد جليلي (٥٨ عاما)، المفاوض السابق بالملف النووي والمعروف بمواقفه المتشددة تجاه القوى الغربية.

ويحظى بزشكيان، وهو طبيب ونائب عن مدينة تبريز ووزير الصحة بين ٢٠٠١ و٢٠٠٥، بدعم الرئيس الإصلاحي السابق محمد خاتمي.

وعرف المرشح الإصلاحي بمواقف صنفت منتقدة للسلطات، خاصة خلال الحركة الاحتجاجية التي عمت إيران بعد وفاة الشابة مهسا أميني في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، إثر توقيفها من جانب شرطة الأخلاق في طهران بحجة عدم التزامها بارتداء لباس محتشم.

المنافس الآخر الذي ينتمي للمعسكر المحافظ، بزشكيان كان مفاوضا في الملف النووي بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٣، وعارض بشدة الاتفاق الذي أبرم نهاية المطاف مع القوى الكبرى بينها الولايات المتحدة، والذي فرض قيودا على نشاط البلاد النووي مقابل تخفيف العقوبات.

وجليلي هو واحد من الممثلَين للمرشد الأعلى لإيران علي خامنئي في المجلس الأعلى للأمن القومي، كما شغل منصب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي لمدة خمسة أعوام بداية من ٢٠٠٧، وهو المنصب الذي جعله تلقائيا كبير المفاوضين في الملف النووي.

وعمل جليلي لمدة أربع سنوات في مكتب خامنئي وخاض انتخابات الرئاسة في عام ٢٠١٣ لكنه لم يفز، ومجددا في ٢٠١٧ لكنه انسحب لدعم رئيسي.

انتخابات محاطة بملفات إقليمية ومحلية مصيرية

وخلال الدورة الأولى من الانتخابات، التي شهدت نسبة مشاركة بلغت نحو ٤٠٪ (الأدنى منذ ثورة عام ١٩٧٩)، نال بزشكيان ٤٢٫٤٪ من الأصوات مقابل ٣٨٫٦٪ لجليلي، بينما حل محافظ آخر هو محمد باقر قاليباف في المرتبة الثالثة.

وتلقى الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية الإيرانية اهتماما ومتابعة إقليميين ودوليين، كونها تأتي في وقت تمر فيه المنطقة بسلسلة من الأزمات الجيوسياسية، على رأسها الحرب في غزة والصراع على الملف النووي الإيراني مع الغرب.

كما أنها جاءت على عجل، لملئ منصب الرئاسة الذي شغر مع مقتل الرئيس إبراهيم رئيسي بحادث مروحية في ١٩ أيار/مايو.

إحياء الاتفاق النووي مقابل وعود «بنهضة» اقتصادية

خلال مناظرة متلفزة مساء الاثنين، تداول المرشحان سلسلة من المواضيع تراوحت بين الصعوبات الاقتصادية والعلاقات الدولية وانخفاض نسب المشاركة بالانتخابات وغيرها.

وقال بزشكيان إن «الناس غير راضين عنا» خاصة بسبب عدم تمثيل المرأة وكذلك الأقليات الدينية والعرقية، في السياسة. وأضاف «حين لا يشارك ٦٠٪ من السكان (في الانتخابات) فهذا يعني أن هناك مشكلة» مع الحكومة.

كما أعلن أن إحياء الاتفاق (النووي) المجمد منذ انسحاب واشنطن منه عام ٢٠١٨ بشكل آحادي، سيكون من أولويات حكومته.

أما جليلي فأعرب خلال المناظرة عن قلقه إزاء انخفاض المشاركة، دون إلقاء اللوم على السلطة.

وفي الاقتصاد، قال جليلي إن حكومته ستكون قادرة على تحقيق نمو بنسبة ٨٪، مقابل ٥٫٧٪ بين آذار/مارس ٢٠٢٣ وآذار/مارس ٢٠٢٤، وجدد موقفه المعارض لأي تقارب بين مع الدول الغربية.

وبعيدا عن نتيجة الانتخابات، تبقى مسؤولية الحكم الأولى في إيران من مهمة مرشد الثورة، فالرئيس مسؤول على رأس حكومته عن تطبيق الخطوط السياسية العريضة التي يضعها المرشد.

فضلا عن ذلك، من المستبعد أن تؤدي هذه الانتخابات إلى تحول كبير في السياسات الإيرانية، إلا أنها تكتسب أهمية خاصة كونها تنعكس على خيارات خليفة المرشد الإيراني، علي خامنئي (٨٥ عاما)، الذي يشغل المنصب منذ عام ١٩٨٩.

ابرز ما صرح به مرشحا انتخابات الرئاسة الايرانية جليلي وبزشكيان في المناظرة التلفزيونية

جرت يوم الثلاثاء المناظرة التلفزيونية الثانية والاخيرة بين مرشحي الانتخابات الرئاسية الايرانية في جولتها الثانية، مسعود بزشكيان وسعيد جليلي، والتي تمحورت حول القضايا الاقتصادية.

*سعيد جليلي:

وفي هذه المناظرة التلفزيونية التي تم بثها عبر القناة الاولى في التلفزيون الايراني مساء الثلاثاء واستغرقت اكثر من ساعتين ونصف، أكد المرشح الرئاسي سعيد جليلي على ضرورة تعزيز التعاملات مع دول العالم استمرارا لسياسة الحكومة الثالثة (حكومة ئيسي).

وشدد على ضرورة التصدي للحظر والعمل على افشاله ، وقال: فيما يتعلق بالاتفاق النووي ليس من الصواب ان ننفذ نحن التزاماتنا فيما لا ينفذ الطرف الاخر التزاماته ويطلب منا في الوقت ذاته تقديم المزيد من التنازلات.

وقال: في موضوع خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) ومجموعة العمل المالي الدولية (فاتف) نحن الذين نطالبهم بحقوقنا. وفي مجال البدائل، يجب أن نكون فاعلين، لأنه إذا لم يعط الطرف الآخر نقاطاً، فيجب أن نتصرف بحيث تصبح أي عقوبات غير فعالة. لذلك، اعترف الامريكيون في فترة حكومة السيد رئيسي بالفشل الذريع للعقوبات وازدياد مبيعات البلاد من النفط.

وحول التضخم الاقتصادي قال جليلي: يجب دراسة مشكلة التضخم من جذورها وإيجاد حل لها.

وقال المرشح للانتخابات الرئاسية: إذا حدث خلل في الموازنة ولم يتم توجيه الاموال سيحدث التضخم، ويتم حل مشكلة عدم التطابق عن طريق زيادة الموارد وتقليل النفقات.

وأضاف: إذا تم هدر موارد الشعب، فيجب على الحكومة أن توقف ذلك، وينبغي أن تكون هناك شفافية مالية في رؤوس الأموال الكبيرة.

واكد بانه سيتابع برنامج الرئيس الشهيد في مجال توفير السكن وتنفيذ الخطة المرسومة من قبل الحكومة الثالثة عشرة المتمثلة ببناء مليون وحدة سكنية سنويا وكذلك العمل على توفير مليون فرصة عمل سنويا في البلاد من اجل مكافحة البطالة.

*بزشكيان

من جانبه اعتبر المرشح مسعود بزشكيان، الشهيد الفريق قاسم سليماني ، فخرا وطنيا وشوكة في عيون الاعداء. وقال: أنا أعتبره فخراً وطنياً وشوكة في عين الاعداء، فهو نموذج يمكن أن يقتدي به شبابنا ويسيرون على طريقه. نستطيع برؤيته أن نحل الكثير من مشاكل البلاد.

واضاف: الشهيد سليماني كان في الخارج بطلاً ضد الظلم وفي الداخل صديقاً ومعينا للمظلومين، سواء كانوا متدينين أو غير متدينين، رحمه الله وعز ذكراه.

واضاف: لقد قلنا منذ البداية أننا ننفذ السياسات العامة لقائد الثورة ولا يمكن عدم تطبيق ما هو قانون.

وفيما يتعلق بالاتفاق النووي أوضح بزشكيان: ان قانون مجلس الشورى الاسلامي نص على ان تنفذ الاطراف الغربية جميع التزاماتها أولا ومن ثم نعود نحن إلى الاتفاق النووي، لتصحيح هذه المسألة، يجب أن نتعاون مع البرلمان لايجاد حل لهذا الامر.

وتابع قائلا: لا ينبغي لنا أن ندخل في المفاوضات بخيار واحد فقط، لان ذلك قد يؤدي إلى الفشل، والسياسة الناجحة هي أن تكون لديك عدة خيارات في متناول اليد.

واضاف: لكي تزدهر بلادنا علينا تعزيز علاقاتنا أولا مع دول المنطقة ومن ثم مع العالم.

اكد ضرورة تحرير سعر العملة الاجنبية لتوحيد سعره بين السوق والمدعوم من الدولة وقال: علينا توفير العملة الصعبة للسلع الأساسية والدواء والغذاء فيما تقوم السوق الحرة بتنظيم نفسها ولا داعي لتدخل الحكومة. ما يجب أن نتدخل فيه ولا نترك الناس يواجهون مشاكل هو دعم الدواء والسلع الاساسية.

بزشكيان: سأعمل بطريقة تقضي على الفقر وتجعل الشباب ان لايغبطوا على الخارج

الى ذلك قال مرشح الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الايرانية، مسعود بزشكيان: سأتابع مشاكل العمال والمتقاعدين والموظفين وسنعمل بطريقة تقضي على الفقر والتمييز والفساد في البلاد.ووسط حشد من أهالي محافظة كرمانشاه، قال المرشح للفترة الرابعة عشرة للانتخابات الرئاسية مسعود بزشكيان: «أنتم أيها الناس فخر إيران، لقد جئنا لخدمة الشعب الإيراني».

وأضاف المرشح الرئاسي: «سأسعى إلى تحقيق حقوق كل الشعب الإيراني فردا فردا، وسنعمل بطريقة تقضي على الفقر والتمييز والفساد في البلاد، ويشارك كل الناس في إدارة البلاد، وليس فئة معينة»، مؤكدا: «سنعمل بطريقة تجعل الشباب ان لايغبطوا على الخارج بعد».

وأكد المرشح للفترة الرابعة عشرة للانتخابات الرئاسية: «سأستعين بأفضل الخبراء والمتخصصين بغض النظر

عن العرق والدين»، داعيا الجميع الى المشاركة في الانتخابات وجلب الآخرين الى صناديق الاقتراع.

جليلي: مستقبل مشرف ينتظر الايرانيين

أكد المرشح في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الايرانية، سعيد جليلي ان حكومته ستحارب الفساد بقوة.وأشار سعيد جليلي، المرشح للفترة الرابعة عشرة للانتخابات الرئاسية، بين اهالي محافظة كرمانشاه إلى بعض حالات الحرمان في هذه المحافظة، وقال: «للأسف في هذه المحافظة خلال ٨ سنوات وفي ظل حكومة الرئيس روحاني، لم يتم القيام بأي عمل خاص لتطوير وإزالة الحرمان، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة».

وقال مرشح الفترة الرابعة عشرة للانتخابات الرئاسية في سرده لبعض المفاسد في الجهاز المصرفي والإداري للبلاد: هذا الفساد لا يسمح لشبابنا بالأمل؛ سنتعامل مع هذا الفساد بقوة، وعلينا أن نسير بقوة في الاتجاه الذي لن يظل فيه شبابنا عاطلين عن العمل».

وقال إن الخيار الأعظم للشعب الإيراني هو الثورة الإسلامية، وتابع: «اليوم يعترف الأعداء بأن إيران لم تتمتع قط بمثل هذه السلطة ويجب توسيع هذه السلطة».

وذكر جليلي أن على الشباب أن يأخذوا راية السلطة ويرفعوا راية تنمية البلاد، وتابع: «اليوم نحن في المراتب الأولى في العديد من المجالات وبجهود شبابنا الأعزاء إن شاء الله سنصل الى المرتبة الأولى».

وبين أن مستقبلا مشرفا ينتظر الإيرانيين، وقال: «العدو يدرك هذا الموضوع ويحاول منع تحقيقه ومنع هذه الحركة بكل أنواع المؤامرات».

واعتبر جليلي أن الشهداء والمقاتلين هم درس للجميع، وقال: «علينا اليوم أن نسعى لأشياء عظيمة ونحن في منعطف تاريخي وسنسعى إلى تحقيق قفزة إيران برفقة كل الإيرانيين الأعزاء».

لماذا هذه الانتخابات مهمة؟

تُشكل الانتخابات الإيرانية فرصة للحكومة لإظهار قدرتها على التعامل مع وفاة الرئيس غير المتوقعة، دون الوقوع في حالة من الفوضى وسط الاحتجاجات الداخلية والتوترات مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وفقا لـ«نيويورك تايمز».

لكن إذا تم انتخاب جليلي، فمن المرجح أن تعلن الحكومة انتصارا لنهجها السيسي المدفوع بالإيديولوجيات المتشددة، حسب الصحيفة.

وفي حين أن المرشد الأعلى يمتلك السلطة النهائية في البلاد وهو المسؤول عن السياسة الخارجية، فإن الرئيس يضع السياسة الداخلية ويمكنه التأثير على القضايا الاجتماعية مثل قانون الحجاب الإلزامي للنساء في البلاد.

وبعد ٦ سنوات من انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، لا يزال دور الرئيس الجديد في إدارة البرنامج النووي غير واضح، وفق «نيويورك تايمز»، وهي القضية التي أصبحت أكثر إلحاحا بالنسبة للغرب مع تصاعد التوترات بين إسرائيل وإيران.

ما هي القضايا الرئيسية؟

يأتي الاقتصاد المتعثر والعقوبات وحقوق المرأة من بين القضايا الرئيسية في هذه الانتخابات، حيث فقد العديد من الإيرانيين الثقة في الحكومة التي يعتقدون أنها غير قادرة على إحداث التغيير، وفق الصحيفة.

وحسب «نيويورك تايمز»، أدت العقوبات إلى إضعاف اقتصاد البلاد المتعثر بالفعل، إذ زاد الإحباط العام حيث يشعر البعض بوجود فجوة بين القادة الذين يبشرون بالتقشف بينما تنفق أسرهم بسخاء في الخارج.

وأضرت إعادة فرض العقوبات الامريكية في عام ٢٠١٨ بصادرات النفط الإيرانية، مما أدى إلى تراجع إيرادات الحكومة واضطرارها لاتخاذ خطوات لا تحظى بشعبية مثل زيادة الضرائب وإدارة عجز كبير في الميزانية في سياسات أبقت التضخم السنوي بالقرب من ٤٠ بالمئة، وفقا لوكالة رويترز.

ويبلغ معدل البطالة في إيران نحو ٧٫٦ بالمئة، وفقا للبنك الدولي، مقارنة بنحو ٩٫٦ بالمئة عندما تم انتخاب رئيسي.

فيما واصلت القوة الشرائية للإيرانيين الانكماش، حيث انخفضت قيمة الريال الإيراني في التداول الحر أكثر من النصف، وفقا لموقع تتبع العملة الإيرانية «بونباست»، ويسجل الآن ٦٠٠ ألف ريال إيراني مقابل الدولار الامريكي.

متى ستعلن نتائج جولة الإعادة؟

أعلنت وزارة الداخلية عن جولة إعادة للانتخابات في اليوم التالي لنهاية التصويت في الجولة الأولى، ومن المرجح أن يعلن المسؤولون النتائج الأولية على الأقل بحلول السبت.

الرابع من يوليو.. يوم استقلال الولايات المتحدة

*تقرير : المرصد/فريق الرصد والمتابعة

يحتفل الشعب الامريكي بعيد الاستقلال في الرابع من شهر تموز/ يوليو كل عام، فما هي قصة الرابع من يوليو؟ وكيف استقلت الولايات المتحدة الامريكية عن بريطانيا؟

في بداية الأمر، كانت «مستعمرات» امريكا، والتي يبلغ عددها ١٣ مستعمرة، مجبرة على دفع الضرائب لملك إنكلترا جورج الثالث على الرغم من عدم وجود تمثيل لها بالبرلمان البريطاني.

وبازدياد المظاهرات وحالات العنف اعتراضا على دفع الامريكيين للضرائب دون تمثيل بالبرلمان، قام جورج الثالث بإرسال قوات من الجيش لإخماد هذه التظاهرة والتي كانت في طريقها لأن تصبح تمردا على الاحتلال البريطاني.

وفي عام ١٧٧٦، اجتمع كونغرس المستعمرات الامريكية بمدينة فيلادلفيا واتفق على تكوين لجنة تقوم بكتابة مستند بهدف قطع العلاقات مع

بريطانيا العظمى.

وقد احتوت هذه اللجنة على توماس جيفرسون وبينجامين فرانكلين وغيرهم من السياسيين الامريكيين.

وقام توماس جيفرسون بكتابة المستند المعروف بـ»إعلان الاستقلال»، وقام الكونغرس بالموافقة عليه وتفعيله كقانون في العام نفسه.

وكانت من أهم مواد إعلان الاستقلال أن جميع الأشخاص خُلقوا متساوين، وأنهم يمتلكون حقوقا بديهية لا يمكن التصرف فيها، من بينها «الحق في الحياة، والحرية، والسعي وراء السعادة».

وفي اليوم التالي من إعـلان هذا المستند، تم توزيعه على جميع المستعمرات وأصبح رمزا لاستقلال الولايات المتحدة الامريكية وإعلانا عن عصر جديد من تاريخها.

وفي الرابع من تموز/ يوليو عام ١٧٧٧، أعلن الكونغرس من فيلادلفيا القانون رسميا، وتم استخدام الألعاب النارية للاحتفال به.

وقد انتقلت هذه العادة إلى مدن امريكا في كل مكان، إذ احتفل المواطنون بإعلان الاستقلال عن طريق الألعاب النارية، وعروض الجيش، والتنزه في الحدائق، والمسابقات.

وفي عام ١٨٧٠، قام الكونغرس الامريكي بإعلان يوم الاستقلال عطلة رسمية.

وإلـى يومنا هـذا، يحتفل الشعب الامريكي بيوم الاستقلال في الرابع من تموز يوليو كل عام بالمسيرات الاحتفالية وعروض الألعاب النارية.

١٠ معلومات

١- وقع الانفصال القانوني للمستعمرات الثلاثة عشر عن بريطانيا العظمى في ٢ يوليو ١٧٧٦، عندما أعطى الكونغرس القاري الثاني موافقته على قرار

يحتفل الشعب الامريكي بعيد الاستقلال في الرابع من شهر تموز/ يوليو كل عام

الاستقلال الذي كان قد أُقترح في شهر يوليو من قبل ريتشارد هنري لي من ولاية فرجينيا، مُعلنًا أن الولايات المتحدة مُستقلة عن بريطانيا العظمى.

٢- بعد التصويت لصالح الاستقلال، حول الكونغرس اهتمامه إلى إعلان الاستقلال، الذي كان عبارة عن بيان يوضح هذا القرار، وقد أُعد من قبل لجنة مكونة من خمسة أشخاص، من ضمنهم توماس جيفرسون ككاتبها الأساسي. وقد قام الكونغرس بمناقشة ومراجعة الإعلان، حتى وافق أخيرًا عليه في ٤ يوليو.

٣- وفي اليوم التالي، كتب جون آدامـز إلى زوجته أبيجيل: «إن ثاني يوم من شهر يوليو لعام ١٧٧٦ م سوف يكون أكثر يومٍ مذكور في التاريخ الأمريكي. وإنني أعتقد أن الأجيال القادمة سوف تحتفل به كمهرجانٍ سنويٍ عظيم، وإنه يجب إحياءُ ذِكراهُ كيوم الحرية بأفعال جليلة تدل على الإخلاص لله العظيم، وكذلك يجب أن يُحتفل به بموكبٍ كبيرٍ وعروضٍ وألعاب ورياضات وبنادق وأجراس وألعابٍ نارية وأيضًا بأنوارِ زينةٍ تبدأ من أحد أطراف القارة إلى الآخر، من الآن وإلى الأبد».

٤- كان تنبؤ آدامـز متأخرًا بيومين، فاحتفل الأمريكيون بالاستقلال في ٤ من شهر يوليو، وهو التاريخ المبين على «إعلان الاستقلال»، بدلاً من أن يكون الثاني من يوليو، تاريخ قرار الاستقلال الذي

تمت الموافقة عليه في جلسة مغلقة للكونغرس.

٥- فى الرابع من يوليو ١٧٧٦ أقر الكونغرس الوثيقة الرسمية النهائية، بالرغم من أنهم صوتوا لإعلان الاستقلال قبل يومين، ولاحقا، كتب كل من توماس جيفرسون وجون آدامز وبنجامين فرانكلين أنهم جميعا وقعوا عليه في ذلك اليوم، غير أن معظم المؤرخين استنتجوا بأن الإعلان تم توقيعهُ بقرابة الشهر من اعتماده، وليس يوم ٤ يوليو كما يُعتقد، والغريب أن جون آدامز وتوماس جيفرسون، الموقعين الوحيدين لـ «إعلان الاستقلال» عملوا كرؤساء للولايات المتحدة، وكذلك توفوا في اليوم نفسه في الرابع من يوليو من عام ١٨٢٦، الذي كان الذكرى الخمسين للإعلان.

٦- وبالرغم من كونهما من غير الموقعين لـ«إعلان الاستقلال»، لكن توفى جيمس مونرو، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الخامس، في ٤ يوليو ١٨٣١، كما ولد كالفين كوليدج، الرئيس الـ ٣٠ في ٤ يوليو ١٨٧٢، وحتى اليوم هو الرئيس الوحيد الذي ولد في عيد الاستقلال.

٧- كان يتم الاحتفال بالإعلان بعشاء رسمي لـ«الكونغرس القاري»، وتبادل الانخاب، والمسيرات، و١٣ تحية بالبنادق، وخطب صلاة، والموسيقى وظهور القوات وكذلك الألعاب النارية، وزُينت السفن باعلامٍ حمراء وبيضاء وزرقاء.

٨- في ١٧٧٨، ميَزَ جورج واشنطن الرابع من يوليو بمضاعفة حصة جنوده، وعبر المحيط الأطلسي، عقد جون آدامز وبنجامين فرانكلين مأدبة عشاء لزملائهم الأمريكيين في باريس، وفي ١٧٧٩، صادف ٤ يوليو يوم أحد. فاحتفل بالعطلة يوم الاثنين ٥ يوليو.

٩- وفي ١٧٨١ أصبحت محكمة ماساتشوستس العامة أول هيئة تشريعية للدولة تعترف بالرابع من يوليو كاحتفال للدولة، وفي عام ١٧٨٣، المورافيين في سايلم، نورث كارولينا، أقاموا حفلاً في ٤ يوليو بموسيقى صعبة ومعقدة جمعها يوهان فريدريش بيتر. وكان هذا العمل بعنوان «مزمور الفرح».

١٠- في ١٧٩١ سُجل أول استخدام لمصطلح عيد الاستقلال، وفي عام ١٨٢٠ أُقيم أول احتفال للرابع من يوليو في ايستبورت، وكان الأكبر في الدولة، وفي ١٨٧٠، جعل الكونغرس الأمريكي يوم الاستقلال عطلة غير مدفوعة للموظفين الفدراليين، وفي عام ١٩٣٨، غير الكونغرس يوم الاستقلال لعطلة مدفوعة الأجر للموظفين الفيدراليين.

وثيقة إعلان استقلال امريكا عام ١٧٧٦

أهم وثيقة في تاريخ الولايات المتحدة، توصف بأنها تاريخ ميلاد بلاد العم سام، حيث أُعلن بها رسميا الاستقلال عن المستعمر البريطاني، وعرض مجموعة من الحقوق تركز على المساواة والحرية لجميع الناس.

التاريخ

بعد تمرد مجموعة من المستعمرات كانت

خاضعة لـبريطانيا (نشأت على طول الساحل الشرقي للمحيط الأطلسي لما يسمى حاليا الولايات المتحدة) بسبب عدم تمثيلها داخـل البرلمان البريطاني، وزيادة الضرائب عليها؛ خاضت حربا ضد بريطانيا في ما يعرف بالحرب الثورية الامريكية عام ١٧٧٥ وتمكنت تلك المستعمرات من الانتصار، ثم تبنت تلك المجموعة إعلان الاستقلال عن التاج البريطاني في الرابع من يوليو/تموز ١٧٧٦.

ورغـم أن إعـلان استقلال الولايات المتحدة يحمل تاريخ ٤ يوليو/تموز ١٧٧٦، فقد تم التوقيع على الوثيقة من قبل ٥٦ مندوبا يمثلون تلك المستعمرات يوم ٢ أغسطس/آب ١٧٧٦.

وفي ١٧ سبتمبر/أيلول ١٧٨٧، اعتمدت اتفاقية فيلادلفيا الدستور الامريكي، وصودق عليه عام ١٧٨٨، مما جعل تلك الولايات جزءا من جمهورية واحدة لها حكومة مركزية قوية. وتلك الولايات هي: نيو هامبشر، وماساشوستس، ورود آيلند، وكونيكتيكت، ونيويورك، ونيوجيرسي، وبنسلفانيا، وديـلاور، وماريلاند، وفيرجينيا، ونورث كارولينا، وساوث كارولينا، وجورجيا.

صـودق أيضا على وثيقة الحقوق عام ١٧٩١، وتضمنت عشرة تعديلات دستورية، لتضمن العديد من الحقوق المدنية الأساسية والحريات.

الوثيقة

وثيقة استقلال الولايات المتحدة قصيرة جدا تتكون من سبع مواد، وقد صمم الدستور لتشكيل حكومة اتحادية لها سلطة محدودة، ولحماية حقوق الولايات. وعبرت الوثيقة ببلاغة عن الأسباب التي دفعت المستعمرات إلى إعلان استقلالها عن بريطانيا، وحملت الحكومة البريطانية مسؤولية

> **كانت مستعمرات امريكا مجبرة على دفع الضرائب لملك إنكلترا جورج الثال**

مفاسد كبيرة، وأوضحت أن لكل الناس حقوقا معينة، بما فيها حقهم في أن يغيروا أو يطيحوا بأية حكومة تسلبهم حقوقهم.

أُعدت وثيقة استقلال الولايات المتحدة من قبل لجنة مكونة من خمسة أشخاص، من ضمنهم توماس جيفرسون الذي كان كاتبها الرئيسي، وقام الكونغرس الامريكي بمناقشة الإعلان ومراجعته، ثم الموافقة عليه في الرابع من يوليو/تموز ١٧٧٦.

وتركز المواد من الأولى إلى الثالثة على السلطة والصلاحية الممنوحة للفروع الثلاثة للحكومة الاتحادية، وهي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

وتحدد المادة الرابعة العلاقة بين الولايات العديدة، وتركز المادة الخامسة على التوجيهات الخاصة لتعديل الدستور، والمادة السادسة توضح أن الدستور يشكل القانون الأعلى في البلاد، والمادة السابعة تقدم شرحا لعملية المصادقة على الدستور.

ومـن جهة أخـرى، عـدّل الدستور ٢٧ مرة، من ضمنها تعديل وثيقة الحقوق، وقد تناولت التعديلات الإضافية قضايا متعددة، شملت تجريم العبودية، وتمكين النساء من حق الاقتراع، وضمان حماية حقوق التصويت.

وجرى أحدث تعديل عام ١٩٩٢، ونص على أن

أي قانون يغير من تعويض أعضاء الكونغرس لا يصبح نافذ المفعول إلا بعد إجراء انتخابات جديدة في الكونغرس.

مبادئ أساسية

تضمنت وثيقة استقلال الولايات المتحدة العديد من التجديدات والمبادئ، منها: إعلان أن كل الناس خلقوا على قدم المساواة، وأن لديهم حقوقا حباهم بها الخالق لا يجوز التصرف فيها، منها «حق الحياة والحرية والسعي وراء السعادة»، و»أن الناس لديهم الحق في اختيار حكوماتهم»، وأنه «تأمينا لهذه الحقوق فقد أنشئت الحكومات مستمدة سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين».

أهمية الوثيقة

عكس الإعلان أفكار العديد من مفكري تلك المرحلة وفلاسفتها حول مبادئ الحرية والعدالة السياسية والاجتماعية، من بينهم الكاتب الإنجليزي المولد توماس بين، وجون لوك، إضافة إلى ما كان يدعو إليه مؤيدو حركة الاستقلال.

وتميزت الوثيقة ببلاغة لغوية أثارت إعجاب الامريكيين، وحفزت المواطنين الأوروبيين لدفع حكوماتهم نحو مزيد من الديمقراطية، كما استفادت منها الشعوب الحديثة التواقة إلى الاستقلال والديمقراطية.

يعتبر يوم الرابع من يوليو/تموز من كل عام عيدا وطنيا ومناسبة خاصة للشعب الامريكي، وهو عطلة رسمية في البلاد.

وتعرض السلطات الامريكية الوثيقة الأصلية للإعلان في دار السجلات القومية في العاصمة واشنطن، مع وثيقة دستور الولايات المتحدة، ووثيقة الحقوق.

أبرز الانعطافات في تاريخ أمريكا

* ١٥٦٥ تأسيس أول مستوطنة أوروبية دائمة في أمريكا الشمالية
* في القرنين الـ ١٧ والـ ١٨، احضار مئات الآلاف من الأفارقة ونقلهم إلى أمريكا للعمل في مزارع القطن والتبغ
* ١٧٧٥ اندلاع الثورة الأمريكية تحت قيادة جورج واشنطن ضد الحكم البريطاني
* ١٧٧٦ إعلان الاستقلال، وهو وثيقة تبناها الكونغرس لتعلن أن المستعمرات الأمريكية الثلاثة عشرة المتحاربة مع بريطانيا أصبحت ولايات مستقلة، وأنها لم تعد جزءاً من الإمبراطورية البريطانية
* ١٧٨٧ الآباء المؤسسون يصوغون دستور الولايات المتحدة الذي دخل حيّز التنفيذ في عام ١٧٨٨
* القرن الـ ١٩، تمّ سحق مقاومة سكان أمريكا الشمالية الأصليين، بينما تدفق سيل المهاجرين

الأوروبيين مستوى هائلاً توجه كثير منهم غرباً

**من ١٨٦١ إلى ١٨٦٥، الحرب الأهلية الأمريكية، القوات الاتحادية تدحر قوات الولايات الجنوبية الانفصالية الداعية للعبودية، وتحريم العبودية أساساً بموجب التعديل الـ ١٣ للدستور الأمريكي

**١٩٢٠ التصديق على التعديل التاسع عشر الذي يمنح المرأة الحق في التصويت

**من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣، أكثر من ١٣ مليون أمريكي يفقدون مصادر رزقهم عقب انهيار بورصة وول ستريت في نيويورك في عام ١٩٢٩، مما أدى إلى «الكساد العظيم»

**١٩٤١ اليابان تشن هجوماً مباغتاً على الأسطول الأمريكي في بيل هاربر في جزر هاواي، مما أدى إلى دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية

**١٩٥٤ الفصل العنصري في المدارس يصبح منافياً للدستور، وبدء حركة عصيان مدني تهدف إلى منح الحقوق المدنية للأمريكيين من أصول أفريقية

**٢٠٠١ هجمات أيلول/سبتمبر على نيويورك وواشنطن، تدفع بالولايات المتحدة إلى شن «حرب ضد الإرهاب» وإلى غزو أفغانستان والعراق

**٢٠٠٨ انتخاب باراك أوباما، أول رئيس من أصول أفريقية في تاريخ الولايات المتحدة

التاريخ العسكري للولايات المتحدة

تعود القوات المسلحة للولايات المتحدة إلى عام ١٧٧٥، عندما احتاجت أمريكا إلى قوة دفاع لحماية المستعمرات الـ ١٣ الأصلية من الغزو البريطاني.

> **وثيقة إعلان استقلال امريكا عام 1776 أهم وثيقة في تاريخها**

فروع الجيش الأمريكي

جيش الولايات المتحدة هو أقدم وأكبر الفروع الخمسة (أُنْشِئَ في ١٤ يونيو ١٧٧٥). والجنود مسؤولون عن القيام بعمليات عسكرية برية.

وتعمل بحرية الولايات المتحدة أساسا من المياه (البحار والمحيطات) وتوفر الحماية في المياه وفي الجو على حد سواء.

القوات الجوية الأمريكية في العصر الحديث هي أصغر الفروع الخمسة (أنشئت في ١٨ تشرين الاول ١٩٤٧). قبل أن يتم إنشاء القوات الجوية في العصر الحديث، كانت ذراعا تابعا للجيش الأمريكي، ويرجع تاريخها إلى عام ١٩٠٧. الطيارون مسؤولون عن تنفيذ العمليات العسكرية الجوية.

قوات مشاة البحرية الأمريكية هي أصغر الفروع الأربعة التابعة لوزارة الدفاع. تقدم قوات المارينز الدعم البري والبحري إلى الجيش والبحرية والقوات الجوية، وفي أوقات الحرب، خفر السواحل.

وخفر السواحل في الولايات المتحدة هو الفرع الوحيد الذي يقع تحت إدارة الأمن الداخلي. خفر السواحل متعدد الوظائف، مع العديد من المهام في وقت السلم. وتشمل مهام خفر السواحل: البحث والإنقاذ البحريين، وإنفاذ القانون البحري، وحماية البيئة البحرية، والموانئ، والممرات المائية، والأمن الساحلي.

توقعات ستراتفور:

الاتجاهات المحتملة للتفاعلات العالمية خلال الربع الثالث من العام

*مؤسسة ستراتفور للبحوث الاستخباراتية

لا تزال التفاعلات العالمية محكومة بتصاعد الأزمات واستمرار الصراعات خلال العام الجاري، فلا تزال هناك حروب قائمة عصية على التسوية، وخاصة في أوكرانيا وقطاع غزة، ناهيك عن مواصلة التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، وتظل هناك عدد من البؤر المرشحة للتصعيد، وخاصة في تايوان ومنطقة الهندوباسيفيك؛ وذلك في ظل استمرار التنافس بين الولايات المتحدة والصين على النفوذ هناك، وكذلك استياء دول المنطقة من سياسات بكين،

علاوة على انتظار التحولات السياسية المحتملة في السياسات الأوروبية وكذلك الأمريكية في ظل مكاسب اليمين المتطرف في انتخابات البرلمان الأوروبي، وكذلك التوقعات بعودة ترامب مجدداً إلى البيت الأبيض.

وفي هذا الصدد، تأتي أهمية تقرير «التوقعات الجيوسياسية للربع الثالث من عام ٢٠٢٤»، المنشور من جانب مؤسسة ستراتفور، في يونيو ٢٠٢٤، الذي يشير إلى أن الربع الثالث من العام سيشهد المزيد من التوترات الجيوسياسية المتصاعدة بين أكبر الاقتصادات في العالم؛ حيث تفرض الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تعريفات أعلى على التقنيات الصينية الرئيسية، وأبرزها السيارات الكهربائية، في مقابل تبني بكين سياسات انتقامية في القطاعات الحساسة سياسياً، مثل المركبات والمنتجات الزراعية.

الاتجاهات العالمية

يشير التقرير إلى عدد من الاتجاهات العامة والرئيسية للتفاعلات العالمية المتوقعة، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

١- استهداف الغرب دور الصين في صناعة الطاقة النظيفة:

يتوقع خلال الربع الثالث من العام، أن تفرض الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي قيوداً على قطاع التكنولوجيا الخضراء وبعض المنتجات المهمة مثل السيارات الكهربائية الصينية؛ وذلك بهدف حماية الإنتاج المحلي والحد من دور بكين في سلاسل توريد التكنولوجيا، ولتبدأ واشنطن في تطبيق التعريفات الجمركية على السيارات الكهربائية والبطاريات وأشباه الموصلات الصينية والعديد من السلع الاستراتيجية الأخرى في الأول من أغسطس، غير أن الإجراءات الغربية سيكون من شأنها دفع الصين نحو اتخاذ إجراءات انتقامية، وقد ألمحت بكين بالفعل إلى أنها قد تفرض تعريفات جمركية على المركبات والمنتجات الزراعية المستوردة من أوروبا.

٢- توسيع روسيا حربها الهجينة في أوروبا رداً على العقوبات:

مع تحقيق روسيا مكاسب في أوكرانيا وتوسيعها حملتها الحربية الهجينة في أوروبا، سيضع ذلك المزيد من الضغوط على الحكومات الغربية للإسراع بتقديم المزيد من الدعم العسكري والمالي لكييف، وبما يشمل الأسلحة الأكثر تطوراً والمزيد من المساعدات المالية، توازياً مع فرض المزيد من العقوبات على روسيا (وربما حتى الصين)؛ حيث تدرج الولايات المتحدة المزيد من الكيانات الروسية على قائمة عقوباتها، مع تنفيذ عقوبات ثانوية موسعة على موسكو تستهدف المؤسسات المالية الأجنبية. ورداً على ذلك، من المرجح أن تزيد روسيا عملياتها داخل الدول الغربية، بما في ذلك الهجمات السيبرانية وحتى التخريب المحتمل الذي يستهدف البنية التحتية الحيوية والمباني الحكومية والمدنيين، في محاولة لدفع القوى الغربية للتراجع عن دعمها لأوكرانيا وإرسال الأسلحة الأكثر تقدماً إلى كييف.

٣- استمرار تهديدات الحوثيين لحركة الشحن التجاري:

بالرغم من انخفاض هجمات الحوثيين على السفن بعد تسجيل أعلى مستوياتها في فبراير ومارس، فإن التهديدات لا تزال مرتفعة، مع ترجيح شن الحوثيين هجمات مكررة تستهدف السفن البعيدة في المحيط الهندي. ومع استمرار هجماتهم على الشحن التجاري في البحر الأحمر والمحيط الهندي، سيؤدي ذلك إلى تحويل السفن إلى طرق أطول؛ ما يؤدي إلى تفاقم أزمة سلاسل التوريد المستمرة، وخاصة مع تزايد الطلب على الشحن قبل موسم العطلات المزدحم،

الذي عادة ما يشهد تزايداً لعمليات الشحن من آسيا إلى أوروبا والأمريكتين خلال الربع الثالث من العام، ومن أجل ضمان وصول المنتجات إلى رفوف المتاجر بحلول الربع الرابع.

٤- تأثير أسعار الفائدة الأمريكية على الاقتصادات النامية:

نتيجة للتضخم الذي لم ينخفض كما كان متوقعاً، تتراجع احتمالات خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في الربع الثالث من العام؛ حيث إن بيانات التضخم الأمريكية الأعلى من المتوقع خلال الربع الثاني تجعل من المرجح أن يبدأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة في الربع الرابع بدلاً من الربع الثالث؛ ما يؤدي إلى تشديد الظروف المالية العالمية، وخاصة بالنسبة إلى الاقتصادات النامية والناشئة.

حيث يساعد ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية على إبقاء الدولار قوياً وأسعار الفائدة الدولية مرتفعة، وهو ما ينعكس على استمرار ظروف التمويل الصعبة، خاصة بالنسبة إلى الاقتصادات النامية الضعيفة اقتصادياً والمتعثرة مالياً، وبسبب تقليل تدفقات رأس المال الخاص؛ ما يترك لهذه الاقتصادات مساحة أقل لخفض أسعار الفائدة لدعم النمو الاقتصادي.

الشرق الاوسط،المنطقة المأزومة

يستعرض التقرير بعض الملامح الرئيسية لتفاعلات الشرق الأوسط خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٤؛ وذلك على النحو التالي:

١- استبعاد تأثير الانتخابات الرئاسية الإيرانية في استراتيجية طهران الإقليمية:

لا يتوقع أن تغير الانتخابات الرئاسية الإيرانية استراتيجية طهران الإقليمية المتمثلة في دعم الوكلاء ضد إسرائيل، ومن ثم يرجح التقرير عدم حدوث أي تغيرات تقريباً في استراتيجية الأمن القومي لإيران في الربع الثالث من العام، وإطالة أمد عدم استعداد طهران للتفاوض مع الولايات المتحدة بسبب العقوبات. وأيضاً ستواصل طهران دعمها لوكلائها مثل الحوثيين في اليمن، و«حزب الله» اللبناني، وقوات «الحشد الشعبي» العراقية، لتبقى التوترات الإقليمية مرتفعة.

٢- تركيز الرئيس الإيراني الجديد على الملف الاقتصادي:

من المقرر أن يركز الرئيس الإيراني الجديد – الذي يرث اقتصاداً يعاني من ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قياسي ومتكرر في قيمة العملة في الأعوام الأخيرة – على السياسات الاقتصادية المحلية، ومع ذلك من غير المرجح أن يدعم أي من المرشحين المحافظين أي تحرير اقتصادي حقيقي. ويعني هذا، بجانب العقوبات الأجنبية الشديدة، أن الرئيس الإيراني المقبل لن يحل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، وهذا يعني أن الاحتجاجات ذات الدوافع الاقتصادية ستظل قائمة خلال هذا الربع وما بعده.

٣- اتجاه الحرب الإسرائيلية نحو لبنان وإنشاء مناطق عازلة في غزة:

يتوقع أن تتحول الحرب التي تشنها إسرائيل شمالاً إلى لبنان، مع التصعيد القائم مع «حزب الله»، مع تغير الضرورات الاستراتيجية لإسرائيل في قطاع غزة، والتركيز على تكثيف الغارات اعتماداً على عدد أقل من القوات وتنفيذ معارك أصغر حجماً، في الوقت الذي تحاول فيه إسرائيل تهيئة الظروف لوقف إطلاق النار المحتمل، الذي لن يشهد انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من القطاع في ظل احتفاظ الجيش الإسرائيلي بمناطق عازلة في غزة.

ومع تحرير ألوية القتال الأمامية في غزة، فإن إسرائيل سوف تحول اهتمامها نحو هدفها الرئيسي الثاني، وهو إنشاء منطقة عازلة في جنوب لبنان، وهنا ستزيد إسرائيل طوال هذا الربع ضغوطها العسكرية على «حزب الله»، بما يصل إلى عمليات توغل برية محدودة، في محاولة لإجبار الحزب على الانسحاب من منطقة الحدود، لكن سيقاوم «حزب الله» ذلك، وسيرد بتصعيد ضد أهداف عسكرية ومدنية إسرائيلية، في سيناريو قد يؤدي إلى تصاعد التوترات، وخاصة إذا ضرب أي من الجانبين هدفاً سياسياً حساساً. وفي سياق هذه الحملة، سيكون لدى إيران الحافز لتوجيه حلفائها في سوريا والعراق واليمن لزيادة هجماتهم على أهداف إسرائيلية وأمريكية، وفي سيناريو أقل احتمالاً، قد يشنون ضربة مباشرة أخرى على إسرائيل.

٤- احتمال تبني الحزب الحاكم في تركيا سياسات قومية وشعبوية:

بهدف تعزيز سلطته وكسب حلفاء قوميين جدد، وخاصة بعد الأداء الضعيف في الانتخابات البلدية التي أجريت في ٣١ مارس، يعتزم حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا تبني المزيد من السياسات القومية والشعبوية في محاولة لاستعادة مستوى الدعم الهائل الذي كان يحظى به. ونتيجة لذلك، ستحاول الحكومة التركية تمرير ما يسمى قانون «التأثير الأجنبي» الذي يحظى بشعبية كبيرة بين القوميين، ولكن من المرجح أن يُستخدم ضد المعارضين ويزيد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المنظمات الممولة من الخارج، ووسائل الإعلام والشركات.

وسيحدث هذا على خلفية مفاوضات جديدة لإجراء إصلاحات دستورية لصالح حزب «العدالة والتنمية»، بما في ذلك الإصلاح القضائي، لكن من غير المرجح أن تصل جهود إلى عتبة هذا التغيير خلال هذا الربع؛ وذلك لافتقار أحزاب المعارضة إلى الحافز لتقديم تنازلات بعد تحقيقها نتائج قوية في الانتخابات البلدية.

٦- مواصلة أنقرة عملياتها العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في العراق:

لمزيد من جذب القوميين اليمينيين، من المرجح أن يقوم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتوسيع العمليات العسكرية التركية ضد «حزب العمال الكردستاني» في شمال العراق. وقد تزايدت بالفعل الغارات الجوية ضد الجماعة. وبدون تعاون عراقي قوي، من المرجح أن تقوم أنقرة بزيادة الضربات الجوية على طول الحدود التركية العراقية، وخاصة في حال وقوع هجوم كبير لـ«حزب العمال الكردستاني» على تركيا رداً على هذه العمليات.

السياسة الأوروبية

من المرجح أن يهيمن على مشهد السياسة الأوروبية عدد من الملامح الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

١- استمرار فرض القيود على السيارات الكهربائية الصينية:

ستعني العملية الانتقالية في بروكسل، وكذلك العطلة الصيفية للبرلمان الأوروبي، أن النشاط التشريعي للاتحاد الأوروبي سيكون محدوداً للغاية خلال هذا الربع. ومع ذلك، ستفرض المفوضية الأوروبية رسوماً مؤقتة على السيارات الكهربائية الصينية (وهي الرسوم التي من المرجح أن تؤدي إلى انتقام صيني)، وتصدر مبادئ توجيهية للدول الأعضاء لإجراء مراجعة لسلاسل التوريد والاستثمارات الخارجية في قطاعات التكنولوجيا الاستراتيجية، وتقدم للدول الأعضاء

خيارات لفرض رسوم جمركية مؤقتة على السيارات الكهربائية الصينية، مع العمل لزيادة الاقتراض المشترك لتمويل مشاريع الدفاع المشتركة في الاتحاد الأوروبي، وبدء المفاوضات مع الدول الأعضاء لصياغة خطط لخفض الديون الوطنية بموجب ميثاق الاستقرار والنمو الجديد.

٣- إمكانية مواجهة فرنسا اضطرابات سياسية:

تشهد فرنسا إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في الفترة من ٣٠ يونيو إلى ٧ يوليو، بعد إعلان الرئيس إيمانويل ماكرون حل البرلمان عقب هزيمة ثقيلة في انتخابات البرلمان الأوروبي، ومن المرجح أن يؤدي التصويت إلى برلمان معلق آخر يكافح من أجل تمرير التشريعات، وفي ظل وجود رئيس ورئيس وزراء من حزبين مختلفين؛ وذلك إذا ما نجح «حزب التجمع الوطني» اليميني المتطرف في تشكيل أغلبية؛ ما يؤدي إلى شلل سياسي طويل الأمد، وهو ما يؤدي بدوره إلى حالة أكبر من عدم اليقين المحيط بالسياسة المالية الفرنسية وعدم استقرار الأسواق المالية في الدولة، في حين تتعرض باريس لضغوط متزايدة لتنفيذ تدابير التكيف المالي اللازمة لخفض العجز الهائل في ميزانية البلاد.

٤- احتمالية تزايد التوترات السياسية في ألمانيا:

وفي ألمانيا، سيؤدي تراجع شعبية الأعضاء الثلاثة في الحكومة الائتلافية إلى زيادة التوترات فيما بينهم، بالرغم من أن انهيار الحكومة وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة يظل أمراً غير مرجح، مع التوقعات بتصاعد الخلاف الحكومي حول أولويات الإنفاق، مع قيام الائتلاف بوضع اللمسات الأخيرة على مقترح الميزانية الفيدرالية لعام ٢٠٢٥، وسط توقعات إيرادات ضريبية أضعف من المتوقع، والإحجام عن زيادة الضرائب، وفي ظل حدود الاقتراض الدستورية. وأيضاً قد تتزايد التوترات مع سعي شركاء الائتلاف إلى تشديد مواقفهم بشأن القضايا الحساسة، مثل الدفاع والمناخ والإنفاق المالي قبل انتخابات الولايات في شرق ألمانيا في سبتمبر (حيث من المتوقع أن يؤدي «حزب البديل اليميني» المتطرف لألمانيا أداءً قوياً) وقبل الانتخابات الفيدرالية في العام المقبل.

٥- تزايد فرص تولي حكومة عمالية جديدة السلطة في بريطانيا:

مع الاحتمالات القوية لفوز «حزب العمال» في الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٤ يوليو؛ ما يسمح بتعيين كير ستارمر رئيساً للوزراء، فإنه يتوقع عمل الحزب على حضور أكبر للدولة في الاقتصاد، وزيادة الإنفاق على السياسات الاجتماعية والخدمات العامة، ووضع أجندة أكثر طموحاً لانتقال الطاقة. ولكن الحكومة الجديدة ستواجه قيوداً مالية واقتصادية، وهذا يعني أن الزيادات في الإنفاق ستكون محدودة إلى أن يتسارع النمو وتنخفض تكاليف الاقتراض، مع تركيز الحكومة الجديدة خلال هذا الربع على سياسات مؤثرة ولكن منخفضة التكلفة مثل تعزيز حقوق العمال، وإصلاح نظام التخطيط، وزيادة الإيرادات الضريبية من خلال تدابير مثل مكافحة التهرب الضريبي وإنهاء الإعفاءات الضريبية للمدارس الخاصة، وإلغاء خطط المحافظين لترحيل اللاجئين إلى رواندا.

هذا ولا يتوقع أن تشهد السياسة الخارجية تغييرات كبيرة. وبينما سيسعى «حزب العمال» إلى علاقات أوثق ومواءمة تنظيمية مع الاتحاد الأوروبي، فإن التراجع عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لن يكون على الأجندة. وفيما يتعلق بغزة – وهي قضية مثيرة للخلاف داخل «حزب العمال» – فمن المرجح أن يحافظ ستارمر على نهج حذر

تجاه تلك القضية خلال هذا الربع، ساعياً إلى مواءمة موقفه مع مواقف حلفائه الغربيين، رغم الدعوات داخل حزبه لاتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه إسرائيل.

تحولات أوراسيا

تفترض ستراتفور أن منطقة أوراسيا ستظل تواجه تحديات رئيسية؛ وذلك على النحو التالي:

١- مواصلة الضغوط العسكرية الروسية على أوكرانيا:

يتوقع أن يشهد الربع الثالث من العام اشتداداً للقتال في أوكرانيا، مع استمرار روسيا في التقدم على نطاق صغير في مواقع متعددة، حيث تستمر قواتها في إعطاء الأولوية لكسب الأرض في منطقة دونباس، وكذلك في منطقة خاركيف. ويمكن لروسيا أيضاً أن تفتح جبهات جديدة في منطقتي سومي وتشرنيهيف في أوكرانيا من أجل الانتشار واستنزاف الموارد الأوكرانية بسرعة أكبر للضغط على الحكومة الأوكرانية والحكومات الغربية للدخول في المفاوضات، ومع ذلك فإن مثل هذه التوغلات غير مرجحة إلى حد ما؛ لأنها ليست ضرورية تماماً لروسيا لمواصلة مكاسبها على الأرض وإضعاف القوات الأوكرانية.

٢- استمرار تحركات أوكرانيا وروسيا لتعبئة المزيد من المجندين:

رغم ترجيح تمتع القوات الروسية بالزخم خلال الجزء الأول من هذا الربع، فإن القوة البشرية الأوكرانية ستشهد دعماً نتيجة لقانون التعبئة وتسليم الأسلحة الذي صُرح به في الربع الثاني من العام، وسيساعد ذلك في استقرار الوضع الاستراتيجي العام لأوكرانيا قرب نهاية الربع الثالث؛ ما يدفع روسيا في نهاية المطاف إلى زيادة المكافآت والأجور الشهرية للجنود المتطوعين؛ ما يزيد التضخم ونقص العمالة في الدولة، ويجبر موسكو على النظر في المزيد من التعبئة بعد هذا الربع.

٣- مساعي أوكرانيا وروسيا للحصول على الدعم الخارجي:

سوف يستمر الدعم المالي والعسكري الغربي لأوكرانيا خلال هذا الربع، مع ترجيح أن تسفر قمة الناتو التي ستُعقَد في واشنطن من ٩ إلى ١١ يوليو، عن اتفاق يقضي بأن تُقدِّم دول الحلف ما لا يقل عن ٤٠ مليار يورو من الدعم العسكري سنوياً لكييف، رغم أن هذا لن يزيد بشكل كبير من قدرتها على مواصلة خوض الحرب أو نفوذها التفاوضي تجاه موسكو، وخاصةً أن التقدم في عضوية أوكرانيا في الحلف ومشترياتها من الأسلحة على المدى الطويل، سوف يظل أمراً غامضاً، بالرغم من التعهدات السياسية بشأن هذه المواضيع.

وفي المقابل، قد تصبح بعض مبادرات الدعم الغربي نشطة خلال هذا الربع، مثل مهمات التدريب الغربية الموسعة في أوكرانيا، ودعم الضربات الأوكرانية داخل روسيا بأسلحة غربية دقيقة، وربما حتى التسليم الأول لطائرات «F-١٦»، لكن مثل هذه المبادرات لن تُغيِّر بشكل جذري آفاق ساحة المعركة في أوكرانيا في الأشهر المقبلة.

وفي الوقت نفسه، ستتلقى روسيا الدعم الاقتصادي من شركائها الرئيسيين، وفي مقدمتهم الصين التي ستستمر في توفير المدخلات الرئيسية للاقتصاد المدني لروسيا وصناعتها العسكرية. وفي المنتدى الاقتصادي الشرقي لروسيا المقرر انعقاده من ٣ إلى ٦ سبتمبر في فلاديفوستوك، ستحث روسيا بكين على تعزيز التعاون في مجال الطاقة والاستثمار في القطب الشمالي، وحث البنوك الصينية على زيادة وجودها في روسيا، وعلى دعم خط أنابيب سيبيريا ٢.

ومع ذلك، فمن غير المرجح إحراز تقدم في هذه القضايا إلا بشروط بكين، وسيكون الدعم العسكري الصيني لروسيا بالأساس في شكل سلع ذات استخدام مزدوج.

٤- استخدام أذربيجان التهديد بالتصعيد وسيلة ضغطٍ على أرمينيا:

بناءً على الاستراتيجية التي تبنَّتها في الأعوام الأخيرة، المتمثلة في زيادة الهجمات على القوات الأرمينية خلال أواخر الصيف وأوائل الخريف، فإن من المرجح أن تكثف أذربيجان قصف المواقع الأرمينية خلال هذا الربع، وقد تحاول أيضاً الاستيلاء على أجزاء صغيرة إضافية من أراضي أرمينيا المعترف بها دولياً، رغم أن هذا أقل احتمالاً. وسيكون هدف باكو هو الضغط على يريفان لتقديم تنازلات إقليمية؛ لتجنب المزيد من الخسائر في الأرواح وخسارة المزيد من الأراضي الأرمينية.

٦- انقسام الناخبين في جورجيا بين المعسكرَين المُوالِيَين للغرب ولروسيا:

تُجرى الانتخابات البرلمانية في جورجيا في ٢٦ أكتوبر، لتحشد الحكومة الجورجية قاعدتها قبل التصويت من خلال المضي قدماً في سن القوانين المثيرة للجدل على النمط الروسي. وبعد إقرار ما يسمى مشروع قانون «العملاء الأجانب» في أواخر شهر مايو، يمكن لحزب «الحلم الجورجي» الحاكم أن يتابع قانوناً بشأن ما تسمى «الدعاية للمثليين»، وهو القانون المستوحى هو الآخر – مثل مشروع قانون «العملاء الأجانب» – من قانون مماثل في روسيا، ليتوقع تنظيم احتجاجات ضد حكومة «الحلم الجورجي» في تبليسي على نحوٍ يومي خلال هذا الربع؛ وذلك بالرغم من أن معظم الاحتجاجات ستكون على نطاق صغير.

وفي حين أن بعض قوى المعارضة قد تدعو إلى احتجاجات أكثر كثافةً قبل انتخابات أكتوبر، لن تكون هناك محاولات احتجاجية جادة على غرار احتجاجات «الميدان» خلال هذا الربع؛ لأن المعارضة تعتقد أنه يمكن حشد مؤيديها بشكل أكثر فاعليةً بعد التصويت وليس قبل أسابيع من الانتخابات.

آسيا والمحيط الهادئ

تكشف التطورات المتوقعة في آسيا والمحيط الهادئ عن عدد من الدلالات الجوهرية المتمثلة فيما يلي:

١- اتجاه الصين للحد من التدخل الاقتصادي وسط انتعاش مطرد:

سوف يختار صناع السياسات في الصين سياسات محدودة وموجهة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ودعم النشاط الاقتصادي، مع اقتراب هدف النمو الصيني بنسبة ٥٪ لعام ٢٠٢٤. وستواصل بكين نهجها التدريجي في إدارة مخاطر الانكماش والقطاع العقاري والحفاظ على نمو اقتصادي قوي. ومن الممكن اتخاذ المزيد من التدابير الرامية إلى تحفيز الاستهلاك المحلي، وغيرها من التدابير الرامية إلى دعم القطاع العقاري، وإن كان من المحتمل أن تكون على نطاق صغير. ومن غير المرجح أن تقدم بكين حوافز كبيرة. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن التدخل المستهدف أكثر ملاءمةً لإدارة المخاطر النظامية، مع إعادة التوازن إلى الاقتصاد.

٢- زيادة التوترات بين بكين وتايبيه:

ستُعيق التوترات المحيطة بتايوان المحادثات الاقتصادية المشحونة بالفعل بين الولايات المتحدة والصين، خاصةً

إذا التقى رئيس مجلس النواب أو زعماء الأغلبية والأقلية في مجلس الشيوخ الأمريكي والرئيس التايواني الجديد ويليام لاي قبل الانتخابات العامة الأمريكية في نوفمبر، التي من المُرجَّح أن تؤدي إلى تدريبات عسكرية صينية جديدة واسعة النطاق حول تايوان.

٣- احتمالية تولي رئيس وزراء جديد لليابان وبقاء السياسة الخارجية:

يمكن أن تؤدي النزاعات على القيادة داخل الحزب الحاكم في اليابان إلى ظهور رئيس وزراء جديد، ولكن من غير المرجح أن تؤدي إلى تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية، خاصةً خلال هذا الربع؛ فقد انخفضت معدلات قبول رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا وحزبه الليبرالي الديمقراطي منذ أشهر. وفي حالة خسارة كيشيدا انتخابات قيادة الحزب في سبتمبر، فمن المرجح أن يحافظ زعيم الحزب الجديد (الذي سيصبح أيضاً رئيساً للوزراء) على استمرارية السياسة الخارجية من خلال التعاون المتزايد مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في الشؤون العسكرية.

٤- استمرار الأسباب المحفزة للصراع السياسي في فيتنام:

انتخبت الجمعية الوطنية في فيتنام مجموعة من القادة الجدد في مايو ٢٠٢٤؛ الأمر الذي قاد فيتنام إلى مسار استعادة الشعور بالاستقرار السياسي وإعادة تنشيط ثقة المستثمرين خلال الربع الثالث. مع ذلك، فإن المنافسة على الخلافة لا تزال مستمرة؛ ما يعني أن الاقتتال الداخلي من المرجح أن يتجدد بعد هذا الربع. وفي سيناريو أكثر تطرفاً، فإن استقالة المزيد من كبار القادة أو عجز أو وفاة الأمين العام للحزب الشيوعي الفيتنامي نجوين فو ترونج، من شأنه أن يعيد عملية الخلافة المعاد تنظيمها إلى الفوضى.

0- توسع اتفاقية أوكوس:

ستتخذ نيوزيلندا واليابان وكوريا الجنوبية خطوات للانضمام إلى الركيزة الثانية من اتفاقية أوكوس AUKUS، الذي يسعى إلى تعزيز قدراتها الأمنية والتكنولوجية وتقاسم بعض عبء ردع الصين الواقع على الولايات المتحدة مع شركاء إضافيين في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وبحسب التقرير، ترتبط الضرورة الملحة لتعزيز أوكوس بالانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر؛ حيث يسعى الحلفاء إلى تثبيت مثل هذه الترتيبات قبل أن تتخلى عنها إدارة ترامب المحتملة.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن توسع أوكوس من شأنه أن يوزع عبء الدفاع الإقليمي وردع الصين على نطاق أوسع. ومن شأن إدراج دول إضافية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن يزيد في الوقت نفسه من إدراك الصين للتهديد، ويدفعها أكثر نحو السعي إلى التكافؤ أو التفوق في تقنيات مثل الحوسبة الكمومية والذكاء الاصطناعي والأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت. ومن شأن توسع أوكوس أيضاً أن يزيد من تحفيز علاقات الصين الأمنية العميقة مع روسيا وكوريا الشمالية.

أمريكا اللاتينية

تشير توقعات أمريكا اللاتينية، بحسب التقرير، إلى عدد من الاتجاهات الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

١- استقرار انكماش الاقتصاد الكلي في الأرجنتين:

انكمش اقتصاد الأرجنتين بدرجة كبيرة في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ بسبب تخفيضات الإنفاق العام والزيادات

الضريبية التي تهدف إلى تحقيق فائض مالي وخفض التضخم؛ ما أدى إلى انخفاض النشاط الاقتصادي بشدة. ومع ذلك، أدت هذه السياسات إلى تباطؤ التضخم الشهري، الذي سيظل في خانة الآحاد في الربع الثالث. وسوف تحافظ بوينس أيرس أيضاً على فائضها المالي، وسوف يستمر البنك المركزي الأرجنتيني في زيادة احتياطياته من الدولار. وعلى الرغم من ضعف الحصاد عما كان متوقعاً بسبب الطقس غير المتوقع، فإن زيادة تدفقات النقد الأجنبي في وقت مبكر من هذا الربع ستؤدي إلى استقرار ظروف الاقتصاد الكلي. وقد يؤدي ذلك إلى تحسينات طفيفة في النشاط الاقتصادي خلال هذا الربع.

٢- دفع الرئيس المكسيكي المنتهية ولايته نحو إصلاحات دستورية لتأمين إرثه:

خلال الأشهر الأخيرة من ولايته، سيحاول الرئيس المكسيكي أندريس مانويل لوبيز أوبرادور (آملو) تمرير حزمة من الإصلاحات الدستورية لتأمين إرثه، ومن شأن بعضها أن يقلل من العقبات التنظيمية والضوابط والتوازنات الحكومية؛ فمن المقرر أن تتولى الرئيسة المنتخبة كلوديا شينباوم مهامها في الأول من أكتوبر، لكن الكونجرس الجديد سينعقد في الأول من سبتمبر؛ ما يمنح آملو شهراً لتمرير الإصلاحات.

لكن من المرجح أن يُواجِه (آملو) صعوبات في تمرير المزيد من الإصلاحات المثيرة للجدل، بما في ذلك تقليص المعهد الانتخابي الاتحادي المسؤول عن تنظيم الانتخابات الاتحادية، وسط مقاومة المعارضة. ومن شأن المقترحات الأخرى التي تلغي الهيئات الحكومية أن تساعد في خفض النفقات، لكنها تخاطر بتقليص الضوابط والتوازنات، والسماح بتفاقم تحديات الفساد في المكسيك.

٤- مساعي رئيسة المكسيك الجديدة شينباوم للتواصل مع الحكومات اليسارية:

من ناحية أخرى، سوف تتواصل شينباوم مع الحكومات اليسارية، مثل حكومة الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا في البرازيل لتعزيز العلاقات القوية، مع احتمال أن تشمل مجالات التركيز الرئيسية القضايا البيئية. هذا التواصل سيعطي لسياسة الرئيسة الجديدة المزيد من الزخم.

٥- احتمالية حدوث توترات اجتماعية في البرازيل:

على الصعيد المحلي، ستخلق قضايا المناخ توترات اجتماعية وسط الإحباط الشعبي إزاء الفيضانات المدمرة في جنوب البرازيل في شهر مايو، والزيادة المحتملة لشركة الطاقة العملاقة المملوكة للدولة بتروليو برازيليرو في إنتاج النفط، بما في ذلك في مياه الهامش الاستوائي الشمالي.

٦- ترجيح إعادة انتخاب نيكولاس مادورو في فنزويلا:

ستُجرِي فنزويلا انتخابات رئاسية في ٢٨ يوليو، ومن شبه المؤكد أن يفوز نيكولاس مادورو بإعادة انتخابه؛ لأن التصويت لن يكون حراً أو نزيهاً؛ نظراً إلى جهود النظام لمنع مرشحي المعارضة الشعبية من الترشح، واحتمال تزوير الأصوات. وستشهد فترة ما بعد الانتخابات انتقادات دولية متزايدة لفنزويلا، مع احتمال قيام الولايات المتحدة بتخفيض الإعفاءات من العقوبات على النفط الفنزويلي.

٧- استمرار التوترات بين فنزويلا وجويانا مع استبعاد الغزو الكامل:

سوف تستمر التوترات مع جويانا بشأن منطقة إيسيكويبو المتنازع عليها؛ حيث يشير بناء فنزويلا منشآت عسكرية على الحدود إلى احتمال متزايد لعمليات توغل صغيرة في المنطقة، ومضايقة سفن قطاع الطاقة قبالة ساحل جويانا. ومع ذلك، يظل الغزو الفنزويلي الكامل غير مرجح إلى حد كبير خلال هذا الربع.

شرق آسيا

بالانتقال إلى منطقة شرق آسيا، يشير التقرير إلى عدد من الاتجاهات المحتملة للتفاعلات في المنطقة؛ وذلك على النحو التالي:

١- إعطاء الأولوية للإصلاحات الاقتصادية الأقل إثارةً للجدل في الهند:

يعتقد التقرير أن الأغلبية المنخفضة لحزب بهاراتيا جاناتا قد تُعِيق تمرير إصلاحات هيكلية أكثر طموحاً، مثل خصخصة الشركات المملوكة للدولة وإصلاحات الأراضي والعمل التي يمكن أن تقاومها أحزاب المعارضة خوفاً من رد فعل عنيف من النقابات العمالية ومجموعات المزارعين. ونتيجةً لذلك، من المرجح أن تعطي الحكومة الأولوية للإصلاحات الاقتصادية الأقل إثارةً للجدل، مثل توسيع الحوافز المرتبطة بالإنتاج للقطاعات الموجهة للتصدير والمثقلة برسوم الاستيراد المرتفعة، وخاصةً المنسوجات والجلود والمعدات.

٢- إمكانية عرقلة بعض التغييرات السياسية والاجتماعية في الهند:

ففي حين سيسعى حزب بهاراتيا جاناتا إلى مواصلة جهوده لضبط أوضاع المالية العامة، من المرجح أن تتضمن ميزانية السنة المالية المقبلة التي سيتم الانتهاء منها في يوليو زيادة طفيفة في الإنفاق الشعبوي على خطط الرعاية الاجتماعية والإعانات لاسترضاء الحلفاء، وربما يمنعه موقف حزب بهاراتيا جاناتا الضعيف أيضاً من دفع تغييرات سياسية مثيرة للجدل مثل إعادة صياغة مبدأ «أمة واحدة، انتخابات واحدة» الذي يتم الترويج له على نطاق واسع، والذي يهدف إلى مزامنة انتخابات مجلس النواب في البرلمان الهندي وجميع مجالس الولايات. ويتطلب هذا الإصلاح تعديلاً دستورياً، لكن حزب بهاراتيا جاناتا وحلفاءه يفتقرون إلى الأغلبية المطلقة اللازمة.

٣- إعطاء باكستان الأولوية للاتفاق النهائي مع صندوق النقد الدولي:

ستُعطِي باكستان الأولوية لوضع اللمسات الأخيرة على برنامج جديد لصندوق النقد الدولي، بهدف تأمين ما يقرب من ٦ مليارات دولار من التمويل في يوليو، ومن المحتمل أن تطلب تمويلاً إضافياً في إطار صندوق المرونة والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي. وبحسب التقرير، فإن الحصول على أموال إضافية من صندوق النقد الدولي سيساعد باكستان على إعادة هيكلة ديونها.

٤- مساعي سريلانكا لإعادة هيكلة الديون:

ستكون الأولوية الرئيسية لسريلانكا خلال هذا الربع هي مواصلة مناقشات إعادة هيكلة الديون. وتهدف الحكومة إلى

الانتهاء بحلول أواخر يونيو، ولكن يمكن تأجيلها أكثر في هذا الربع. وبينما استمرت هذه المفاوضات، فمن غير المرجح أن يمنع عدم إحراز تقدم صندوق النقد الدولي من الموافقة على الأموال من خطة الإنقاذ البالغة ٢٫٩ مليار دولار ما دامت الحكومة ملتزمةً بالمفاوضات مع حاملي السندات وتلتزم بالإصلاحات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي، كما قد تعطي الحكومة الأولوية لإصلاحات أكثر جدوى بما في ذلك تحسين تحصيل الضرائب من خلال فرض ضريبة تصاعدية على الممتلكات، وإزالة الإعفاءات الضريبية لصناعات مثل السياحة والزراعة، ومكافحة التهرب الضريبي.

٥- ترجيح إعلان الرئيس ويكرمسينجه ترشحه في سريلانكا:

فمع الانتخابات الرئاسية المقررة بين سبتمبر وأكتوبر، من المرجح أن يعلن الرئيس رانيل ويكرمسينجه ترشحه، خاصةً وسط إعلانات من زعماء المعارضة الرئيسيين. وفي محاولة لكسب التأييد الشعبي، قد تقلص الحكومة بعض تدابير التقشف، وربما تؤخر زيادة الضرائب وتحافظ على الإعانات.

٦- استعداد الهند وباكستان لمواجهة مجموعة من التحديات المناخية:

يشكل موسم الرياح الموسمية وموجات الحر المحتملة مخاطر كبيرة على الهند وباكستان، بما في ذلك الفيضانات والأضرار التي تُلحِقها بالبنية التحتية والمنازل والمحاصيل وإمدادات الطاقة، كما أن المياه الراكدة التي خلفتها الفيضانات تزيد من خطر الأمراض المنقولة بالمياه، مثل الملاريا وحمى الضنك، في حين أن نزوح الناس والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية سيؤديان إلى خسائر اقتصادية واضطرابات في المناطق المتضررة؛ ما يؤدي إلى تفاقم التحديات الاقتصادية الإقليمية.

تحديات أفريقيا

من المتوقع أن يهمين على التفاعلات داخل الدول الأفريقية بعض الاتجاهات الرئيسية على النحو التالي:

١- تراجع احتمالية حدوث إصلاحات هيكلية في جنوب أفريقيا:

من غير المرجح أن تقوم حكومة جنوب أفريقيا الجديدة بتمرير إصلاحات اقتصادية كبيرة؛ حيث يحاول المؤتمر الوطني الأفريقي والتحالف الديمقراطي صياغة أجندة سياسية مشتركة، فيما من المرجح أن يتبنَّى حزب المعارضة الرئيسي (حزب الرئيس السابق جاكوب زوما «رمح الأمة») نهج المواجهة ضد الحكومة الجديدة، الذي قد يشمل احتجاجات يمكن أن تتحول إلى أعمال عنف.

٢- تفاقم التحديات الأمنية في نيجيريا نتيجة استمرار أزمة تكاليف المعيشة:

ستستمر أزمة تكاليف المعيشة في نيجيريا؛ ما قد يؤدي – على الأرجح – إلى تفاقم التحديات الأمنية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم تضخم الغذاء، وتسبب صعوبات مستمرة في توسيع إنتاج البلاد من النفط. وسوف يظل التضخم مرتفعاً وسط استمرار ضعف قيمة « النيرة»، الذي سيؤدي –بجانب الإلغاء الأخير لبعض إعانات دعم الكهرباء – إلى

استمرار أزمة تكاليف المعيشة في البلاد؛ ما يهدد بتدهور البيئة الأمنية في نيجيريا.

وفي هذا الصدد، يشير التقرير إلى أن الأزمات في نيجيريا قد تؤدي إلى تضخم صفوف الجماعات الإجرامية في دلتا النيجر التي تستهدف البنية التحتية النفطية البرية، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تهديد مستمر لإنتاج النفط في نيجيريا.

٣- استمرار الحرب الأهلية في السودان وتهديدها الاستقرار الإقليمي:

في ظل استمرار رفض القوات المسلحة السودانية المشاركة في محادثات السلام مع قوات الدعم السريع، من المرجح أن تستمر الحرب الأهلية في السودان؛ ما يهدد استقرار تشاد وجنوب السودان المجاورتين. وبحسب التقرير سيوفر استمرار الحرب فرصاً للقوى الخارجية لتوسيع نفوذها في البلاد؛ حيث تتطلع القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى تأمين أسلحة إضافية.

ومن المرجح أن تساعد القوات المسلحة السودانية روسيا على البدء في إنشاء نقطة إمداد بحرية بالقرب من بورتسودان مقابل الدعم العسكري؛ ما يُمكّن موسكو من توسيع نفوذها الإقليمي، كما أن الدعم الروسي للقوات المسلحة السودانية سيُمكّن أيضاً من تحقيق قدر أكبر من التآزر في نهج روسيا وإيران تجاه أفريقيا؛ ما يسهل وصول طهران إلى الدول الأخرى الصديقة لروسيا في القارة.

٤- تصاعد النشاط الإرهابي في موزمبيق وتأخير مشاريع الطاقة في البلاد:

من المرجح أن يوسع تنظيم الدولة الإسلامية- ولاية موزمبيق هجماته عبر كابو ديلجادو مع انتهاء مهمة مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية في البلاد؛ ما يهدد بتأخير مشاريع الغاز الطبيعي المسال الكبرى التابعة لشركة توتال إنيرجي الفرنسية، وهذا من شأنه أن يحرم الاتحاد الأوروبي من مصدر جديد للغاز الطبيعي، كما من المرجح أن يؤثر التأخير في مشروع الغاز الطبيعي المسال التابع لشركة توتال على مشروع روفوما للغاز الطبيعي المسال التابع لشركة إكسون موبيل في موزمبيق؛ حيث يشترك كلا المشروعين في مرافق مشتركة.

علاوة على ذلك، يمكن لجبهة تحرير موزمبيق الحاكمة المعروفة باسم فريليمو، استغلال تصاعد الهجمات الجهادية لتوطيد السلطة قبل الانتخابات العامة في أكتوبر؛ ما قد يمهد الطريق لاحتجاجات حركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية المعارِضة المعروفة باسم رينامو.

الخلاصة

أن السمة الرئيسية للتفاعلات العالمية خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٤ هي استمرار الصراعات القائمة في أوكرانيا وقطاع غزة مع بقاء احتمالات توسع هذه الصراعات؛ وذلك فيما سيستمر الصدام بين بكين والدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة، بالتوازي مع معاناة العديد من الدول من أزمات اقتصادية، كما ستظل سمة عدم الاستقرار السياسي واحدة من السمات الرئيسية في عدد من المناطق المختلفة، وخاصةً أفريقيا التي تشهد صراعات ممتدة استدعت في الوقت ذاته تدخلات خارجية ومنافسة بين العديد من القوى على النفوذ.

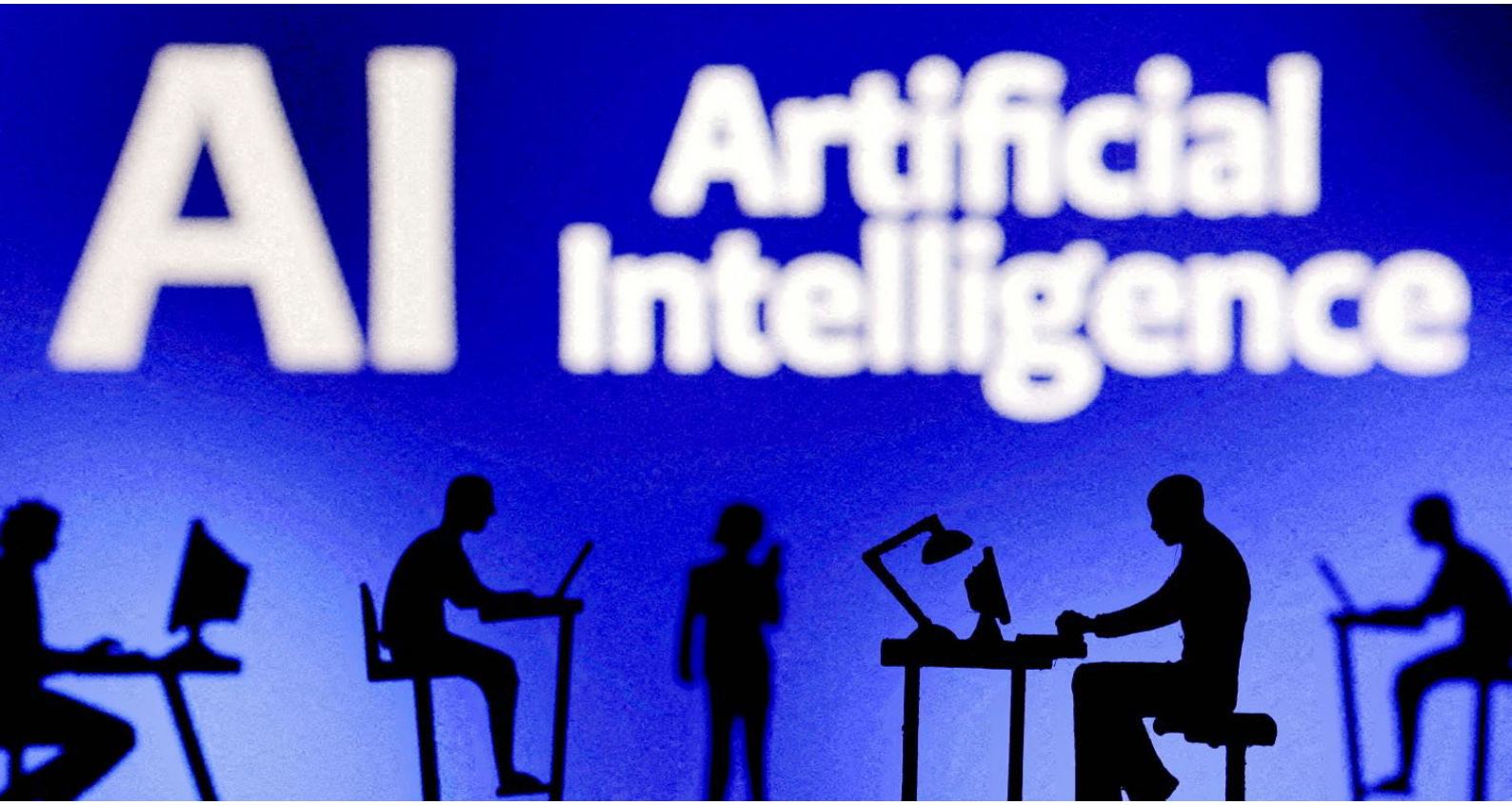

تسونامي الذكاء الاصطناعي يضرب الوظائف.. ما وضع المنطقة ؟

وصفت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجييفا، ما سيحدثه الذكاء الاصطناعي في سوق العمل حول العالم خلال العامين المقبلين بأنه مثل «تسونامي»، حيث سيؤثر على ٦٠ بالمئة من الوظائف في الاقتصادات المتقدمة و٤٠ بالمئة من فرص العمل حول العالم.

ورأى خبراء تواصل معهم موقع «الحرة» أن ما وصفته جورجييفا بتسونامي، أمر متوقع، بل والوتيرة التي أثر ويؤثر بها على سوق العمل العالمي ربما تكون أسرع مما تطرقت إليه مديرة صندوق النقد الدولي.

وجاءت تصريحات جورجييفا خلال مؤتمر نظمه المعهد السويسري للدراسات الدولية المرتبط بجامعة زيوريخ، وقالت في تصريحاتها الاثنين: «لدينا القليل من الوقت لإعداد الناس والشركات لذلك».

وكانت مجموعة من خبراء صندوق النقد الدولي أعدت تحليلا مطلع العام الجاري، حول التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي على أسواق العمل العالمية، أشارت إلى أنه سوف يحدث تحولا في الاقتصاد العالمي والوظائف تحديدا حيث «يحل محل بعضها ويكمل بعضها الآخر».

تهديد أم ثورة؟

قال أستاذ الإعلام الرقمي في الجامعة الامريكية في القاهرة، فادي رمزي، إنه يرى تأثير الذكاء الاصطناعي على فرص العمل يتسارع أكثر من المتوقع.

وأوضح في تصريحات لموقع «الحرة»، أنه منذ ظهور «تشات جي بي تي» عام ٢٠٢٢ «رأينا تأثيرا هائلا على الوظائف»، مشيرا إلى أن «هناك منظورين في ما يتعلق بهذا التأثير، الأول هو التعامل مع الذكاء الاصطناعي على أنه تهديد ومسألة خطيرة سوف تسلب الناس وظائفهم، والأمر الثاني هو أن الشخص الذي سيتمكن من استخدام تلك التقنيات الحديثة ويوظفها لصالحه ولمصلحة عمله سيحقق استفادة كبيرة، عكس الأشخاص الذين لن يهتموا بتطوير أنفسهم وسيواجهون تهديدا».

من جانبها تقول الخبيرة الحاصلة على درجة الدكتوراه في الذكاء الاصطناعي، سالي حمود، لموقع «الحرة» إن «الذكاء الاصطناعي يؤثر على كثير من المجالات لكن وتيرة هذا التأثير تختلف من مجال إلى آخر، هناك من يتأثر بشكل أسرع وذلك بحسب الصناعات نفسها».

المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا تتحدث خلال جلسة إحاطة حول أجندة السياسة العالمية في مقر صندوق النقد الدولي خلال اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن العاصمة في ١٨ أبريل ٢٠٢٤.

وقالت المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا إن الذكاء الاصطناعي يضرب سوق العمل العالمية «مثل تسونامي».

وكشف تحليل صندوق النقد الدولي الصادر يناير الماضي، أن هناك نحو ٤٠ بالمئة من الوظائف في العالم معرضة للتأثر بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي»، مضيفًا أن «من الأشياء التي تميز الذكاء الاصطناعي هي قدرته على التأثير على الوظائف التي تتطلب مهارات عالية. ونتيجة لذلك، فإن الاقتصادات المتقدمة تواجه مخاطر أكبر من الذكاء الاصطناعي – وإن كان أمامها أيضا مزيد من الفرص للاستفادة من منافعه – مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية».

وأشار التحليل إلى أن الاقتصادات المتقدمة، تبلغ نسبة الوظائف التي قد تتأثر بالذكاء الاصطناعي نحو

> **برامج الذكاء الاصطناعي تشكل خطرا على وظائف العاملين بقطاعات متنوعة**

٦٠٪، وحوالي نصف الوظائف المعرضة لهذه التكنولوجيا يمكن أن ينتفع من إدماج الذكاء الاصطناعي، وهو ما يعزز إنتاجيتها. أما بالنسبة لنصف الوظائف الآخر، فربما تتولى تطبيقات الذكاء الاصطناعي تنفيذ مهام رئيسية يؤديها حاليا الإنسان، الأمر الذي يمكن أن يخفض الطلب على الأيدي العاملة، ويفضي إلى انخفاض الأجور والحد من فرص التوظيف. وقد يندثر بعض هذه الوظائف في الحالات القصوى.

أما في ما يتعلق بالأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، من المتوقع أن تكون نسبة التعرض لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي هي ٤٠ بالمئة و٢٦ بالمئة على الترتيب.

وبحسب تحليل صندوق النقد الدولي «يمكن أن نجد العاملين القادرين على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي يحققون إنتاجية أكبر ودخلا أعلى – بينما يتخلف من ليس في وسعه ذلك عن الركب. وتبين البحوث أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد العاملين الأقل خبرة على تعزيز إنتاجيتهم بوتيرة أسرع. وقد يجد العاملون الأصغر سنا سهولة أكبر في الاستفادة من الفرص التي يتيحها، بينما العاملون الأكبر سنا قد يعانون سعيا للتكيف معه».

وتواصل حمود حديثها بالقول: «هناك مجتمعات متقدمة تشهد غزوا سريعا للذكاء الاصطناعي، أما المجتمعات الأقل تقدما فبسبب تراجع البنى التحتية سيكون التحول أقل تأثيرا».

وتابعت: «في النهاية من يمتلكون ثقافة الإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي سيخلقون فرص عمل

> **قطاعات تشهد إقبالا على استخدام برامج الذكاء الاصطناعي في العمل اليومي**

ويحصلون على وظائف ويخلقون مجالات ليصنعوا أرباحا.. وهنا يجب النظر إلى الأمر من كافة الزوايا وليس منظور واحد مرتبط بالخوف والهلع من هذه التقنيات».

الوظائف المهددة

قال رمزي، في حديثه لـ»الحرة» إن الوظائف المهددة من تقنيات الذكاء الاصطناعي أبرزها هي المتعلقة بكتابة التقارير والمحتوى والأبحاث، فالذكاء الاصطناعي قوي جدة في البحث والكتابة والترجمة.

لكنه أضاف أن «هناك أيضا وظائف جديدة خلقتها تلك التكنولوجيا مثل كيفية التواصل مع الذكاء الاصطناعي وهي وظيفة عليها طلب مهول حاليا»، مشيرا بذلك إلى ما تعرف بهندسة التلقين أو « Prompt engineering»، والتي تضمن اختيار المدخلات الصحيحة إلى نماذج الذكاء الاصطناعي للحصول على نتائج أفضل.

وأشار رمزي إلى أن هناك وظائف تطورت، فهناك حاليا متخصصون في استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الأكاديمي وصناعة المحتوى والتسويق وتحسين محركات البحث.

هل يستولي الذكاء الاصطناعي على وظائف البشر؟

أشـارت «واشنطن بوست» إلـى أن العديد من المتحمسين للذكاء الاصطناعي يعتقدون أنه معصوم من الخطأ، لدرجة أنه يمكن لأجهزة الكمبيوتر القيام بمعظم عملنا نيابةً عنا، سواء في الطب أو في التسويق أو في قيادة الطائرات والسيارات والقطارات دون مساعدة بشرية، وحتى إعداد العشاء. لكن الواقع الحالي هو أنه لا يزال يتعين على البشر القيام بمعظم الوظائف، لأنه رغم التقدم الهائل في عالم الذكاء الاصطناعي، فيمكن أن يتسبب في مشاكل في مكان العمل، مما يعرض لعمال وأصحاب العمل والعملاء للخطر.

وأوضحت الصحيفة في تقرير، ، أن الذكاء الاصطناعي يشق طريقه بشكل متزايد عبر الصناعات المختلفة، ويغير شكل ومضمون الوظائف بداية من الطب، مرورا بالبيع بالتجزئة، وحتى التسويق والكتابة.

وأشـارت «واشنطن بوست» إلى أن العديد من المتحمسين للذكاء الاصطناعي يعتقدون أنه معصوم من الخطأ، لدرجة أنه يمكن لأجهزة الكمبيوتر القيام بمعظم أعمالنا نيابة عنا، في مجالات عدة. لكن الواقع الحالي هو أنه لا يزال يتعين على البشر القيام بمعظم الوظائف، لأنه رغم التقدم الهائل في عالم الذكاء الاصطناعي، فهو يمكن أن يتسبب في مشاكل في مكان العمل، مما يعرض العمال وأصحاب العمل والعملاء للخطر.

ففي قطاع البنوك والتمويل، أوضحت «واشنطن بوست» أن ما يحدث حاليا هو أن البنوك الكبيرة تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحسين العمليات الخلفية والأمن السيبراني وروبوتات الدردشة القوية من أجل استجابة أسرع للعملاء.

ووفقا للصحيفة، تختبر البنوك حاليا الذكاء الاصطناعي للمساعدة في بناء البرامج بشكل أسـرع، عن طريق مساعدة المطورين في العثور على الأكواد المطلوبة. كما سيتمكن من مساعدتهم على جمع الأبحاث والبيانات بسهولة، وكذلك الكشف عن الاحتيال بسرعة أكبر لتنبيه العملاء على الفور وتذكير الأشخاص بفواتير أو مواعيد تسديد أي مبالغ.

وسيتمكن الذكاء الاصطناعي قريبًا، بحسب الصحيفة، من مراقبة المعاملات لتقديم نصائح مالية أكثر تخصيصًا،

ورؤى حول الإنفاق والادخار أو تنبيهات سريعة حول الانحرافات عن عادات الإنفاق العادية مهما كانت بسيطة.

لكن المؤسسات المالية حذرة من خطورة الذكاء الاصطناعي في إحباط العملاء بسبب الأتمتة المفرطة، وخرق قوانين الخصوصية التي تهدف إلى حماية البيانات المالية الشخصية للعميل، وربما التمييز ضد الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، بحسب الصحيفة الامريكية.

في مجال الطب والأدوية، تستخدم حاليا العديد من المستشفيات الذكاء الاصطناعي في السجلات الطبية الإلكترونية للتنظيم والتحليل. لكن مستقبل الذكاء الاصطناعي، بحسب الصحيفة، يمكن أن يتضمن تطوير الأدوية وتحليل مئات الملايين من نقاط البيانات.

وظهر تقدم الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، بحسب «واشنطن بوست»، عندما نجح في تسريع تجارب لقاح فيروس كورونا لتحديد النقاط الساخنة التي تظهر فيها المتغيرات.

ويستخدم بعض المتخصصين في الرعاية الصحية الذكاء الاصطناعي حاليا في فحوصات السرطان والآشعة الطبية والتنبؤات لاكتشاف المشكلات بشكل أفضل.

ويسعى المطورون حاليا لجعل الذكاء الاصطناعي يقوم بتشخيص الحالات عندما يتحدث المريض، ومن ثم يعرض العلاجات المطلوبة والأشعة والتحاليل اللازمة، وبعد ذلك يجري العملية الجراحية بنفسه إذا تطلب الأمر ذلك. لكن الخبراء، بحسب الصحيفة، يحذرون من الاعتماد عليه بشكل كبير بسبب احتمالية ارتكابه أخطاء وخيمة تهدد حياة المرضى.

وحول كيفية استخدام كبار تجار التجزئة للذكاء الاصطناعي، ذكرت «واشنطن بوست» أنه يستطيع تتبع أسعار السوق التي تتغير بناءً على عدة عوامل بما في ذلك التوريد والخدمات اللوجستية، وذلك لضمان تسعير المنتجات بشكل تنافسي.

ومن المتوقع أن يتم دمج الذكاء الاصطناعي في كل شيء بالمتاجر مستقبلا، بداية من تنظيف الأرضيات، إلى

> **الذكاء الاصطناعي يهدد ملايين الوظائف والحل إنساني**

إجراء عمليات مسح للرفوف بحثًا عن العناصر المفقودة، أو تحديد انخفاض المخزون أو المنتجات ذات التسمية الخاطئة. وبناء على الأولويات، سيغير الذكاء الاصطناعي قائمة أولويات العمال وينبههم بالأعمال التي عليهم القيام بها.

أما في مجال الكتابة، يستخدم بعض الكتاب أدوات الذكاء الاصطناعي مثل ChatGPT للمشاركة في كتابة وتدقيق الكتب قبل نشرها. كما يسعى المطورون لجعل الذكاء الاصطناعي قادرا على كتابة رسائل البريد الإلكتروني أو إنشاء عروض تقديمية بشكل أسرع بمفرده بمجد أن تشرح له المطلوب.

لكن الصحيفة الامريكية أوضحت أن الاعتماد بشكل كبير عليه قد يفقد المحتوى المكتوب العنصر الإبداعي للبشر.

وظائف في خطر أمام الذكاء الاصطناعي

وخلص تقرير سابق لموقع «بيزنس إنسايدر»، إلى أن هناك كثيرا من الوظائف التقنية مثل المبرمجين ومحللي البيانات ومحللي السوق ومصممي التطبيقات والغرافكس، ووظائف التسويق الإلكتروني، وصناعة المحتوى والإعلان والكتابة الفنية والصحافة، والمحامين والعاملين في المجال القانوني في خطر أمام الذكاء الاصطناعي، وذلك بالإضافة إلى وظائف مثل المعلمين والمستشارين الاقتصاديين ومتاجري

> التأثير على البلدان العربية سيكون أبطأ، نظرا للتأخر في التحول الرقمي

الأسهم والمحاسبين وخدمات العملاء وكثير من الوظائف الأخرى.

في حين أوضحت حمود أن «أكثر المجالات المتأثرة هي التي تحتاج إلى عمل يمكن استبداله بالأتمتة، أما قطاعات كالطب فسيكون هناك دمج بين الذكاء الاصطناعي، لكن لا يمكن الاستغناء عن الفحص السريري وغيره»، وتابعت: «في مجال التعليم لا يمكن إلغاء عمل الأساتذة، لكن هناك دمج ويدخل الذكاء الاصطناعي لتعزيز خبرة التعليم عند الطلاب ويساعد الأساتذة».

يجمع خبراء اقتصاديون على أن برامج الذكاء الاصطناعي التي تنتشر بكثرة هذه الأيام، تشكل خطرا على وظائف العاملين بقطاعات متنوعة، على غرار ما فعلته الثورة الصناعية والآلات والروبوتات بملايين الوظائف خلال العقود الماضية.

المنطقة و «تسونامي» الذكاء الاصطناعي

كشف تحليل صندوق النقد الدولي، الصادر في يناير، أن العمل جار حاليا على إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن أنشطة الأعمال في مختلف أنحاء العالم بسرعة ملموسة، وهو ما يؤكد ضرورة تحرك صناع السياسات.

ولمساعدة البلدان على صياغة السياسات السليمة، أنشأ صندوق النقد الدولي ما يسمى «مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي» الذي يقيس مدى الاستعدادات في مجالات مثل البنية التحتية الرقمية، وسياسات رأس المال البشري وسوق العمل، والابتكار والتكامل الاقتصادي، والتنظيم والقواعد الأخلاقية.

وباستخدام هذا المؤشر، أجرى خبراء الصندوق تقييما لمدى جاهزية ١٢٥ بلدا.

واتضح من نتائج التقييم أن الاقتصادات الأغنى، بما فيها الاقتصادات المتقدمة وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، مجهزة على الأغلب بشكل أفضل لاعتماد الذكاء الاصطناعي مقارنة بالبلدان منخفضة الدخل، وإن كان هناك تباين كبير على مستوى البلدان. وحصلت سنغافورة والولايات المتحدة والدانمارك على أعلى الدرجات في المؤشر. فيما لم تظهر أي دولة عربية في أول ٣٣ دولة ضمن المؤشر.

وحول وضع المنطقة العربية في ما يتعلق بما وصف «بتسوماني» الوظائف المتأثرة بالذكاء الاصطناعي، قالت حمود: «التأثير على البلدان العربية سيكون أبطأ، نظرا للتأخر في التحول الرقمي، وذلك رغم تقدم بعض الدول مثل الإمارات وقطر وحتى السعودية. لكن الثقافة في حد ذاتها تحتاج إلى وقت».

وشرحت الخبيرة في الذكاء الاصطناعي أن « تلك الثقافة تتعلق بالحكومات وأصحاب المؤسسات وكذلك الأفراد، لأننا نحكي عن مجتمع ليست كل شرائحه تدرك ماهية التحول الرقمي، الذي يعد الجسر نحو الذكاء الاصطناعي».

من جانبه قال رمزي، إنه على مستوى الأفراد في المنطقة «هناك مواكبة لتلك الوتيرة، لكن الاستخدام الاحترافي وتوظيفه في العمل المؤسسي والشركات، نعتبر متأخرين كثيرا»، موضحا أن ذلك يعود إلى «عدم وجود الوعي الكافي بكل الإمكانات والمخاطر المحيطة بالذكاء الاصطناعي». وقالت حمود: «حتى نخلق هذا التأثر، يجب أن يكون هناك تحول رقمي أولا».

*الحرة -واشنطن بوست

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي

marsaddaily.com

marsaddaily

almrsd1994

marsad daily

marsaddaily